الإثنين 21 تشرين الأول 2019
العدد 3886 السنة الرابعة عشرة
Lundi 21 Octobre 2019 no 3886 14ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

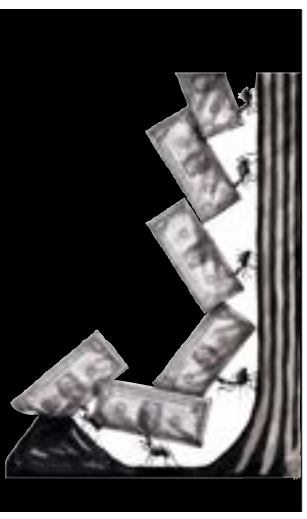

رأس المال

كبار المودعين
يهرّبون أموالهم

• **محمد زبيب**
خدعة تصفير الفوائد
في الموازنة

• **غسان ديبة**
الرأسمالية اللبنانية
و«حرق» الدولة

يوم الاختبار
السلطة أم الناس؟

(بترا الموسوي)

على الغلاف

يوم الاختبار: هل تقنع السلطة الناس؟

(مروان طحطح)

لم يعُد الحدث في وسط بيروت وحسب، بل في كل ساحات لبنان، من صيدا الى صور والنبطية والبقاع. ومن جونية الى جبيل وصولاً إلى طرابلس وعكار. مشهد شكّل واحدة من أكثر المفاجآت المباغتة للسلطة والشعب معاً. وبات هذا الأخير هو الرقم الصعب، وبدأت الأحزاب والتيارات السياسية من دون استثناء تبحث عن حلول لإرضائه. فالحشود البشرية التي ضاقت بها الطرقات في كل المناطق، قفزت فوق الإجراءات التي اعتادت الحكومة اتخاذها كمُخدّر. أصبحَ بُركان الإعتراض في مكان آخر، لا يُمكن أن تُخمِد ناره إلا إجراءات استثنائية، تحقّق اختراقاً حاسماً في موضوع الإصلاح ووقف الهدر والفساد.

(مروان طحطح)

ففي اليوم الرابع، احتدمت الأحداث السياسية والشعبية، تاركةً عشرات علامات الاستفهام حول مصير لبنان الذي لن يكون واقعه كما كان قبل 17 تشرين الأول. ولئن كانت لغة الأعداد هنا غير مهمة، فإن الأكيد أن الهبّة التشرينية لا تُشبه أي انتفاضة أخرى في تاريخ لبنان، كونها حققت ضربة معنوية كبيرة للنُخب الحاكمة، إذ طالت رموزاً كانت لا تُمس وكسرت هيبة لطالما أحاطت هذه النُخب نفسها بها. هذا التحول النوعي في الشارع، وإن كانت الطبقة الحاكمة لم تستوعبه حتى ليل أمس، إلا أنه أجبرها على اقتراح إجراءات (جرى تسريب بعضها) لم يكن الجزء الأكبر من مكونات مجلس الوزراء يرضى بها سابقاً، ويدلل مرة أخرى على الخداع الذي كانت تمارسه هذه السلطة بالادعاء أن الخروج من الأزمة لا يُمكن أن يحدث إلا بتدابير إصلاحية موجعة للطبقات الفقيرة والمتوسطة. وعلى العكس من كل ما جرى تسويقه منذ «سيدر»، تعد السلطة بإنجاز موازنة من دون عجز (!)، بلا حاجة إلى فرض ضرائب جديدة على ذوي الدخل المحدود والمتوسط، ومن دون المس بحقوق العاملين في القطاع العام، بل عبر مضاعفة الضريبة على أرباح المصارف، وتحميلها مع مصرف لبنان كلفة الدين العام في موازنة 2020. لكن ما تصفه مكوّنات مجلس الوزراء «بالإنجاز»، تدور شكوك جدية حول إرضائه الشارع المنتفض، المطالب بتحقيق «كل شيء» تقريباً، لأن «لا شيء» تقريباً «ماشي حالو». كما أن بنود الورقة تبدو «إبرة مورفين» لعام واحد، من دون ضمان ما سيأتي لاحقاً.

وفيما كانت الضغوطات تشتدّ على القوى المشاركة في الحكومة قبل 24 ساعة من انتهاء المدة التي أعطاها الرئيس سعد الحريري لشركائه للقيام بخطوة جدية والإ فـ«الكلام الآخر»، حصلت تطورات سياسية مساء، قالت مصادر بارزة إنها أعادت «بث الروح» في رئيس الحكومة، وجعلته يتمهّل في حسم بعض نقاط «الورقة الإصلاحية». الموقف الذي صدر عن وزارة الخارجية الأميركية الذي «دعم الحراك السلمي»، واعتبره حافزاً للحكومة لتحقيق الإصلاحات، جعل الحريري يشعر بانتعاش إضافي. وأكدت المصادر أن «الحريري صامدٌ في وجه الاستقالة التي لا تحدّدها عواصم غربية خشية دخول لبنان في المجهول».

في هذا الصدد علمت «الأخبار» أن توقف القطاع المصرفي عن العمل، الى جانب كل القطاعات الأخرى، بسبب الإضراب المفتوح. وقد تقصّد الحريري التكتّم على ورقته، فاطلع عليها الوفود التي اجتمعت به من دون إعطائها نسخة، لأنه يريد أن يقدّم أفكاراً غير متداولة أو محروقة. وفيما كانت المؤشرات توحي بعقد جلسة لمجلس الوزراء يومَ أمس، الا أنه تمّ الاتفاق على عقدها اليوم من دون تحديد المكان.

وفيما كان واضحاً تمسّك أغلبية القوى المشاركة في الحكومة بضرورة بقائها، شكّلت استقالة «القوات» قوة ضغط على النائب السابق وليد جنبلاط، الذي عادَ عن موقفه أول من أمس، ورجع الى لغة «الابتزاز». فجنبلاط الذي يضع «إجر بالبور وإجر بالفلاحة» يحاول تمييز نفسه في العلن عن الحكومة نتيجة قلقه من المزاج الشعبي، وتحديداً في الطائفة الدرزية، والذي بدأ يتفلّت من سطوة الحزب الاشتراكي. ويحاول جنبلاط تصوير نفسه في العلن كأنه جزء من معارضة الحكومة، لكنه في السرّ يسعى الى حجز حصّة له من خلال المطالبة بالتضييق على العهد والوزير جبران باسيل. وكان ذلك فحوى الرسالة الذي نقلها وفد الحزب الاشتراكي أمس حين زار حارة حريك والتقى معاون الأمين العام لحزب الله الحاج حسين الخليل وعرض ملاحظاته واقتراحاته حول الورقة الاقتصادية. وفي هذا الإطار، علمت «الأخبار» أن الوفد الاشتراكي أكد أنه «لا يستطيع الاستمرار في الحكومة إذا ما استمر باسيل في النهج ذاته»، مشيراً إلى أن «الحزب الاشتراكي لا يُمكن أن يبقى معزولاً فيما يتحكم باسيل والحريري في كل شيء ويقوم حزب الله بتغطيتهما»، فيما يسعى جنبلاط عبر الضغط اعلامياً لإخراج باسيل من الحكومة لتصفية الحساب معه وليس عن اقتناع بالإصلاح.

وفيما يفترض أن تنتهي اليوم مساءً المهلة التي أعطاها الحريري، ستكون الحكومة أمام الاختبار الحقيقي. فإما التنازل أو الذهاب الى خيارات انتحارية، ما يعزز الخشية من محاولات قد تعمد اليها السلطة للدفع نحو تخريب الحراك، ولا سيما أنها تستمر في حالة الإنكار ورفض تقبّل الواقع الجديد، تضاف اليهما حقيقة أن القاسم المشترك بين السلطة والحراك هو غياب الرأي والإدارة والخطة، إذ لا تزال الشعارات المرفوعة في الشارع فضفاضة ولا وجود لبنود مطلبية محددة. الثابت حتى الآن أن الجيش لا يزال يرفض الاصطدام بالمتظاهرين، إذ خلال اليومين الماضيين جرى البحث في مخارج ووضع خطة أمنية تمنع الفوضى وقطع الطرقات، لكن قيادة المؤسسة العسكرية كانت واضحة في ردّها على القوى السياسية بأنها «لن تستخدم القوة مع الشارع». ويبقى السؤال الأساسي: هل يستمر الحراك «من دون ضربة كف» أم ستشهد الأيام المقبلة إدخال «طابور خامس» (من بعض القوى الممثلة في الحكومة) لتبرير القمع، أو اللجوء الى خيار «شارع مقابل شارع» فيما لو فشلت السلطة اليوم في الاختبار؟

(الأخبار)

> **الموقف الأميركي أعاد «بث الروح» في رئيس الحكومة، وجعله يتمهّل**
>
> **يحاول جنبلاط تصوير نفسه في العلن كأنه جزء من معارضة الحكومة**

السفيرة الأميركية في بيروت، إضافة الى السفراء الأوروبيين، تواصلوا مع الحريري وأكدوا ضرورة بقاء الحكومة، مع إجراء «إصلاحات فورية». وبالتزامن، كان النقاش محموماً بين الحريري ومكونات حكومته للوصول الى ورقة إنقاذية تستطيع تهدئة الشارع، بعد خروج «القوات» اللبنانية من «المركب»، ووسط ترقّب للأسواق المالية مع

ابراهيم الأمين

الحكام في حالة إنكار وخياراتهم بين رشوة للناس وقمعهم مجدداً

ورقة الإصلاح وتغيير الحكومة: إما على مزاج الناس أو الانفجار!

هل أفاقت السلطة من سباتها؟

لا. ما يتسرب من منازل كبار المسؤولين ومكاتبهم لا يبشر بالخير. النقاش حول الورقة الإصلاحية أمر، وطريقة تفكير المسؤولين وتخطيطهم أمر آخر. عملياً، ومن دون غش، وبكلام واضح ومباشر، ما يجري اليوم هو الآتي:

اتفق أركان السلطة على سلة خطوات يرمونها للناس للخروج من الشارع على أن يعودوا الى الاعبيهم. لكنهم، يدرسون منذ الآن . وهذا كلام جدي جداً . كيفية الانتقام من الناس الذي خرجوا ونَدّدوا بهم وبحكمهم وفسادهم. وبحسب مقاصّة لجولة اتصالات مع غالبية القادة وحواشيهم، فإن هؤلاء، مثلما يلقون بالمسؤولية بعضهم على بعض ويستحضرون المؤامرة، يعتبرون أن انتقاد الناس لهم يعبّر عن فئة صغيرة من متضررين حاقدين ولا يمثل رأياً واسعاً في الشارع.

بصراحة شديدة، الرئيس ميشال عون والوزير جبران باسيل يتهمان جماعات الرئيس نبيه بري ووليد جنبلاط وسمير جعجع بالوقوف خلف كل التهجّم عليهما. ويقولون إن ما يجري في الشارع لمصلحة خط رئيس الجمهورية، وإن النتيجة ستكون لمصلحة برنامجه للحكم. الرئيس بري ومحيطه العائلي والحزبي يصرّون على أن ما حصل في أكثر من مكان، ولا سيما في الجنوب، انما هو فعل أقلية يقودها يساريون حاقدون، وأن الشيعة لا يزالون معهم. وفي مكان آخر، يهدّد مقرّبون من رئيس المجلس بأنه في حال لم يتعقل هؤلاء المدسوسون، فسنريهم حجمنا وعزمنا وقوتنا.

وليد جنبلاط يطلب إحصاء عدد الشتائم التي يتعرض لها في التظاهرات. ويعمل مقرّبون منه على توضيح أنه لم يصدر عن الدروز أي انتقادات للبيك، وأن مناطق الشوف وعالية وحاصبيا لم تشهد أي تحركات تعكس غضب الناس من زعامة المختارة. وهو يقول إنه لم يبدّل موقفه من ضرورة مغادرة الحكم، لكنه تعرض لتهديد علني من حزب الله، وهو لا يقوى على هذا التهديد. إلا أنه سيصرّ على تغييرات كبيرة.

> **الحراك مهدّد من الانتهازيين السياسيين ومن عسس السفارات والقوى الخارجية التي تريد استثماره**

سمير جعجع يتصرف على أنه قائد الثورة الكبيرة التي ستغيّر وجه التاريخ وليس وجه لبنان فقط، وأن حزبه فاز بقلوب المشاركين في التحركات، وسيفوز بعقولهم أيضاً، وسيقود أوسع معارضة تنهي خصومه في السلطة.

حزب الله يتصرف من موقع «آخر الوسطاء». وهو يميّز أن الناس لا تحمل عليه متهمة إياه بالفساد، لكنها تتهمه بالصمت عن الفاسدين. ومن جهة أخرى، لا يغيب نظره عن مساعي كثيرين في لبنان والخارج للنيل منه بسبب موقفه السياسي ودوره، وليس بسبب جوع الناس. لذلك، يفترض أن بقاء السلطات القائمة أفضل الشرور. لكنه لا يملك جواباً واضحاً حول ما يجب أن يتحقق لإرضاء الناس قبل الطلب اليهم العودة الى منازلهم.

أما سعد الحريري، فحاله هو الأصعب. من جهة، عادت به هذه الأحداث الى أيام احتجازه في الرياض. تذكّر مرارة الخيانة التي تعرض لها من حلفائه اللبنانيين. عاد ليتذكر جنبلاط وجعجع والكتائب وشخصيات 14 آذار التي تريد رأسه. وهي نفسها القوى التي تريد منه مغادرة الحكم الآن. وهو يعرف تمام المعرفة أنه في حال غادر رئاسة الحكومة اليوم، فسيجد نفسه بعد وقت قصير أمام انشقاقات في كتلته النيابية ثم في حزبه. ولن يمر وقت طويل، قبل أن يتحول سياسياً عادياً تلاحقه المصائب والملفات. وما أبقاه واقفاً على قدميه حتى الآن، هو موقف حزب الله داخلياً، وسماعه كلاماً مباشراً، أميركياً وفرنسياً وبريطانياً، بأن لا يستقيل.

لكن، أين هي القوى الضاربة عند هؤلاء؟ أين الوزراء والنواب والمستشارون والمساعدون والمقرّبون والاعلاميون الذين كانوا، حتى الخميس الماضي، ينتشرون كالفطر في كل الأندية والتجمعات ووسائل الاعلام، من بلع ألسنتهم، ومن يمنعهم من ملاقاة الناس وسؤالهم عن مطالبهم؟ وأين دفاعهم عمّا تقوم به السلطة منذ ثلاثين سنة؟ لماذا لا نجد واحداً منهم على شاشة أو منبر أو على طريق أو في ساحة. هواتفهم مغلقة. وبيوتهم من دون إنارة. وأفراد عائلاتهم اختفوا من المشهد. وربما يكون هذا، وحده، من أبرز فضائل الحراك الشعبي.

حتى القوى الأمنية والعسكرية لها حصتها ممّا يجري. كيف يمكن لقوى الأمن أن تكون شديدة القوة وسط بيروت، ولا نراها تنظم السير في مناطق أخرى؟ وكيف للجيش أن يقمع شباناً وصبايا بالضرب المبرح والاعتقالات، بينما نرى الجنود يتفرجون على مسلحين ومرافقين وبلطجية في أكثر من مكان؟ وهل صحيح أن في قيادة هذه القوى من يتوهم أن الدعوات الساذجة الى حكومة عسكرية قابلة للتحقق؟ وهل بين هؤلاء من يريد أيضاً تصفية حساباته مع السياسيين وخصومه من المدنيين؟

اليوم، نحن على مفترق طرق. الحراك مهدد من داخله، مع بروز نزعة فولكلورية سادت الساحات خلال الساعات الـ24 الماضية. والتكاسل في بناء لجان تنسيق لتنظيمه على الارض. وهو مهدّد من الانتهازيين السياسيين أو «المدنيين» من جماعة «زيحوا لنجلس مكانكم». كما أنه مهدّد من عسس السفارات والقوى الخارجية التي تريد استثمار هذا التحرك الشعبي الكبير خدمة لحساباتها السياسية. والتهديد الأكبر من السلطة نفسها التي تتصرف على أنها أعطت الفرصة الطويلة للناس ليعبّروا عن غضبهم وكفى! لذلك، فإن وهم امتثال الناس لإرادة السلطة بالخروج من الشارع مع اعلان الحريري ورقته اليوم يشكل مأساة كبيرة، لأن السلطة عندها ستلجأ الى القمع مباشرة. وهنا التهديد الكبير من دفع الناس الى التعبير بطريقة أخرى عن غضبها، وعندها لا أحد يعرف الى أين ستسير البلاد.

في ثنايا البحث في الحل، يتقدم الحديث عن تعديل حكومي ضروري بعدما خرجت القوات اللبنانية، وضرورة تعيين أربعة وزراء جدد. فهل نحن أمام مزحة سمجة مثل أن الحريري يتشاور مع باسيل في كيفية تقاسم حصة القوات وتعيين وزراء يمثلون الطرفين؟

جنبلاط يريد إخراج باسيل من الحكومة، وهو ينطق فعلياً بمطلب الرئيس بري الذي يرفض المساس بوزير المالية علي حسن خليل إذا بقي باسيل في الحكومة. والحريري لن يقبل أن يكون محمد شقير كبش المحرقة. لكن، هل من يقدر على إقناع هؤلاء، بأن التعديل الضروري لا يتطلب فقط إخراج وزراء من العيار الثقيل من الحكومة، بل الإتيان ببدائل لا يمثلون القوى السياسية، بل يمثلون ما هو أقرب الى الناس المنتشرين في الشارع. ولا يهم كيف تكون طوائفهم ومذاهبهم، لكن يهم أن يكونوا في مواقع وزارية جدية، وبصلاحيات جدية، وبحصانات جدية تمنع التسلط عليهم من أركان الحكومة والمجلس النيابي. التعديل الحكومي المنشود، وهو ضروري بمعزل عمّا إذا كان يرضي الناس أو لا، يجب أن يكون بإدخال عقلية جديدة الى قلب الحكومة، وبأن يجلس على الطاولة أشخاص يفكرون خارج سياق التفكير القائم منذ ثلاثة عقود. والتعديل إن لم يجرِ على هذا النحو فهو، كما الورقة الاصلاحية، لن يخدم البلاد ولا السلطة لأكثر من أسابيع أو شهور.

أما الشارع، فليس عنده ما يخسره أكثر ممّا خسره حتى الآن. ولأنه من الصعب توقّع بروز قيادة موحدة للحراك، أو مقرّرة لمساره، فالمهم هو أن يحافظ الجميع على وتيرة النزول الى الشارع، وليستمر الضغط على أهل الحكم لتقديم تنازلات ضرورية. هذه المرة في الموازنة. وغداً في القوانين وبعده في السلطات القضائية والأمنية، ومن ثم في التعيينات الادارية، وصولا الى تغيير دستوري ضروري لخلق فرصة ممكنة لقيام دولة مدنية على أنقاض دولة الطائفيين ومجرمي الحروب ولصوصها.

على الغلاف

«محاولات إصلاحية»... أم تصفية الحسابات مع باسيل؟

هيام القصيفي

ليس الحشد الكبير وجمالية التظاهر في ساحة رياض الصلح هما المفاجأة الوحيدة التي شدّت اليها انظار اللبنانيين، بل ما جرى خارج بيروت. طرابلس حضرت بكل ألقها وتلاوينها، وكذلك صيدا وصور والنبطية وبنت جبيل وزحلة وبلدات في البقاع وجبل لبنان، كلها

> **استفادة الحريري كما بري وجنبلاط، تكمن في التخلص من ضغط باسيل**

مفاجآت مبهجة في التظاهرات، لأنها قدمت صورة مختلفة عن مدن عانت وتعاني منذ سنوات طويلة من الحرمان والفقر والصورة المشوهة لتاريخها وشعبها، ووصفت طوال سنوات بنعوت وأوصاف بشعة، من كل هذه المدن الى عواصم دول أوروبا والولايات المتحدة وكندا واستراليا، حيث «انتشار» اللبنانيين الذين تظاهروا دعماً للتظاهرات في لبنان. الآمال المعلقة والخوف من الصدمات المتوقعة، في كفة، والمشهد السياسي في كفة أخرى.

فحصيلة أمس من الاتصالات تفتّقت مزيداً من الضغوط السياسية على القوى الأمنية لممارسة اعلى درجات الضغط لتفريق التظاهرات. دار كلام في أوساط سياسية ، حكومية أن التظاهرات يجب أن تنتهي بأي ثمن، مع ارتفاع الرهان على تعب المتظاهرين، بعد انتهاء الويك اند، وضرورة استيعابهم في صورة سريعة، إذ كلما تأخر الوقت، التفت العالم الغربي الى ما يحصل بغير العين التي ينظر بها حالياً. فالتغطيات الاعلامية الغربية لا تزال خجولة، وتتعاطى مع ما يجري كأنه اعتراضات مرحلية، من دون أن تعي أهميتها. أما إذا شل البلد أكثر، فستضطر عواصم القرار الى مواجهة التحديات اللبنانية بطريقة مختلفة. تعزز ذلك الاتصالات الديبلوماسية المكثفة التي جرت مع أركان السلطة والقوى المشاركة في الحكومة لمنع استقالتها. دخل سفراء دول عربية وفرنسا وبريطانيا وواشنطن لمنع الانهيار الحكومي، وضرورة تفادي الفراغ بأي ثمن. عاد الحديث عن الحفاظ على الاستقرار الى الواجهة من دون ترجمة عملية لكيفة مقاربة المتطلبات المالية والاقتصادية. لم يتحدث هؤلاء عن حلول معينة، بل عن ضرورة بقاء الحكومة ولمّ الشارع، علماً بأن الكلام الغربي والعربي شدد تحديداً على دعم الحكومة كسلطة تنفيذية أكثر من دعم العهد كخط سياسي. كان الكلام الديبلوماسي واضحاً، لا فراغ حكومياً ولا مسّ بالاستقرار، لأن كلفة إسقاط الحكومة مرتفعة، وهذه العواصم لديها انشغالات واهتمامات أخرى غير لبنان.

النقطة الثانية هي في كيفية استيعاب المتظاهرين، في بيروت وخارجها. وهنا برز توجهان متناقضان، واحد لا يزال يتعامل مع التظاهرات، خصوصاً من جانب العهد، على أنها استهداف شخصي وعائلي أكثر منها استهداف سياسي واجتماعي. يعزز ذلك كلام عن تهديدات مبطنة لكل من «انتقد وشتم: كل التسجيلات موجودة والبث المباشر بات محفوظاً، كما النشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ولكل شيء وقته بعد أن ينتهي التظاهر. فما حصل كان تجاوزاً للخطوط الحمر» ومسّاً مباشراً بالعهد وأركانه ورموز الطبقة الحاكمة كافة، بطريقة تجاوزت كل التوقعات. وهذا ينذر بأسلوب قمعي مستقبلي بصمت.

أما النظرة الثانية فهي تنحصر بضرورة الاستيعاب عن طريق الورقة الاصلاحية، التي بحسب أوساط وزارية تتقاطع بين أوراق الحريري والرئيس نبيه بري ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط وطروحات حزب الله. ما تقدّم كان مؤشراً للبعض على وجود قطبة مخفية في استيلاد ورقة اقتصادية تمس في زاوية ما تدخل باسيل في كل شاردة وواردة في الرؤية الاقتصادية. الهدف الذي عبّر عنه الوزير وائل أبو فاعور صراحةً أمس، كان مدار بحث في النقاشات الخلفية، لا سيما أن استهداف باسيل بصورة كبيرة في ساحات التظاهر وعلى منصات التواصل شكّل فرصة لخصومه السياسيين لتحويل هذه النقمة العلانية، الى مناسبة لتصفية حسابات سياسية واقتصادية وخفض سقوف التيار الوطني الحر في الحكومة ومشاريعها. ويستفيد هنا بري وجنبلاط مع الحريري، لـ«قصقصة جوانح» باسيل، الذي شكل بالنسبة الى الاركان الثلاثة رأس حربة في تصعيد الضغط عليهم في مشاريع حيوية. استفادة الحريري كما بري وجنبلاط، تكمن في التخلص من ضغط باسيل وفي تحرر رئيس الحكومة من عبء شراكات التسوية، بحجة سحب غضب الناس.

حتى الآن، خذل المتظاهرون كل من راهن على فرطهم وسحبهم من الشارع (صروان طحطح)

واذا كان جنبلاط لا يزال يساوم في موضوع بقائه في الحكومة ويفرض بدوره شروطاً عالية في الأوراق الاقتصادية المطروحة، والشروط السياسية، مستفيداً من حملته الأخيرة على العهد والتيار الوطني الحر، فإن القوات اللبنانية، التي خرجت من الحكومة، تحاول الإفادة من التوقيت لتكثيف حملة الضغط على الحكومة وتجييش شارعها أيضاً. لم يكن الحريري موافقاً على الاستقالة، على قاعدة أنه لن يقبلها. لكنه تبلغ من القوات موقفاً قانونياً: الاستقالة لا تقبل أو ترفض، هي نهائية. لكن القوات التي دائماً ما تخطئ في توقيت قراراتها، ستستحوذ من الآن وصاعداً على نقمة التيار الوطني الحر. والتيار سيجد نفسه أيضاً من دون حليف داخلي داخل الحكومة، وهي النقطة التي يستفيد منها خصومه وشركاؤه، علماً بأن الخلاف بدا على من يرث مقاعد القوات، الحريري أم باسيل؟ وسط كل ذلك، يبقى الرصد الحقيقي هو لكيفية تصرف حزب الله في ضوء بقاء الناس في الشارع وبقاء الحكومة، لا سيما أن السفارات هي التي تحاول شدّ عصب الحكومة بأي ثمن. حتى الآن، خذل المتظاهرون كل من راهن على فرطهم وسحبهم من الشارع. واستمرار تحركهم سيكون رداً داخلياً وخارجياً، لأن أي انتكاسة تطال آمالهم، تعني عودة موسم هجرة الذين أنشدوا أمس النشيد الوطني معاً، الى بداياته.

مبادرة «الشيوعي»:
استقالة الحكومة وانتخابات ورؤية اقتصادية جديدة

فيما البحث جار عن مخرج للأزمة التي أوقعت قوى السلطة البلاد فيها، قرر الحزب الشيوعي اللبناني تقديم مبادرة تهدف إلى تغيير أسس النظام السياسي والاقتصادي. هذه المبادرة تقترح استقالة الحكومة وإجراء انتخابات خارج القيد الطائفي، وصياغة رؤية اقتصادية للنهوض.

> **لإنتاج أطر عمل مشتركة من قبل المنتفضين في الشارع**

في بيانه الصادر أمس، رأى الحزب أن التحركات الشعبية هي «انتفاضة السابع عشر من تشرين الأول. فما يحدث الآن في كل المناطق اللبنانية هو، وبكل المقاييس التاريخية والسياسية، انتفاضة لا تقتصر على فرض سحب مشروع للضرائب من هنا أو تقليص مداخيل لتحالف السلطة ورأس المال من هناك. إن ما يحدث هو تعبير حي عن استعداد الشعب اللبناني لفرض تغيير في تكوين السلطة وتداولها من جهة، وفرض سياسات اقتصادية اجتماعية جديدة لمصلحة العمال والموظفين والشباب والطلاب والحرفيين والفئات المتوسطة والفقيرة من جهة ثانية».

ورأى الحزب أن «الانتفاضة الشعبية التاريخية الحالية أسقطت كل رهان على إمكانية إنتاج سياسات، لطالما تولى أصحاب السلطة والرأسمال إجبار الشعب اللبناني على قبولها منذ عقود طويلة، عبر الاستخدام المكثف لآليات التحكم، وأهمها:

- سياسة إعادة توزيع زبائنية يتم تمويلها عبر الاقتطاع من المال العام.
- الاستخدام المكثف للتوتير الطائفي تكريساً للانقسامات المذهبية بين اللبنانيين.
- استمرار الارتهان لإملاءات المؤسسات الرأسمالية الدولية والدول الخارجية التي صادرت جزءاً أساسياً من القرار السيادي الوطني».

وطرح «الشيوعي» مبادرته، «انطلاقاً من قناعته بأن لا بديل إلا بإعادة تكوين النظام السياسي في لبنان، ومن خلال الإجراءات الفورية الآتية:

- استقالة الحكومة الحالية فوراً.
- تشكيل حكومة وطنية انتقالية، من خارج منظومة الحكم الحالية، تتولى تنفيذ المهمات الأساسية التالية:
  - إجراء انتخابات نيابية مبكرة، خارج القيد الطائفي، استناداً إلى الدستور اللبناني (المادة 22).
  - اتخاذ إجراءات فورية، تبدأ باستعادة المال العام المنهوب، ووضع نظام ضريبي عادل يطال بالدرجة الأولى الأرباح الرأسمالية والفوائد والريوع والثروة.
  - إعادة تكوين وتفعيل مجمل آليات الحماية الاجتماعية تأميناً لحق المواطن في العلم والصحة والعمل والنقل والسكن والتقاعد والحفاظ على البيئة.
  - صياغة رؤية اقتصادية بديلة للنهوض بالاقتصاد الوطني وقطاعاته المنتجة كبديل للسياسات الاقتصادية المتبعة منذ عام 1992، والتي أعدمت فرص النمو الاقتصادي ودمرت ما تبقى من شبكات البنى التحتية، لا سيما الكهرباء، ووسعت دائرة البطالة والفقر وهجرة الكفاءات».

(هيثم الموسوي)

وأكد الحزب «ضرورة التعاون وأهميته، لإنتاج أطر عمل مشتركة من قبل المنتفضين في الشارع ومن كل المعنيين بتنظيم الانتفاضة وتصعيدها في بيروت والمناطق من أجل تحقيق أهدافها».

على الغلاف

طرابلس تُغنّي... وتُسقِط راية «داعش»

التحذي إقناع الطرابلسيين بالبقاء في الشارع، فلا تكون موجة تسلية (هيثم الموسوي)

ليا القزي

هو مُجرّد مبنى مهجور آخر، يقع في ساحة النور (طرابلس). ولكن رغم «هامشيته»، جذب الأنظار إليه أمس، بعد أن شهدَت شُرفته تغييراً «مُعبّراً». في الموقع نفسه الذي رُفعت فيه راية تنظيم «داعش» قبل سنوات، اصطفّ منشدو «كورال الفيحاء»، والفنان مارسيل خليفة، يُغنون مع المعتصمين: «... جئت في عزّ التعب، رشاش عنف وغضب...». علت درجة الحماسة كثيراً، وكأنّ الموجودين في الساحة يُفجّرون ناراً أُجبروا على القبض عليها داخلهم طويلاً.

الطرابلسي المُعتصم كان كمَن يكشف صدره مُتحدّياً: «لم يعد هناك ما

> **من المطالب، وضع نظام اجتماعي يحمي الناس**

تبتزوني به». لم يتمّ التعبير عن ذلك بالهتافات فقط، بل رقصاً وغناءً أيضاً. فوجود فنان مُلتزم كخليفة، لم يكن «المفاجأة» الوحيدة. كانت المنابر هنا، في هذه الساحة تحديداً، تُحجز لرجال الدين المُتشدّدين. لكن منذ يومين، وطرابلس «يُشعلها» فرحاً وحماسةً مُشغّل الأغاني (DJ). الساحة تفاعلت معه، حتى حين وجّه تحية للعديد من المناطق، ومن بينها «الضاحية». يُعلّق محمود، المُصرّ على التعريف عن زوجته بأنّها من الجنوب، «الشعب واحد، الزعماء يحرضونا ضدّ بعض». قد ينطبق على كلامه توصيف «الكليشيه»، وقد يُتّخذ كـ«بقعة أمل» بأنّ شيئاً ما تغيّر. محمود كان يحمل لافتة خطّ عليها: «لو كان الفقر رجلاً لقتلته بسيفي»، هو الأب لشاب «حصّلوا شهادات عليا وعاطلين من العمل. نريد دولة عادلة، لا تفرض ضرائب ولا تسحب المال من جيوبنا». ويُصرّ عمر على أنّه «كلنا في الشارع، علوي وسنّي ومسيحي، لأنّ ما عاد نحمل العبء. أنا مهندس كهرباء، شهاداتي بالدرج. بدو مهلة 72 ساعة؟ ما إلهن من الـ1992 وما عملو شي».

الزخم في الشارع بلغ أمس المستوى الأعلى منذ بداية الاحتجاجات. أسوةً ببقية المدن، طرابلس غاضبة، «ونقمتها موجهة تجاه الدولة بشكل عام»، بحسب إحدى الشخصيات الاجتماعية في المدينة. العناوين غير محدّدة أو موحدة، «ينطبق عليها المثل القائل: الجنازة قايمة وكلّ واحدة عم تندب ميّتها»، بمعنى أنّ لكل شخص أو مجموعة دافعاً للمشاركة في التحرّك. فخالد، فتى الـ11 عاماً، يصعب التعامل معه أكثر من «مُتحمّس» ومتفاعل مع الاحتجاجات. يحمل العلم اللبناني الكبير، ويكاد ينفجر صراخاً: «ضدّ الفساد». أما الصبية نجاح، ففرحة بأنّ الموجودين تحرّروا (؟) من انتماءاتهم الحزبية «وما بقا بدّن هالخ**». بالنسبة إليها، الأهم هو «تحسين التعليم الرسمي». الشقيقان حسين وابراهيم أتيا من القبّة، «لأن بدنا نعيش. وبدنا لجنة دولية تكشف عن مصرياتن يللي حاطينها برّا. 16 مليون دولار كنّ هيك سعد (الحريري) عا عارضة أزياء، عا القليلة بيجيبولنا الكهربا. اختنقنا». جيمي يتحدّث عن «الفساد الذي وصل لحدّه الأقصى. المطلوب وضع نظام اجتماعي يحمي الناس. وأهم شيء أن يعرف المتظاهرون هدفهم النهائي، ولا يكتفوا بالقليل». إحدى السيدات لا تريد تغيير الحكومة «قبل محاسبتهم وأن يردّوا المال العام من حساباتهم الخاصة، وليس من الضرائب علينا». فيوضح أحد أطباء الأسنان، أنّه إذا «شلنا أبو فاعور وجبنا أبو صدور، ما منكون عملنا شي. التغيير بدو نهج مش اسم». أما مهمة الإضاءة على خطورة الدين العام والأموال التي تدفعها الدولة كخدمة للدين ومسؤولية إفقارنا التي تتحملها السلطة السياسية والبنك المركزي والمصارف، فقد تولاها شبان شيوعيون، ومعتصمون آخرون رشّوا جدران مصارف بعبارة «يسقط حكم المصرف». بالنسبة إلى محمد، «يامنولنا شغل وما بدنا أكتر من هيك». وصل إلى الساحة من عكار العتيقة، «وكان دمي حريري، بس خلص». لماذا؟ «دفعت 30 مليون ليرة وعَسَل بلدي ليوطفوني بالدرك، إيه ما أخدوني، بس استردّيت نصّ المبلغ». بالمناسبة، نادراً ما شُمعت في الساحة هتافات موجهة ضدّ رئيس الحكومة، فقد تركزّ معظمها ضدّ الرئيس ميشال عون والوزير جبران باسيل والنائب نجيب ميقاتي، الذي جال أمام قصره في الميناء أمس «وفدّ» من الدراجات النارية. جمهور ميقاتي كان حاضراً في ساحة النور، مثل مناصرين لأحزاب أخرى. الردّ في تيار العزم أنّ «المطالب مُحقة، ومناصرينا يتظاهرون ضدّ الدولة وسياساتها وليس ضدّنا».

التنوع في الشعارات انعكس أيضاً تنوّعاً في هوية المشاركين. الشارع هذه المرّة لم يبقَ «حكراً» على أبناء أحياء المدينة الشعبية أو ذوي الدخل المحدود، بل أضيف إليهم جمهور «جدّد» علاقته بساحة الاعتصامات: أبناء «العائلات الطرابلسية»، المنتمون إلى الفئات المتوسطة، طلاب الجامعات، أصحاب المهن الحرّة... «نُفس الذين شاركوا في 14 آذار 2005، شعروا اليوم أنّ الوضع يمسّهم». الطبيب عمر، مثالٌ من «الطبقة المرتاحة»، شارك في التظاهرات مع ابنته، في «ثورة على النظام». يتحدّث عن السلطة التي «وصلت إلى جيبة كلّ واحد منا، طارحاً أن تدفع المصارف الثمن، مؤكداً أنّه لا يوجد أزمة نقدية في البلد «بل اختُرعت». هو في العادة «لا أؤمن بالتظاهر كوسيلة، ولكن أول تظاهرة أعتبرها تُمثّلني». في التظاهرة أيضاً، فئة من الناس كانت مستفيدة مادياً من قيادات المدينة. وقف المال السياسي، بعد الانتخابات النيابية، دفع بها إلى الشارع... وإلى أمام قصر ميقاتي. تعويل بقية الناس على هؤلاء، «في أن لا يعودوا إلى اصطفافاتهم».

من دفع بالطرابلسيين إلى الشارع؟ «ما بدن مين يحركهم»، يُجيب نسيم، منضماً إلى عدد من الأشخاص الذين أكدوا أنّ «التحرك عفوي»، مع تسجيلهم تحفظاً على «إقفال كلّ الطرقات والمفارق الحيوية في التوقيت نفسه من ليل الخميس / الجمعة». يوجد شبه إجماع على فلتان الشارع من أيدي السياسيين، ولكن البعض (من سياسيين وشخصيات اجتماعية) يتحدّث عن «تدخّل من استخبارات الجيش لصالح الحراك، ظهور أعلام الجيش، مؤشر».

الاعتصام لثلاثة أيام متتالية يحتاج إلى مصاريف عديدة، من أمّنها؟ تقول القوات اللبنانية إنّها «بناءً لطلب جمعيات من المجتمع المدني»، وزّعت أعلاماً لبنانية ومياهاً. أما «قصر الحلو»، فوزّع الكنافة مجاناً، «خوفاً من أن تطاله أعمال التخريب»، كما يُشاع. السندويشات على حساب مطعم «الفيصل». أما «تعنايل» فالبن. كلفة الموسيقى تولاها المُرشّح السابق إلى الانتخابات النيابية يحيى مولود، وجمعت المنظمات المدنية المال من بعض الناس.

بعد الأحد، «التحدّي أن نُقنع الطرابلسيين بالبقاء الشارع، ولا تكون موجة تسلية وانتهت»، بحسب نسيم. ولكنّ الأستاذ الجامعي يحيى متفائل بأنّ طرابلس في الأيام الماضية، «يتشبه حالها». في الأساس، الأكثرية «كانت غير مبالية، مُستسلمة بسبب السياسيين. الناس طيبة صدّقت الوعود نفسها لسنوات طويلة، تبدّل الوضع حين أصبحت على الحديد».

طلاب «اللبنانية» إلى الساحة: «الصوتيّات» على مين؟

إيلده الغصين

عاد طلاب الجامعة اللبنانيّة إلى الساحات. هذا ما يمكن استنتاجه من يوم المظاهرات الطويل أمس. وعُودتهم ليست تفصيلاً، لمن يعرف حجم التأثير والضغط اللذين مارسهما الطلاب في الشوارع، قبل الحرب اللبنانية وقبل بدء النظام بضرب جامعتهم. تحرّكهم الذي دعوا إليه اليوم، يُمكن الرهان والبناء عليه.

«تحيّة لكم من طلاب الجامعة اللبنانية»، صدح صوت الطالب من فوق «بيك آب» يحمل مكبّرات الصوت، ليعلوَ الهتاف. تابع: «نحن من أولاد الفقراء. نحن من الجامعة التي أذلّها هذا النظام السياسي. نُريد استقلاليّة جامعتنا عن هذا النظام وإسقاط رموزه»، ليرتفع الهتاف من جديد. طالب الجامعة الوطنيّة، دعا باسم رفاقه جميع الطلاب الموجودين في الساحات إلى التجمّع، الحادية عشرة قبل ظهر اليوم، في حديقة الإسكوا، للإنطلاق بمسيرة موحّدة لتحقيق المطالب. وحديقة «الإسكوا»، برمزيّتها في قضيّة المعتقلين في السجون، فُتحت أمس أمام العائلة والأطفال للمرّة الأولى منذ مدّة طويلة. البلوكات الاسمنتية التي تحيط بالمبنى لا تزال مكانها بخلاف وعد المنظّمة بإزالتها، لكنّها تحوّلت إلى لوح رسم عليه المتظاهرون أبرز شعارات ثورتهم.

طلاب الجامعات الخاصة حضروا أيضاً بلافتات تشير إلى أي جامعة ينتمون. طالبة ماجستير في الجامعة الأميركيّة، تريد أن توضح أن «صحّ أهلي مرتاحين، لكن من قال إنّني سأستطيع تأمين معيشتي لاحقاً. جئت أطالب بحقوق باقي الشباب بالدراسة». مجموعة من طلاب الطبّ في جامعة بيروت العربيّة، نزلوا بزيّهم الأبيض والكمامات، حملوا شعاراتهم ومنها «إملأ الوعود بالفراغ المناسب». عُمر، سنّة ثالثة طب، يعلّل سبب مشاركتهم: «كرمال نكمّل مستقبلنا هون، مش مضطرين نهاجر لنكفّي اختصاص ونشتغل، بدنا بلد يشبهنا».

من داخل أحد المحال المهجورة التي فتحت واجهاتها بفعل الشغب، جلس ماركوس على الواجهة، يقول «هذا نادي بودابار القديم، نشعر أننا استعدنا أملاكنا العامة». بجانبه، تعلّق هيا «هذه الأرض لنا ولازم نسترجعها. من 2005 أنزل إلى المظاهرات، وثورتنا يجب أن تكون أولاً لاسترداد أراضي سوليدير التي سُلبت من أهلها». وتضيف «أنا مع الشغب، والكتابة على جدران المحال لأنها ملك الناس. أما مطلبي الثاني فهو سقوط الرأسماليّة ونظام المصارف».

«وين فينا نقدّم الـCV (السيرة الذاتية) على سكّة الحديد»، حملت ليا مُقبل لافتتها من المتن ونزلت بها إلى الاعتصام، ليس لأنها بلا وظيفة لكن «لأن معاشي لا يكفيني لآخر الشهر، وفي ناس ما بتشتغل من الأساس». الطبيب محمد نزل مع عدد من زملاء القطاع الطبي، «في الأيام الثلاثة الأولى، نزلنا بطريقة عفويّة بلا شعارات، الآن قرّرنا كتابة عدد منها كي لا ننسى أحداً من الفاسدين. نحن من هذا الشعب».

على وقع النشيد اللبناني، يشرح محمود إبن سير الضنيّة أنّه «مش واقف للنشيد من إيام المدرسة، الجو في الضنيّة غير شكل والجميع انضم إلى ساحة النور في طرابلس، أما أنا فنزلت إلى بيروت لأنها الأساس وإسقاط الفاسدين يتمّ من هنا».

(مروان طحطح)

الأغاني الشعبيّة وحلقات الدبكة «احتلّت» المشهد. الدلعونا والميجانا والأغاني الوطنية التي لم تعد تناسب مزاج الناس، إلى ردّات الآن مرعب، إلى أغنية «بيلا تشاو»، والراب والأغاني الثوريّة. التنوّع «الفولكلوري» واستمرار كيل الشتائم للسياسيين، الذي شهدته ساحتا الشهداء ورياض الصلح، لم ينزع عن الأخيرة طابعها الخاص سواء في تأهّب رجال الأمن أو في إطلاق المتظاهرين للآراء السياسيّة «الواضحة»، بصمات الثورة وشعاراتها، طُبعت في كلّ مكان «محرَم» على العامة. الأعداد الكبيرة للمشاركين في مظاهرة الأحد، أدّت إلى حالات إغماء عديدة، وفتحت الرهان على استمرار الزخم في المظاهرات بعد انقضاء «فرصة» نهاية الأسبوع لبعض المشاركين.

من دبكوا ورقصوا أمس، في عشرات الحلقات بين ساحتي الشهداء ورياض الصلح، لم يكن في بالهم من أمّن معدّات الصوت. الشائعات التي كانت ترد عبر السوشيل ميديا لم تُفسد فرح الناس، ولم يكونوا في وارد قراءتها. «الأخبار» جالت على عدد من مقدّمي الصوت في وسط البلد، وحاولت الاستفسار منهم. اتحاد الشباب الديموقراطي، قدّم واحداً من المكبّرات، وهو تحديداً الذي وقف عليه طلاب اللبنانية معلنين توجّههم إلى الشارع.

صاحب «ديسكو أونو» من مجدليا (قضاء عاليه)، قدم بدوره الصوتيّات: «ما في ممول كل واحد من نفقته الخاصة، لأني من هالشعب، وجاين نطالب بوطن». يوسف شعبان إبن الجنوب يسكن في الضاحية الجنوبيّة نزل بـ«البيك آب» الخاص به، «لأنّي ملكي، والصوتيّات استأجرتها مع مجموعة من رفاقي من حبيب مونو، وقد سايرنا بالسعر للأمانة». خمسيني أتى «من قلب الأوزاعي» يقول: «أنا أعمل في الصوتيات وحيّيت قدمهم، استأجرت البيك آب وحطّيت الصوتيات يلي بملكهم». «أرزوني للصوتيّات»، الأكثر حضوراً منذ المظاهرات السابقة، أكدت في بيان أن «مشاركتها في هذا الحراك الوطني إنما بدافع الوطنيّة وحباً بلبنان».

في جل الديب... مايا دياب «تقود» الثورة

(هيثم الموسوي)

رلى إبراهيم

«نريد 10452 كلم مربع»، يصرخ أحد المعتصمين على أوتوستراد جل الديب. يلاقيه رفيقه: «نريد رئيس كالرئيس بشير الجميل الذي صنع دولة في أيام قليلة قضاها في الرئاسة». ليست القصة هنا قصة رفيقين ما زالا يعيشان حلم «البشير»، بل إن غالبية المجتمعين في جلّ الديب يؤمنون بما قاله الشابان، ولو كان أسطورة من حجم «بناء مؤسسات الدولة في أسبوعين». جزء من المتجمهرين في ساحل المتن الشمالي غيّر مزاجه مع تركيز مطالب المعتصمين في وسط بيروت على ضرورة «إسقاط العهد». فبات حماية موقع الرئاسة ضرورة من منطلق عدم تسجيل سابقة «سقوط رئيس جمهورية مسيحي في الشارع، فيما باقي الرؤساء المسؤولين جديّاً عن الأزمة التاريخية نائمون على مقاعدهم». لم يعد شارع جلّ الديب هو نفسه قبيل يومين، خصوصاً بعد إعلان رئيس حزب القوات اللبنانية استقالة وزرائه من الحكومة. انضم قواتيون الى الاعتصام. لا يخفون هويتهم ولا يموّهون: «فخورون باستقالة وزرائنا، وباننا أصحاب الكف النظيف». لكن بتاريخ ليس ببعيد، أسهمت القوات في اقتطاع 35 مليار ليرة من قيمة المبلغ المخصص لدعم الفوائد على قروض الإسكان من أجل تمويل الجمعيات. كذلك فعل وزير الصحة السابق غسان حاصباني حين اقتطع من السقوف المالية المخصصة للمستشفيات الحكومية التي يلجأ اليها الفقير لصالح زيادة سقوف المستشفيات الخاصة. تتغلب البروباغندا القواتية على ما سبق، فيدير المعتصم القواتي ظهره لسائليه. يتناهى الى مسمع متظاهرة كلام الشاب، فتصرخ: «كلن يعني كلن». لا مكان لأي من أحزاب السلطة ومؤيديها والمشاركين في إفقارنا بيننا. أصلاً لو لم ننزل الى

> **بنظر العونيين الحاضرين، الانفجار الشعبي قد يحفز انطلاق الإصلاح**

الشارع لما استقالت القوات». يتطور الأمر الى مشادة كلامية لا تلبث أن تخمدها «ثورة» الفنانة مايا دياب. وصلت الأخيرة في سيارة فاخرة، صعدت على ظهر السيارة تلوّح بالعلم اللبناني. انتقلت بعدها الى «العالم الآخر»، الى ظهر «الفان» المتواضع حيث أحاطها الشبان بشغف، لتمسك الميكروفون. ألقت كلمة بالجماهير؛ الجماهير المتعطشة الى من يخطب فيها، ومستعدة للتصفيق والتكرار وراء أي كان... ووراء مايا دياب امس.

البارحة أيضاً، حضر بعض العونيين الى المكان. ربما كانوا هنا قبلاً، ولكن من دون «الكشف عن هويتهم» السياسية. الرئيس ميشال عون خط احمر ولو أنه «خَيّب آمال من آمن بالجنرال الآتي لقلب الطاولة منذ ثلاث سنوات، لا اليوم». بظرهم، الانفجار الشعبي جيّد ومطلوب وقد يكون المحفز لانطلاق الإصلاح الحقيقي. لم تعد نظرية «جرّبنا وما خلونا» تُرضي الحاضرين: «يا اشتغلوا وسمّوا الفاسدين واحبسوهم، يا استقيلوا هلق». كلام العونيين الحاضرين كان على قدر «حرقة القلب». يصعب تصديق سقوط أيقونتهم التي رفعوها إلى مصاف القداسة، ويصعب عليهم أكثر سماع الشتائم الموجهة إليه. فعلياً، ثمة نبض بعض مناصري الأحزاب المتحمسين للتغيير اليهم. لم يعد الكتائبيون يحتكرون الساحة وحدهم الى جانب الأهالي الكافرين بالسلطة وأحزابها وكل منتجاتها. جسر جلّ الديب امتلأ بالكامل. القوى الأمنية تراقب عن بعد، وقد تمركزت على الطريق البحرية الموازية للأوتوستراد الذي تحوّل الى موقف للسيارات. القواتيون والعونيون والكتائبيون جزء من الاعتصام، لكن الجزء الأكبر هو لحاملي شعار الـ«كلن يعني كلن». يريد هؤلاء كل شيء: «الكهرباء والطبابة والعلم المجاني واسترداد الأموال المنهوبة، وسجن كل الطبقة السياسية وأزلامها ومتعهديها ورجال أعمالها ومصرفييها، واستقالة المتسبب الأول في إفقارنا واللعب بعملتنا حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، واستقالة الرؤساء الثلاثة وعدم ترشح أي من نوابهم ووزرائهم الى الانتخابات مجدداً أو الامساك باي موقع». لا ثقة ولا ورقة إصلاحية ولا تنازلات ولو كانت على شاكلة «لبن العصفور». لن يخرجوا من الشارع قبل انهيار الهيكل؛ إنها الثورة، يقولون.

على الغلاف

هل تريد السلطة أن تصالح شعبها؟ وكيف؟

هديل فرفور

«ما هي مطالبكم؟». بنهال هذا السؤال على مسامع المُشاركين في التظاهرات المُندلعة منذ أيام من قبل الجميع: السُلطة الحاكمة، الإعلام، وعدد من المواطنين الذين يراقبون الاحتجاجات عن بُعد. بات الشعب، وفق هؤلاء، «مُطالباً» بتحديد مطالبه الكفيلة بإخراجه من الشارع. ولكن من قال إن على المتظاهرين أن يبحثوا عن الإجراءات الواجب اتخاذها كي يُنفّس غضبُهم؟ من يجل بينهم يُدرك أن حجم السخط الذي يكنّه المُحتجّون تجاه سلطتهم التي أمتهنت استعداءهم على مرّ ثلاثة عقود، لن تُبدّده إجراءات إصلاحية لا يُرافقها إعلان جدي بتغيير نهج الازدراء والاستخفاف بحقوقهم وأوجاعهم وباستبدال رموز سياسية أساءت إليهم، سواء

> **اهم الحلول استرداد الارباح التي حقّقتها المصارف من الهندسات المالية**

عبر خطاباتها الاستعلائية أم ممارساتها الوقحة. يردّد هؤلاء أنهم يريدون نظاماً ضريبياً عادلاً، واستعادة الأموال المنهوبة، ونظام تغطية صحية شاملاً، وكهرباء، وبنى تحتية، ونقلاً عاماً، وإلغاء سطوة المحاكم الدينية، والزواج المدني (...)، ويشكون من الهجرة وعدم الاستقرار المعيشي وغياب السكن اللائق والبطالة (...). لكنّ الأهم، أنهم لا يريدون أن تتولّى هذه الحكومة مهمة الإصلاحات ما لم يُقدّم القائمون عليها قرابين تُظهر إرادتها الجدية بـ«مصالحة» الشعب. حتى الآن، لم تقم السُلطة بأيّ خطوات تُظهر نيتها بإجراء هذه المُصالحة. يعتقد كثيرون أن من يستعدي الشعب هو من عليه أن يُقدّم القرابين لينال الرضى، وبالتالي ليس من مسؤولية المتظاهرين أن يبحثوا عن بدائل للأزمة النقدية والمالية والمعيشية التي تعصف بالبلاد. لا لشيء إلا، لأنّ ما يجري يتخطّى مفهوم الحراك المطلبي الذي يحمل مطالب محددة وواضحة ليتعدّاه إلى انتفاضة سخط ضد طاقم انتهج لسنوات سياسة السرقة والنهب والفساد والاستهتار في الحقوق.

«الأخبار» استطلعت آراء بعض الخبراء لمعرفة ما هي الإجراءات التي تستطيع أن تبدأ بها السلطة لمصالحة شعبها ولتُثبت حُسن نيتها في الاستجابة للاحتجاجات. ما هي أبرز هذه الإجراءات الأولية؟

رفع معدّلات الضريبة على ارباح شركات الاموال

يرى الاقتصادي كمال حمدان أن الحلّ الأول الذي يستجيب لمطالب التظاهرات، بعدما تصدّعت مقوّمات النظام الريعي السياسية والاقتصادية، يتمثّل في تشكيل قاعدة نظام سياسي عبر استقالة الحكومة وتشكيل حكومة انتقالية مهمتها الإعداد لانتخابات نيابية مُبكرة. ويلفت إلى ضرورة تزامن إصلاحات جذرية فورية بين بنية النفقات العامة والإيرادات العامة، لأن هذا التزامن ضروري لزيادة الاقتطاع الضروري الإضافي.

على صعيد بنية الإيرادات، يُشير حمدان إلى اعتماد الضريبة الموحدة التصاعدية على مجمل مصادر الدخل، خصوصاً على الفوائد المصرفية، «آخذين في الاعتبار مُستوى التركّز الاستثنائي في الودائع»، ورفع معدّلات الضريبة على أرباح شركات الأموال إلى حدود 25%، وإعادة النظر في مجمل سياسة الإعفاءات، وأبرزها الإعفاءات الممنوحة للأوقاف الدينية.

وعلى صعيد الإنفاق، يفترض إعادة هيكلة بنية القطاع العام من إدارات ومصالح مُستقلّة وأسلاك، سواء دمجاً أم إلغاءً أم غيره، فضلاً عن ضرورة إعادة صياغة بنية الأجور في القطاع العام والعمل على خفض كلفة الدين العام وإلغاء الصناديق وبرمجة التعليم الخاص المجاني والمنح المخصصة لموظفي القطاع العام.

استرداد اموال الهندسات المالية

يرى الباحث في جامعة هارفرد، الخبير المالي دان قرّي، أن إجراء استرداد الأرباح التي حقّقتها المصارف من الهندسات المالية التي قام بها مصرف لبنان، واسترداد المُكافآت المالية التي نالها مديرو المصارف جرّاء هذه الهندسات، من شأنه أن يتصدّر الحلول التي على الدولة انتهاجها لتدارك الأزمة الحالية. هذا الإجراء يعتبر («صحيّاً») ومفيداً على المدى المتوسط والبعيد لإعادة كسب ثقة الناس. وإذا كان هذا الإجراء لا يعالج الأزمة الراهنة المتمثلة في أزمة شحّ الدولار، «لكنّه مطلوب لإثبات أن التضحيات التي تتطلبها الأزمة ستبدأ من المصارف قبل أن تمسّ الشعب من جهة، ولإرساء هذا الإجراء كمبدأ يدكّ نهج محاباة المصارف وإكسابها أموالاً غير مشروعة».

الاستيراد المباشر

وفق أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركية جاد شعبان، المطلوب هو المُباشرة بخطوات عملية ممكنة، أبرزها المباشرة في تكوين مخزون استراتيجي من المواد الأساسية، كالقمح والبنزين والأدوية، تستوردها الدولة بشكل مُباشر. ويشدد على ضرورة تثبيت سعر الصرف وتنفيذ خطة نقدية شفافة وعادلة، ووضع وتنفيذ خطة إنفاقية على قطاعات أساسية بغية رفع الضائقة المالية عن الناس عبر تنفيذ دعم مشاريع في قطاعات حيوية لخلق فرص عمل، واعتماد برنامج لدعم المستأجرين الشباب ذوي الدخل المحدود. إلى ذلك، ضرورة إقرار وتطبيق التغطية الصحية الشاملة، واعتماد حل غير مركزي ومستدام للنفايات ورفع ميزانية المدارس الرسمية والجامعة اللبنانية.

ويتم تمويل هذه الخطة، وفق شعبان، عبر الضرائب على مداخيل الريع وكبريات الثروات (ضريبة على العقارات الشاغرة، رفع الضريبة على الفوائد في الإيداعات التي تتعدى مليون دولار إلى 15%، ضريبة على الأملاك البحرية، استبدال دين مصرف لبنان للخزينة بفوائد 0% على 3 سنوات). وأخيراً، يُشير شعبان إلى ضرورة «إطلاق حملة وطنية استشارية واسعة لأولويات التنمية المحلية في جميع الأقضية بمشاركة لجان محلية».

(هيثم الموسوي)

قوى السلطة تراوغ: امتصاص الغضب بـ«وصفة لانتاج الفقر»

محمد وهبة

استشفاء وطبابة، تعليم، إسكان، بطالة، غذاء يومي... هذه بعض من عناوين تظاهرات الأيام الأربعة الماضية التي ردّت عليها قوى السلطة من خلال تسريب ورقة اقتصادية «مُبدعة» فيها المزيد من التقشف بالإضافة إلى وعود إطلاق مناقصات الكهرباء سريعاً، وبيع أصول الدولة (خصخصة)... أما «أدهى» الاقتراحات فهو الوعد بإقرار «قانون استعادة الأموال المنهوبة».

ليس واضحاً ما إذا أدركت قوى السلطة ما يحصل في الشارع. التحرّكات أثارت في نفوس أركانها قلقاً واسعاً، إلا أن هذا القلق لم ينعكس على سلوكهم بعد. هم يعتبرون أن الاتفاق على «خريطة» طريق إقرار موازنة 2020 سيفتح الباب أمام استعادة ثقة الناس وإجبارهم على العودة إلى ائتمان السلطة على معيشتهم مجدداً. أما الورقة، فهي تبيع الوهم. إذ أن ما طرحه الحريري على شركائه في السلطة، أنه يجب إقرار موازنة 2020 من دون أي عجز، من خلال المزيد من التقشف في النفقات العامة، وتصفير حسابات خدمة الدين العام لعام 2020، وزيادة الضرائب على المصارف لسنة واحدة، وخصخصة جزء من قطاع الاتصالات. أما كيف يحصل هذا الأمر، فهو على الشكل الآتي:

- يريد رئيس الحكومة العمل على تحرير أموال «سيدر» من خلال مجموعة إجراءات، من بينها خصخصة قطاع الاتصالات. طرحت أكثر من صيغة تتعلق بالخصخصة الجزئية والخصخصة الكاملة، لكن لم يحسم أيهما يجب أن يسير بها مجلس الوزراء. إحدى الصيغ أن يتم بيع 40% من أصول الشركتين اللتين تملكهما الدولة («ميك 1»، أي «ألفا»؛ و«ميك2» أي «تاتش»). تقديرات فريق الحريري أن البيع سيؤمن 3 مليارات دولار كافية لتأمين خدمة الدين العام بالعملة الأجنبية لعام 2020، في مقابل تقديرات أخرى تشير إلى أن حاصلات البيع ستبلغ 1,5 مليار دولار، أي نصف الاستحقاقات المترتبة على لبنان لعام 2020.

- وبما أن قيمة خدمة الدين بالعملات الأجنبية تصل إلى 4,5 مليارات دولار في عام 2020، فإنه يترتّب تأمين مبلغ إضافي بعد احتساب قيمة حاصل الخصخصة، من خلال زيادة ضريبة الأرباح على المصارف من 17% إلى 34% ما يحصّل نحو 450 مليون دولار إضافية.

- كذلك سيتم بيع المؤسسة الوطنية لضمان الودائع، بالإضافة إلى بيع قسم من بعض المؤسسات التي تملكها الدولة مثل ميدل إيست وسواها لتأمين المبلغ الباقي من الاستحقاقات بالعملات الأجنبية.

- اكتتاب المصارف بسندات خزينة بقيمة تصل إلى نحو 5 آلاف مليار ليرة، بفائدة قدرها 0,5 في المئة، على أن يتولى مصرف لبنان تأمين نحو 4 آلاف مليار ليرة لخفض خدمة الدين العام.

- تحرير أموال «سيدر» يتطلب أيضاً إجراءات تقشفية، أي أن يتم خفض النفقات الجارية. ولذا، سيتم خفض 20% من قيمة هذه النفقات ما يؤمن نحو 800 مليار ليرة. وهذا الأمر يتزامن مع تجميد النفقات الاستثمارية والتجهيزات في المؤسسات العامة.

- ومن أجل امتصاص نقمة الشارع، سيتم خفض رواتب الوزراء والنواب بنسبة 50%. هذه الخطوة هي رمزية وهي لا تؤمن سوى 20 مليار ليرة لن يكون لها تأثير واسع في الموازنة.

- خفض تعويضات نهاية الخدمة للعسكريين لمدّة ثلاث سنوات.

- إقرار مشروع قانون القرض من الصندوق العربي بقيمة 160 مليون دولار لمنح المؤسسة العامة للإسكان القدرة على إعادة العمل بمنح القروض السكنية.

- إطلاق مناقصات الكهرباء خلال شهر واحد.

- إقرار قانون استعادة الأموال المنهوبة.

هذه أبرز البنود التي عرضها رئيس الحكومة على شركائه. ويعتقد الحريري وقوى السلطة أن هذه الإجراءات تؤمن إقرار موازنة 2020 بصفر خدمة دين عام، وصفر عجز. وبالتالي يكون هذا هو «كبش الفداء» الذي سيمتصّ غضب الشارع ويشفي غليل الفقراء والمحرومين.

في الواقع، ليست هناك ثقة بأن هذه القوى ستنفذ ما تعد به، وهي ليست في وارد استعادة الأموال المنهوبة بصفتها «الناهب» الذي استفاق ضميره، بل تحاول خداع الناس وإقناعهم بأنها ستبدي رخصتي الخلوي وبعض أملاك الدولة في أسوأ ظرف للبيع وبأبخس الأسعار، ما يثير الكثير من الشكوك بأنها تمارس لعبة الفساد والهدر بقناع جديد.

لكن السؤال الأكثر حراجة التي ستواجهه قوى السلطة، هو أنه إذا كانت ستمارس المزيد من التقشف، فبماذا تعد اللبنانيين؟ هي تعدهم بمزيد من الانكماش الاقتصادي بما يعنيه ذلك من فقر إضافي وبطالة وتفكيك لما تبقى من شبكات الأمان الاجتماعي، وستضرب القطاع الخاص وستتسبب بمزيد من صرف العمال والتهافت على سحب تعويضات نهاية الخدمة... كل هذا الأمر ستقوم به السلطة خلال سنة واحدة. أما في ما بعد، أي في عام 2021، فالخطوات غامضة ومبهمة. وكل هذا الأمر لا يعني أن مشكلة لبنان ستحلّ، فالحديث هنا ينحصر بموازنة 2020، والحاجة للدولارات لتغطية الاستيراد ليست ضمن هذه الخطة، بل قد يتعلق الأمر بوعود من دول أجنبية لديها مارب سياسية.

(مروان طحطح)

عكار تنتفض ضد «سلطة رأس المال الفاسدة»

نجلة حمود

خرج أبناء عكار عن صمتهم. تركوا المنصات الافتراضية الى أرض الواقع لمواجهة السلطة الحاكمة التي أمعنت في إذلالهم وحرمانهم على مدار الحكومات المتعاقبة. بالآلاف، احتشد المتظاهرون في ساحة حلبا، مركز المحافظة، وضاقت بهم الطرق العامة والفرعية المؤدية الى الساحة.

تصدر الحزب الشيوعي الاعتصام لليوم الثالث على التوالي، وأعلن في بيان «البقاء في الشارع حتى رحيل سلطة رأس المال الفاسدة»، مؤكداً أن عكار «بكادحيها وفقرائها ومثقفيها وأحرارها مدعوّة للاستمرار في انتفاضتها الشعبية في مواجهة سلطة رأس المال، سلطة النهب والفساد، سلطة التبعية للبنك الدولي، سلطة حرمان وتهميش عكار وضرب اقتصادها».

الشيوعي، بالتنسيق مع تجمع «عكار معاً للتغيير» وجمعيات المجتمع المدني، نجح في تأمين مشاركة واسعة، من مختلف البلدات العكارية، ساحلاً وجرداً، رافعين شعارات «لا للنظام الطائفي المذهبي»، «لا لإقطاع السياسي»، «نعم للدولة المدنية الحضارية»، «نعم للديمقراطية الحقيقية وللانتخابات المبكرة ضمن قانون نسبي حقيقي وخارج القيد الطائفي»، و«نعم للمطالبة باسترداد الأموال المنهوبة ومحاكمة المسؤولين عن الفساد والسرقة». ورغم إطلاق الشعارات الحادّة ضد الطبقة السياسية، مطالبين باستقالتها، ورحيلها، لم يُسجّل أي إشكال. كما احتشد المتظاهرون عند مستديرة العبدة، «بوابة عكار» كما يطلق عليها، رافعين شعارات، لا للمحاصصة، نعم للثورة، ثورة حق حتى العصيان المدني.

عرسال واللبوة تعتصمان معاً

رامح حمية

زمن طويل مرّ لم تشهد خلاله مدن بعلبك - الهرمل وبلداتها تجمعات شعبية باستثناء تلك المتعلقة بمناسبات دينية أو احتجاجاً على أحداث أمنية. غابت المطالب المعيشية منذ سنوات، رغم المشاكل الحياتية والخدماتية والبيئية على امتداد المحافظة. ما فرّقته السياسة، طوال السنوات الماضية، بين عرسال وجارتها اللبوة، جمعه شظف العيش والحرمان. منذ أيام، تحتضن ساحة اللبوة أبناء البلدتين مطالبين بـ«إسقاط النظام، لأن عم تطلع روحنا مع كل قسط ما عم نقدر ندفعو للمدارس، ومع كل واسطة لندخل مستشفى»، كما تقول فاطمة عز الدين.

السيدة الأربعينية وعدد من أهالي بلدتها عرسال اعتصموا أمس، لليوم الثالث، في ساحة اللبوة. «اللي عم تعيشو عرسال من مظلومية من قبل الدولة خدماتياً عم تعيشو اللبوة والنبي عثمان والفاكهة وراس بعلبك والهرمل وبعلبك والمنطقة كلها... ومطالبنا ليست أقل من إسقاط النظام بأكمله، لأنهم أرهقونا بأكاذيبهم ورؤيتهم الاقتصادية الفاشلة المتمثلة في سرقة الشعب فقط»، يقول أحمد، الطالب في كلية الحقوق.

الاعتصامات التي شهدتها كل من الهرمل واللبوة والعين والنبي عثمان ودوار دورس - بعلبك وقرى غرب بعلبك تراجعت حدتها أمس بعد الدعوات للنزول الى بيروت والمشاركة الى جانب المعتصمين مركزياً في رياض الصلح وساحة الشهداء. إلا أن الساحات التي اختارها المعتصمون لحراكهم الاحتجاجي لم تخل من عدد كبير. وواصل عدد منهم الاعتصام أمام مبنى بلدية الهرمل وعند دوار دورس والفرزل ضد الغبن والبطالة وعدم بتّ قانون العفو العام وارتفاع معدلات ضحايا مرض السرطان في قرى المنطقة التي يخترق أراضيها مجرى نهر الليطاني.

«موظفون عامون مستقلون» يبدأون عصياناً مدنياً

فاتن الحاج

كما كل اللبنانيين، التحق أساتذة من الجامعة اللبنانية، وأساتذة من التعليم الثانوي والأساسي الرسمي والتعليم الخاص، وموظفون من الإدارات العامة، بالحراك الشعبي، فرادى، ومن دون أي دعوة من روابطهم أو هيئاتهم النقابية المحسوبة على أحزاب السلطة، على خلفية أن «التوقيت حاسم، والشارع لا ينتظر، وعلينا الامساك بزمام المبادرة للدفاع عن جامعتنا الوطنية، ومدرستنا الرسمية، وعن إدارة عامة تحترم حقوقنا ولا يسيطر عليها الأزلام». اجتمع «موظفون مستقلون»، على ما تقول الأستاذة الثانوية النقابية سهام انطون على إطلاق #عصيان_ مدني، اعتباراً من اليوم يقضي بالامتناع عن العودة إلى العمل والبقاء في الشارع حتى بلوغ المرحلة الانتقالية، ومحاسبة الفاسدين ووضعهم في السجون، واسترداد الاموال المنهوبة، واعادة جدولة الدين العام.

وسينزل هؤلاء منذ الثامنة صباحاً، موعد الدوام الرسمي، الى الساحات بدلاً من المدارس والثانويات والجامعة والوزارات والمؤسسات العامة. يستند الحراك الى ان من شارك في الانتفاضة ليس فقط المعارضين الذين يشكلون 10% من المجتمع، انما ايضا الـ30% المؤيدين لأحزاب السلطة من منطلقات طائفية، والـ30% الخائفين والمترددين والـ20% فقراء ومهمشين وبقي في المنزل فقط 10% من المنتسبين لأحزاب السلطة والمنتفعين من سياسات هذا النظام والموظفون، بحسب انطون، «مهددون كما جميع المواطنين بمستقبلهم ومستقبل اولادهم وتقاعدهم بعد زيادة المحسومات التقاعدية، ويعلنون العصيان ضد تجار المدارس والجامعات والأغنياء الذين راكموا الثروات على حسابهم، وحولوا اقتصاد البلد لخدمتهم، فيما لم ينل الموظفون سوى فتات الفتات». ولفتت إلى واقع تعاونية موظفي الدولة «وكيف باتوا يقبضون مساعداتهم المرضية ومنحهم التعليمية بالقطارة».

ولم تنتظر رابطة موظفي الادارة العامة 29 الجاري، موعد الاضراب المشترك بين هيئة التنسيق النقابية والاتحاد العمالي العام، وان اكدت رئيستها نوال نصر «اننا معنيون بهذا التحرك، انما استبقت الرابطة ذلك باعلان الاضراب في الادارات العامة ابتداء من الجمعة الماضي وحتى مساء اليوم، مواكبة للحراك الشعبي، وافساحا في المجال امام الموظفين ليشاركوا في المسيرات دفاعا عن قوت محدودي الدخل».

من جهتها، دعت الهيئة التنفيذية لرابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية جميع الاساتذة للالتحاق بالانتفاضة الشعبية، لكونهم معنيين مثل كل الفئات الشعبية المتضررة من فرض المزيد من الضرائب والقرارات المجحفة التي تلتقي الحقوق، وإعلان الاضراب اليوم رفضا للسياسات التي تمس جميع الناس.

في سياق متصل، انضم اعضاء في اتحاد لجان الاهل واولياء الامر في لبنان كل في منطقته الى الانتفاضة، تحت عنوان «لا نهوض للمجتمع ما لم يتم إصلاح النظام التربوي»، مطالبين بتطبيق القانون 515، بحيث يصلح للوزارة واولياء الأمور الواضح والمباشر في الرقابة على حسن سير المدارس الخاصة تربويا وماديا وتعزيز المدارس الرسمية لتصاميم المدارس الخاصة، والإشراف المباشر للوزارة على التعليم الخاص والمطالبة بقطع الحساب للسنوات الماضية وتبيان مصير السلف التي اخذت من الاهالي بحجة اعطاء المعلمين سلسلة الرتب والرواتب، فضلا عن إقرار المجالس التحكيمية التربوية وتمثيل الاتحاد فيها ليدافع عن حقوق الاهالي المغتصبة.

وفي بيان، دعا وزير التربية اكرم شهيب مديري المدارس والثانوية والمعاهد الرسمية والخاصة والجامعات الى تقدير الاوضاع المحيطة مؤسساتهم التربوية واستثناف ريثما تسمح تلك الاوضاع. الا ان الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية وعددا من إدارات المدارس الخاصة أعلنت تعليق الدروس اليوم. وكذلك فعل رئيس الجامعة اللبنانية فؤاد ايوب الذي اعلن توقيف الدروس والامتحانات في الجامعة.

> **شهيب ترك قرار الاقفال للمدارس والجامعات حسب تقديرها للاوضاع**

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 - 01/ 666314، 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

على الغلاف

هوامش على هبّة تشرينيّة

عامر محسن

التظاهرات في لبنان، منذ بدايتها، كانت «مختلفة» عن النمط الذي راج في البلد في السنوات العشرين الأخيرة. لم تكن حشداً طائفياً لمناصري أحزاب، ولا «حركة» نظّمها الناشطون المحترفون مع أصدقائهم في الإعلام، ولا أحد دعا اليها ويمتلك القدرة على التكلّم باسمها. التظاهرات التي انطلقت ليلاً، وخارج عطلة الأسبوع، كانت مختلفة بمعنى أنها «حقيقيّة» ولها أسباب واضحة: مواطنون من النصف الأفقر في المجتمع شعروا أخيراً بأنّ كلفة أزمة الدولة والفشل الاقتصادي قد وصلت الى عتبة بيوتهم. مزيدٌ من الرّسوم والضرائب ونذر انهيار مالي سيدفعون هم ثمنه؛ وأنت أصلاً قد تم تجريدك - على طول العقود الماضية - من أي شبكة أمان أو ضمان أو هامش تتحايل به على الرأسمالية (كالأرض التي ورثتها في قريتك، أو ميزة تعليم جيّد ومجّاني)، فلم يظلّ أمام هؤلاء سوى الخروج والاحتجاج.

لهذه الأسباب، كانت التظاهرات - منذ بدايتها - أكبر بكثير من الغالبية العظمى للتظاهرات التي تمت الدعوة اليها في حراك 2015 (رغم كثافة «الرعاية الاعلامية» وكثرة «القادة» وارتفاع «السقف السياسي»)؛ وانتشرت الاحتجاجات مباشرة - للمرة الأولى في الذاكرة - في مناطق مختلفة وطريقة في آن واحد. ولم تتركّز في بيروت من هنا، أيضاً، أسست التظاهرات، منذ لحظاتها الأولى، لأفعال وسلطةٍ لم يقترب منها أيّ حراك سابق. الجّانب «العملي» من الاحتجاجات، مثلاً، كان في إغلاق الطرق والتقاطعات الرئيسيّة، وهو ما جرى بسرعة وحزم وممّ من دون أن يتمكّن أحدٌ من اعتراضه (في الماضي، كان «امتياز» إغلاق الطرقات محصوراً بشباب المحلّة الحزبيين، حين يطلب منهم مسؤولهم النزول الى القّاطع والتعبير عن «غضب الطائفة» عبر الاطارات المشتعلة). حين حطّم المتظاهرون متاجر فاخرة واحرقوا مصالح تتبع لسياسيّين لم يجرؤ أحدٌ على تجريم المحتّجين أو سحب شرعية الاحتجاج منهم - كما حصل سابقاً على ما هو أقلّ بكثير - فالسياسيون فهموا أنّك، وبخاصة في تلك اللحظات الأولى، لست أمام مسرح تظاهر إعلامي، بل أمام أناس غاضبين يصنعون القواعد والقوانين في اللّحظة، ولا يعترفون بنواموس قائم - وأنت، كسياسي، تعرف ألا تستفزّ فئة كهذه في الأوقات الحرجة. قدّمت الحكومة، خلال أقلّ من 24 ساعة، «خطّة انقاذية» ليست كافية ولن تنقذ أحداً، لكن فيها تنازلات تفوق ما قدّموه على مدى سنوات من الأزمة والتقاوض والعناد.

قبل هذا كلّه، تشكّل الاحتجاج في يومه الأوّل من خليط طبقيّ حقيقي، امتزج بشكل تلقائي وايجابي: شبابٌ قرّاء سحقهم النظام بسيرون مع أفرادٍ من الطبقة الوسطى الدنيا، تتحسّس انحدارها الطبقيّ وأنها تنزلق بسرعةٍ الى الفقر. تعلّموا في الجامعات ولكنهم لم يجدوا وظائف، والأزمة الماليّة زعزعت عندهم أيّ شعورٍ بالأمان والاستقرار والثقة بالمستقبل. كانّ لديك في اليومين الأوّلين شبّانٌ جامعيّون يحتجّون خلال النّهار، ومعهم شبابٌ من الأحياء الفقيرة التي تحيط بوسط بيروت، يصطدمون مع القوى الأمنيّة في الليل وينقضّون على رموز الدّولة والمباني الفاخرة. كلّ هذا حصل من دون أن يخرج «قادة الثّورة» يستنجدون بالأمن لإخراج «المندسّين» الفقراء من السّاحة وتركها لهم ولأصدقائهم «النّظيفين» (وهو ما حصل، حرفياً، عام 2015). والأهمّ من هذا كلّه أنّنا - ايضاً للمرّة الأولى - لم نرَ المشهد السّمج لـ«قادة المجموعات» وهم يتداولون، جانباً بين بعضهم البعض، حول الاتّجاه الذي سيأخذون «النّاس» فيه وعن الخطاب الذي سيتلونه باسمهم (فيكون «الاحتجاج» «الثورة»، من لحظاته الأولى، يفرز تراتبيّة ونخباً وزعماء طامحين).

ولكن هذا كلّه قد لا يعني شيئاً.

«الثورة» والمهرجان

اختبرتْ التظاهرات هذه المرّة، كما جرت في مدينة صيدا الجنوبيّة؛ وأيّام التظاهر في صيدا كانت تشبه المدينة نفسها: وادعة، مسالمة، ولا سياسيّة بشكل عميق. مع أنّ التجمّع كان يجري في تقاطع رئيسي تمّ اقفاله، الّا انّ الجوّ كان وديّاً واحتفالياً وأشبه بالكرنفال، وسرعان ما نُصبت في المكان عربات تبيع الماء والمرطبات والمكسّرات والنراجيل. تشعر في تظاهرات صيدا - كما مع كثير من الأمور - بأنّك في «فرع ثان»، ثانوي، لشيءٍ حقيقيّ يجري في مكانٍ آخر (وهذه المرّة، لم يكن «الحدث» الحقيقي في الاحتجاجات، كالعادة، في بيروت، بل في الجنوب والشمال). بحلول ظهر السّبت، كانت الهتافات الاحتجاجيّة العموميّة قد تمّ استبدالها، مع حضور التجهيزات الصوتيّة الكبيرة، بأغانٍ خفيّة يقودها حزب الله من خلف الستار. ومع اليوم الثاني للتظاهرات وانضمام المجموعات النخبوية المعهودة الى السّاحة، جاء أمر العمليّات يوم السّبت الى الجوقة لكي توجّه كامل الحدث ضدّ حزب الله والمقاومة. هذا متوقّعٌ منهم، فالعداء للمقاومة هو هويتهم السياسية الحصريّة ووظيفتهم الى يوم يتقاعدون، والغريزة السياسية الوحيدة التي تحرّكهم هي الحقد على المقاومة. هذا نعرفه ويظهرونه في كلّ مناسبة، ولكنّك، حين تستغلّ حراك وعداواتك ومصالح القاعة الفاسدة التي تعيش فيها، فأنت تحتقر الام النّاس وتصادر معاناتهم وتعاديهم بالمعنى الفعلي، وهذه النخب تفضّل - حرفيّاً - أن يكون هناك حراكٌ فاشلٌ يستهدف المقاومة على حراكٍ يغيّر ظروف النّاس ويلغي تبعات الدّين العام عليهم. المشكلة، بعبارات مباشرة، هي أنّ استحضار تراث الناشطين وقاموسهم التقليدي، والدعوة الى اسقاط النّظام أو شتم حسّن نصر الله أو «كلّن يعني كلّن» أو تعديل قانون الانتخاب، هذه كلّها مواضيع يمكن أن تختلف معها أو تتفق، ولكن لا علاقة لها بما خرج النّاس من أجله الأسبوع الماضي. وحين تتوقّف عن رفع قضيّة المحتجّين وتصادر صوتهم فهم سيتوقّفون عن الانضمام الى السّاحة، وسرعان ما تجد نفسك - مجدّداً - وحيداً في التظاهرة، مع أصدقائك وباقي الناشطين.

«تغطية» المطالب

أجد احياناً أنّ الكلام عن «الجماهير» و«الشعب»، ككتلة واحدة تخرج في بالملل في تجمّع كهذا بسرعةٍ نسبيّاً)، سألت صديقي الذي بجانبي، وهو مؤيّدٌ لتيار الحريري ويعمل في مصرف: «لماذا انت هنا بالضبط؟ ما الذي تأمل أن ينتج عن هذا الحراك بالمعنى العملي؟»، فأجابني بأنه يريد انتخابات مبكرة وهذا هو الهدف. وهل انتخابات جديدة هي الحلّ؟ وهل ستفرز واقعاً سياسياً واقتصادياً مغايراً؟ «ليس بالضرورة»، أجابني، «ولكنّ عون سيخسر». صديقٌ آخر متحمّسٌ للحراك لأنّه مقتنعٌ بأنّه، من أوّله الى آخره، عمليّة انقلاب خفيّة يقودها حزب الله من خلف الستار. ومع اليوم الثاني للتظاهرات وانضمام المجموعات النخبوية المعهودة الى السّاحة، جاء أمر العمليّات يوم السّبت الى الجوقة لكي توجّه كامل الحدث ضدّ حزب الله والمقاومة. هذا متوقّعٌ منهم، فالعداء للمقاومة هو هويتهم السياسية الحصريّة ووظيفتهم الى يوم يتقاعدون، والغريزة السياسية الوحيدة التي تحرّكهم هي الحقد على المقاومة. هذا نعرفه ويظهرونه في كلّ مناسبة، ولكنّك، حين تستغلّ حراك وعداواتك ومصالح القاعة الفاسدة التي تعيش فيها، فأنت تحتقر الام النّاس وتصادر معاناتهم وتعاديهم بالمعنى الفعلي، وهذه النخب تفضّل - حرفيّاً - أن يكون هناك حراكٌ فاشلٌ يستهدف المقاومة على حراكٍ يغيّر ظروف النّاس ويلغي تبعات الدّين العام عليهم. المشكلة، بعبارات مباشرة، هي أنّ استحضار تراث الناشطين وقاموسهم التقليدي، والدعوة الى اسقاط النّظام أو شتم حسّن نصر الله أو «كلّن يعني كلّن» أو تعديل قانون الانتخاب، هذه كلّها مواضيع يمكن أن تختلف معها أو تتفق، ولكن لا علاقة لها بما خرج النّاس من أجله الأسبوع الماضي. وحين تتوقّف عن رفع قضيّة المحتجّين وتصادر صوتهم فهم سيتوقّفون عن الانضمام الى السّاحة، وسرعان ما تجد نفسك - مجدّداً - وحيداً في التظاهرة، مع أصدقائك وباقي الناشطين.

«تغطية» المطالب

أجد احياناً أنّ الكلام عن «الجماهير» و«الشعب»، ككتلة واحدة تخرج في الاحتجاجات وتنطق بلسان سياسيّ واحد، كان شعوبنا استثناءً للقاعدة التاريخية حول القيادة والتنظيم، فيه شيء من «الاستشراق»؛ وقد يكون تكرّس بعد التغطية الغربيّة لأحداث «الربيع العربي». المعنى هنا هو أنّ الاعلام يستسهل تقديم الاحتجاجات العربيّة على أنّها بلا اسماء، لا تيارات فيها وتنظيمات، وفصائل وحشود لها وعي سياسي يذهب أبعد من الدّعم على الخبز أو «خلع الديكتاتور» (الذي تعاديه أميركا)؛ ولديها مواقف في السياسة الدولية ومن اميركا واسرائيل، ومن التنظيم الاقتصادي في المجتمع، في أفضل الأحوال، هم يقسّمونها الى طوائف بدائية تتقاتل. اللعبة ذاتها تدور على المستوى الدّاخلي حين يتواطأ الاعلام والنّخب على الكلام باسم «الشعب اللبناني» لأنّه، حين يكون بلا وجوه واسماء، يصبح من السهل أن تتكلّم باسمه هو أن تفهم كيف يُصنع الإعلام، ومن يقف خلف ماذا، وكيف يتمّ انتاج المراسلين والمراسلات وتصنيع النّجوم، وأن تفهم البنية التي تنتج كلّ هذه الأمور وتطبع التغطية بطابعها. حين تتعلّم شيئاً عن حقيقة الإعلام (ولبنان بلدٌ صغير جداً، تكون فيه هذه الأمور مشخصنة، وهي عن أناسٍ لا تفصلهم أكثر درجة من المعرفة عنك)، فإنّ الهوس الذي يسيطر عليك هو في أن تمنع شعبك من تصديق ما يرونه على الشّاشة أو التسليم بالشخصيات التي تقدّمها اليهم أو اعتبار القناة حليفاً لهم بأي معنى (فلنتكلّم على التلفزيون الآن، باعتبار أن تأثيره لا يقارن بالاعلام المكتوب). الحلّ هو ليس في أن تبتعد عن الاعلام أو أن تتجنّب الصورة، بل أن تفهم كيف يتمّ انتاجه وأنه ليس صوتاً حيادياً ولا خدمةً عامّة. شروط الطموح والتنافس و«اقتناص» الفرصة والمناسبة هي ما يحرّك الاعلامي قبل أيّ شيء، وحين نشاهد مشهداً سياسيّاً «مثيراً»، كالمواجهة التلفزيونية التي كانت بطلتها النّائب بولا يعقوبيان مؤخراً، فيجب أن لا تأخذ المشهد - الكيتش كما هو، بل أن تتذكر دوماً أن الأبطال الحقيقيين هم ليسوا الضيوف، بل مالك المحطة والمذيع، ولولاهما لما رأيت شيئاً مما جرى.

المسألة، في العمق، هي أنّ أي نتيجةٍ لهذا الاحتجاج لا توجّه مباشرة الى الدّين العام اللبناني، ولا تعيد النّظر بالملكية العاقة والخاصّة في لبنان (وبالتحديد تلك التي تراكمت من «نصبة الدّين العام»)، ستكون بلا قيمة، ولو رسم المتظاهرون مشاهد رائعة وأعجب بنا كلّ العالم. خطّة «الانقاذ» التي يتمّ تداولها اليوم، وإن صدقت، ليست أكثر من كسب للوقت وتأجيل - قصير - للأزمة، وسنجد أنفسنا مجدّداً في المكان ذاته بعد أشهر أو سنة. والخطّة، فوق ذلك، تنتهي بتخصيص وبيع لأملاكنا العامّة. المواجهة الفعليّة في الدّاخل هي حول طريق رسمته لنا المنظمات الدولية وأميركا للخروج من «الأزمة»، وهي تتضمّن رفعاً للضرائب وتقليصاً للخدمات وبيعاً لأملاك الشّعب من أجل دفع الدّيون. هذا ما أخرج النّاس الى الشارع، والاستجابة الى ما تعلّمته هو أن تفهم كيف يُصنع الإعلام، ومن يقف خلف ماذا، وكيف يتمّ انتاج المراسلين والمراسلات وتصنيع النّجوم، وأن تفهم البنية التي تنتج كلّ هذه الأمور وتطبع التغطية بطابعها. حين تتعلّم شيئاً عن حقيقة الإعلام (ولبنان بلدٌ صغير جداً، تكون فيه هذه الأمور مشخصنة، وهي عن أناسٍ لا تفصلهم أكثر درجة من المعرفة عنك)، فإنّ الهوس الذي يسيطر عليك هو في أن تمنع شعبك من تصديق ما يرونه على الشّاشة أو التسليم بالشخصيات التي تقدّمها اليهم أو اعتبار القناة حليفاً لهم بأي معنى (فلنتكلّم على التلفزيون الآن، باعتبار أن تأثيره لا يقارن بالاعلام المكتوب). الحلّ هو ليس في أن تبتعد عن الاعلام أو أن تتجنّب الصورة، بل أن تفهم كيف يتمّ انتاجه وأنه ليس صوتاً حيادياً ولا خدمةً عامّة. شروط الطموح والتنافس و«اقتناص» الفرصة والمناسبة هي ما يحرّك الاعلامي قبل أيّ شيء، وحين نشاهد مشهداً سياسيّاً «مثيراً»، كالمواجهة التلفزيونية التي كانت بطلتها النّائب بولا يعقوبيان مؤخراً، فيجب أن لا تأخذ المشهد - الكيتش كما هو، بل أن تتذكر دوماً أن الأبطال الحقيقيين هم ليسوا الضيوف، بل مالك المحطة والمذيع، ولولاهما لما رأيت شيئاً مما جرى.

المسألة، في العمق، هي أنّ أي نتيجةٍ لهذا الاحتجاج لا توجّه مباشرة الى الدّين العام اللبناني، ولا تعيد النّظر بالملكية العاقة والخاصّة في لبنان (وبالتحديد تلك التي تراكمت من «نصبة الدّين العام»)، ستكون بلا قيمة، ولو رسم المتظاهرون مشاهد رائعة وأعجب بنا كلّ العالم. خطّة «الانقاذ» التي يتمّ تداولها اليوم، وإن صدقت، ليست أكثر من كسب للوقت وتأجيل - قصير - للأزمة، وسنجد أنفسنا مجدّداً في المكان ذاته بعد أشهر أو سنة. والخطّة، فوق ذلك، تنتهي بتخصيص وبيع لأملاكنا العامّة. المواجهة الفعليّة في الدّاخل هي حول طريق رسمته لنا المنظمات الدولية وأميركا للخروج من «الأزمة»، وهي تتضمّن رفعاً للضرائب وتقليصاً للخدمات وبيعاً لأملاك الشّعب من أجل دفع الدّيون. هذا ما أخرج النّاس الى الشارع، والاستجابة الى

> هناك نخب تفضل حراكاً فاشلاً يستهدف المقاومة على حراكٍ يغيّر ظروف النّاس

رغباتهم لا تكون الّا بأن يرفض هذا الطريق، ودون ذلك خيارات صعبة وعنف، وإن توجّهت اليه فعلاً، فلن يقف معك مالك المحطة ولا الناشط المترف ولا ابن المنظمات الغربيّة، بل سيكونون في مكان آخر تماماً.

خاتمة: ساعة الحقيقة

هناك عنصران يجدر التذكير بهما في مثل هذه الأيّام الحسّاسة. أوّلاً، أنّنا لسنا في ميدان سياسيٍّ رحب مفتوح، فيه مجالٌ للمناورات والتأجيل والحلول الوقتيّة. هناك قطارٌ يسير بسرعةٍ باتّجاهنا، اسمه الدّين العام والأزمة الماليّة، ونحن نعيش على توقيت هذا الحدث وليس أيّ شيءٍ آخر. إن تجاهلته فهو لن يتجاهلك. من جهةٍ أخرى، فإنّ إعادة النّظر بمفهوم «الأزمة» من أصله، ومن يملك ماذا ومن سرق ومن يستحقّ ما جمع ومن يستأهل المصادرة، فهو خيارٌ في بلدٍ كلبنان - أو في أيّ بلدٍ - آخره على الأرجح الحرب. إن كنتم تعتقدون بأننا شاهدنا عنفاً في الأيّام الماضية، فصدّقوني بأنّ العنف الحقيقي، والأفعال الوسخة بحقّ، لن تبدأ لأنّ مظاهراً شتم زعيماً، أو بسبب خلافٍ سياسيّ، بل حين يشعر من نهب البلد لعقود بأنّ مركزه الاجتماعي يتمّ تهديده على نحوٍ جدّيّ. النخبة في لبنان مكوّنة أساساً من عددٍ هائل من الأفراد وصلوا الى مواقعهم بوسائل «غير أخلاقيّة»، واستخدموها لمراكمة الثروة والسلطة، وهم حين يشعرون بأنّ محاسبة قد تأتي حقّاً، فسيعملون كلّ ما يمكن تخيّله لمنع ذلك. من يخبرك بأن مصادرة النّاهبين واسترداد مال الشّعب سيحصل بسير وعبر التظاهرات والاعتراض، وأن أمامنا خيارات سهلة، فهو يكذب عليك، ومن واجبك حين تعزم على أمر أن تفهم كلفته وتعدّ العدّة له. من جهةٍ أخرى، الحرب في لبنان اليوم لن تشبه مثيلاتها في الماضي، فنحن في سياقٍ تاريخيٍّ مختلف تماماً، ولكنها تظلّ حرباً وعنفاً وتخرج أسوأ ما في النّاس والمجتمع. على ذلك، حين تفهم كلفة «السّلم» الذي يتمّ إعداده لنا، إن لم يستعد الشعب سيادته ممّن نهب بلاده، فإنّ الحرب قد لا تعود بالضرورة الخيار الأكثر جسامة.

من تظاهرات وسط بيروت (باتريك باز - أ ف ب)

هل النظام السياسي في لبنان هو المشكلة وتغييره هو الحل؟

حسن خليل *

إن القراءة التاريخية لطبيعة النظام الذي حكم البلد منذ إعلانه كبيراً، أي قبل مئة عام، تُبيّن، أن التركيبة الهجينة للبلد جغرافياً، عكست نفسها في تركيبته السياسية الموروثة؛ من ثنائية حكمت الجبل، إلى «حسبة» جديدة ومضافة حكمت الجغرافيا المستجدّة، مع أفضلية لمن ارتبط تاريخياً بدولة الانتداب، الخارجة، بدورها، منتصرة من حربها العالمية، والعائدة إلى الشرق بعد غربة فرضتها تحوّلات سابقة انتفى بعض منها مع نتائج الحرب الكبرى التي وضعت أوزارها في ذلك الحين. لقد جرى ترسيم حدود البلد من بوابة «سايكس بيكو»، التي فرضت خرائط الكيانات المستحدثة بصيغة مزدوجة، تحمل، من جهة، قيام هياكل كيانات غير قابلة للتطور تُسمى دولاً، ومن جهة أخرى نمطاً من النظم لا يمكنها الاستمرار إلّا بتبعية سياسية واقتصادية للغرب، الذي يمتلك آليات التطور الصناعي وغيره، وبذلك كانت تحمل في أساس تكوينها أسباب عطبها، وعدم قابليتها للتطور، مع استحالة بناء أطر وبنى سياسية واقتصادية قادرة على الإنتاج.

إن ولادة النظام السياسي في لبنان، الذي واكب مرحلة التأسيس، لم تكن طبيعية، أي لم تكن نتيجة لتطور سياسي - اقتصادي داخلي، أو نتيجة موازين قوى فرضتها ثورة شعبية قامت في وجه الاحتلال أو بعد معركة للتحرر الوطني. «الناتج الجديد» هو ذلك الشكل، الذي أوجدته السلطنة المهزومة؛ الأدوات ذاتها كما القوى وكذلك الجغرافيا الضيقة المحشورة بحدود المذاهب. فالتركيبة الهجينة لطبيعة المكوّنات السياسية، التي جمعها الانتداب، مالت كفة ثقلها نحو نقطة ارتكاز أساسية، وهي هنا «المارونية السياسية» المتوارثة، من قائمقاميتين حكمتا الجبل اللبناني فترة من الزمن. أُضيف إليها الشريك الآخر المتمركز في المدن، والذي لم يقتنع بنهائية الكيان إلّا لاحقاً، بحيث أنّ حصة في السلطة، وفق حسبة محددة وظيفياً، كانت كفيلة بخلق ثنائية للحكم، يحكمها توازن من جهة واختلالات من أخرى، جرى قبولها بعدما تلاشى مشروع الدولة العربية الموحّدة، والتي كان حلم تأسيسها الشرارة التي خرج من أجلها الكثير من العرب في الثورة الكبرى، وإن بشعارات مختلفة، والتي كانت بدورها موزعة الأهداف، حيث الرأس في مكان، والجسد في آخر، وكذلك الأطراف، وكلّ يغني على ليلاه وليل مصالحه. لقد تمّ تشريع النظام السياسي في «لبنان الكبير» من خلال الدستور ومن خلال بنوده التي كرّست محاصّة واضحة الأهداف ومحددة السلوك، والذي دُعّم باستقلال شكلي، خرج الانتداب بموجبه من لبنان عسكرياً، لكنه أبقى على انتدابه السياسي وتبعية النظام الكيان ولاؤه له، مضافاً إليه مصالح مشتركة، من الطبيعي أن يكون لبنان هو الطرف الأضعف فيها. هذا المستجد، رسّخ منطق السلطة المتحكمة في النظام وشكل أدواته ونمط رجالاتها، من خلال ميثاق وطني، مُضمر وليس مكتوباً، ما جعل من العرف نمطاً معتمداً ومعمولاً به. وهذا الأمر ما كان ليستمر لولا القبول الضمني من كلّ المكوّنات الطائفية أو المذهبية المتحالفة مع البرجوازيات المحلية، المنتمية إليها بدورها، مع تبعية سياسية واقتصادية لدول إقليمية ودولية، يرتفع منسوب التفاهم أو التوتر في ما بينها ارتباطاً بخطوط التوتر العالي في المنطقة والعالم.

هذا الواقع أنتج هيكلاً كيانياً سُمّي «دولة»، بمواصفات مفصّلة على مقاس أطراف السلطة الحاكمة، بتنوّعها المذهبي والطائفي والطبقي، أدارت البلد منذ الاستقلال وحتى اليوم، والتي لم تنتج إلّا الحروب والتوترات والمشاكل والتشرذم والأزمات الاقتصادية، وتبدّل الولاءات، والتدخلات...لكن منظوماتها المتحكّمة لم تتغير، بالرغم من كلّ ما أشرنا إليه. المستجد الوحيد الذي حصل كان تبدلاً في طبيعة بعض قواها، لكن من ضمن الهيكل الواحد؛ لقد شهدنا صعوداً لبعض القوى أو خفوتاً لأخرى، لكن الجوهر الحقيقي لطبيعة النظام السياسي، الذي فُصّل منطق «الدولة» على مقاسه لم يتغير. من هنا تأتي مشروعية السؤال التالي: هل النظام السياسي الطائفي المذهبي، كما المحاصّة والفساد والزبائنية هي التي تمنع قيام الدولة؟

بالنفي سنجيب عن هذا السؤال، لأن منطق بناء الدول وشروطها مختلف وتلزمه آليات أخرى يجب توافرها. فالدولة الطائفية هي المُنتج الشرعي للمنظومة الطائفية. إن التعاطي مع رعايا الطوائف من رؤوس المكوّنات الطائفية أو المذهبية المتحالفة مع البرجوازيات المحلية، المنتمية إليها بدورها، مع تبعية سياسية واقتصادية لدول إقليمية ودولية، يرتفع منسوب التفاهم أو التوتر في ما بينها ارتباطاً بخطوط التوتر العالي في المنطقة والعالم.

هذا الواقع أنتج هيكلاً كيانياً سُمّي «دولة»، بمواصفات مفصّلة على مقاس أطراف السلطة الحاكمة، بتنوّعها المذهبي والطائفي والطبقي، أدارت البلد منذ الاستقلال وحتى اليوم، والتي لم تنتج إلّا الحروب والتوترات والمشاكل والتشرذم والأزمات الاقتصادية، وتبدّل الولاءات، والتدخلات...لكن منظوماتها المتحكّمة لم تتغير، بالرغم من كلّ ما أشرنا إليه. المستجد الوحيد الذي حصل كان تبدلاً في طبيعة بعض قواها، لكن من ضمن الهيكل الواحد؛ لقد شهدنا صعوداً لبعض القوى أو خفوتاً لأخرى، لكن الجوهر الحقيقي لطبيعة النظام السياسي، الذي فُصّل منطق «الدولة» على مقاسه لم يتغير. من هنا تأتي مشروعية السؤال التالي: هل النظام السياسي الطائفي المذهبي، كما المحاصّة والفساد والزبائنية هي التي تمنع قيام الدولة؟

بالنفي سنجيب عن هذا السؤال، لأن منطق بناء الدول وشروطها مختلف وتلزمه آليات أخرى يجب توافرها. فالدولة الطائفية هي المُنتج الشرعي للمنظومة الطائفية. إن التعاطي مع رعايا الطوائف من رؤوس المكوّنات الطائفية أو المذهبية المتحالفة مع البرجوازيات المحلية، المنتمية إليها بدورها، مع تبعية سياسية واقتصادية لدول إقليمية ودولية، يرتفع منسوب التفاهم أو التوتر في ما بينها ارتباطاً بخطوط التوتر العالي في المنطقة والعالم.

هذا الواقع أنتج هيكلاً كيانياً سُمّي «دولة»، بمواصفات مفصّلة على مقاس أطراف السلطة الحاكمة، بتنوّعها المذهبي والطائفي والطبقي، أدارت البلد منذ الاستقلال وحتى اليوم، والتي لم تنتج إلّا الحروب والتوترات والمشاكل والتشرذم والأزمات الاقتصادية، وتبدّل الولاءات، والتدخلات...لكن منظوماتها المتحكّمة لم تتغير، بالرغم من كلّ ما أشرنا إليه. المستجد الوحيد الذي حصل كان تبدلاً في طبيعة بعض قواها، لكن من ضمن الهيكل الواحد؛ لقد شهدنا صعوداً لبعض القوى أو خفوتاً لأخرى، لكن الجوهر الحقيقي لطبيعة النظام السياسي، الذي فُصّل منطق «الدولة» الاستتباع الذي ربطته بها تلك المنظومة.

وعليه، تصبح عملية فهم وتفكيك تلك المنظومة والدعوة إلى تغييرها واضحة؛ فإذا كانت الدعوة من خارجها، فهي إذن للتبديل وليس للتغيير أو الإصلاح، وإذا كانت من داخلها، فهي إعادة تكوين السلطة وتوزيع المصالح وفق حسبة جديدة ومستجدّة بين أطرافها، تضيف إلى هذا وتأخذ من ذاك لا فرق، لكن لا تلغي أحداً من مكوناتها، بغض النظر عن حجمه أو دوره. فبناء الدولة الطائفية بنمط علاقاتها لا يبتعد كثيراً عن شكل العلاقات التشاركية بين مكونات ذلك البناء وأحبابه ومصالحهم، وعليه، تصبح تلك العلاقة هي المحددة لطبيعة الدولة المنشودة، والتي لا تراعي أيّ اعتبار خارج تلك الدائرة. فالطوائف والمذاهب وممثلو البرجوازية ورأس المال وتحالف هؤلاء جميعاً ونمط مصالحهم، لا تقوم إلّا على الولاء للآخر الذي، وفي كثير من الأحيان، هو الخارج الذي يمتلك سلطتي القوة والمال، فتصبح الإدانة في ذلك الولاء نموذجاً ثنائي الأبعاد: داخلياً لبسط السيطرة والنفوذ وتأمين الرعايا، وخارجياً من أجل الحماية والرعاية واستكمالاً للتبعية. إن من شروط بناء الدولة هو وجود نظام سياسي بمكونات ومشروع واضح وبُنى اقتصادية منتجة. وبين هذين الحدّين تتحدد الأطر والسلوكيات الواجب استخدامها، وهذا يعني، في هذه الحالة، المؤسسات والسياسات بالإضافة إلى القوى.

وعلى ذلك البناء يمكن فهم نوع الدولة التي يجب بناؤها، والذي بطبيعته وجوهره سيكون نتيجة لموازين القوى وبرامجها المتشكلة من طبيعة القوى المؤلفة للسلطة الحاكمة وأهدافها السياسية، سواء من خلال مشروعها السياسي أو من خلال شبكة تحالفاتها التي تتقاسم معها المشهد.

إن هدف قيام الثورة الوطنية هو في الأساس لبناء نظام وطني؛ فالثورة تقوم على إحداث تغيير في بنية بالية ومستهلكة وظيفياً؛ فإذا كانت في وجه الاستعمار فهي إذن لفكّ التبعية وبناء النظام المستقل خارج دائرة تلك التبعية وشروطها وممارساتها. وإذا كانت في وجه الاحتلال، فهي للتحرير، وبقوة السلاح، من إمبريالي محتل، بقصد دحره وتأسيس دولة وطنية مناقضة لمنطق الاستزلام والاستسلام. وفي كلتا الحالتين، يجب أن يكون النظام السياسي، الذي سيحكم، هو الناتج الطبيعي، والمؤلّف من قوى تشاركت المرحلتين ببرامجها وبالسلوك الذي تمّ التعبير عنه. وعلى ذلك سيتكون شكل الدولة الناتجة والحاكمة، المعبّرة ونمط علاقاتها.

بناءً على ما تقدم، فإن شعار بناء الدولة الحديثة على أنقاض الدولة الطائفية يفتقد هنا إلى شيء من الوضوح. كما أن مفهوم الدولة الطائفية الذي يمنع قيام الدولة الحديثة، هو بدوره يلزمه الكثير من التدقيق، لأنه ليس هناك ترابط في عملية البناء، نفياً أو إيجاباً بينهما، كما ذكرنا سابقاً؛ فمنطق بناء الدولة يرتبط بطبيعة القوى المؤلفة للسلطة وكوّنتها، وعليه يمكن للطوائف أن تبني دولها وكذلك المذاهب، وستكون بالتأكيد معبّرة عن فئة اجتماعية ومصالح بشر يجدون في تلك الدولة أهدافهم وتطلعاتهم.

إنّ بناء الدولة الحديثة لا يتم بالآليات الدولة الموجودة بل من خارجها، ما يعني، ضرورة تحديد طبيعة القوى ومنطلقاتها وأهدافها، كي يُبنى على الشيء مقتضاه. في لبنان النمط «الدولتي» القائم، هو المراة العاكسة لقواه الحاكمة في السياسة والاقتصاد؛ هي تلك المنظومة التابعة، وذلك الاقتصاد المسيطر عليه والوظيفي في خدمة اصحابه المرتبطين بشبكات مصالح متداخلة ومشتركة، داخلياً وخارجياً. وبذلك تكون العلاقة القائمة، الطبيعية في هذه الحالة، بين تلك المكونات، هي العلاقة المنطقية لهذا النمط. وبالاستناد إلى ذلك، لن تجدي الدعوة إلى التغيير، من خلال مجموعة مطالب أو قوانين، نفعاً ولن تحدث تغييراً. المطلوب ساعتئذ سيكون تبديل النظام القائم، بأدواته وسياساته، وبشكل جذري؛ تبديل، لا يبقى فيه الارتهان للآخر، بغض النظر من هو ومن يكون. كما أنّ شعار تغيير موازين القوى من خلال الانتخابات أو تعديل مواد في الموازنة أو الدستور أو تنشيط القطاعات المنتجة أو تحسين مستوى الفئات الشعبية لن يشكل، مدخلاً حقيقياً في استراتيجية بناء الدولة الحديثة؛ فلا الطوائف ولا المذاهب ولا الاستبداد هي العائق من جهة، كما أنّ، لا المدنية ولا العلمانية ولا الانحياز للفئات المهمشة، هي التي تؤسس وتضمن عملية البناء من جهة أخرى. فتأمين شروط تغيير موازين القوى الشعبية، لا يتم إلّا من خلال تغيير نمط ربط المواطنين بمشغّليهم، وهذا يعني، فك الارتباط العضوي، بين المواطن كعضو في جماعة معينة، دينية كانت أم عائلية أم عرقية، وإعادته إلى كونه مواطناً، بحقوق واضحة وواجبات عليه القيام بها.

> بناء الدولة الحديثة لا يتم بآليات الدولة الموجودة بل من خارجها

من هنا يصبح لزاماً علينا، قوى تطمح لأن تتقدم لبناء دولة حديثة، إنتاج مقاربة من نوع مختلف للموقف السياسي، والذي يجب أن يكون ناتجاً، وبالدرجة الأولى، من موقف معارض ورافض للموجود. والذي سيشكل أساس البرنامج المطلوب بناؤه: السياسي ومواجهة الهيمنة الإمبريالية الغربية ومشاريعها التوسعية والاستعمارية، الاقتصادي ومواجهة هيمنة العولمة ورأس المال وسياسات النهب والحصار والسيطرة والتبعية، والاجتماعي.

* مسؤول العلاقات السياسية في الحزب الشيوعي اللبناني

على الغلاف

17 ألف دولار حصّة الفرد من الدَّين العام!

تصميم: **سناء عيسى**

كل طفل يولد اليوم في لبنان سيبدأ حياته بدين يبلغ أكثر من 17 ألف دولار، بعدما كان في عام 1993 لا يتجاوز ألفاً و300 دولار. أما البقاء على الوتيرة نفسها، فسيعني أن حصة الفرد من الدين العام ستصل إلى 23 ألف دولار قبل أن يبلغ سن الخامسة في عام 2023. هذا الدين راكمته الحكومة منذ عام 1993، ولا تزال تراكمه، لكن بوتيرة صارت جنونية. فوفق إحصاءات وزارة المال، ارتفع الدين العام من 3,7 مليارات دولار إلى أكثر من 84 مليار دولار في عام 2018، ويُتوقع أن يبلغ أكثر من 121 مليار دولار في عام 2023، وفق توقّعات صندوق النقد الدولي. في المقابل، ارتفع عدد سكّان لبنان، وفق تقديرات الأمم المتحدة، من 2,8 مليون نسمة في عام 1993 إلى 4,9 ملايين نسمة في العام الجاري، ويتوقع أن يبلغ 5,3 ملايين نسمة بعد 5 سنوات.

بالأرقام، هذا يعني أن عدد سكّان لبنان نما خلال ربع قرن مرّة ونصف مرّة (باستثناء النازحين السوريين بعد عام 2010)، في حين نما الاقتصاد أقل من 10 مرّات، لكن المديونية العامة والخاصة نمت 36 مرّة، واستحوذت خدمتها (مدفوعات الفائدة) على أكثر من 20% من الدخل المحقّق في الاقتصاد سنوياً، وساهمت في تركيز الثروة والدخل لدى كبار المودعين (الدائنين) والتجّار وملاك الأراضي. لكن مع ذلك، فإنّ الأفراد هم الذين يدفعون ثمن هذا الدين عبر الاقتطاعات الضريبية أو عبر الأسعار أو عبر طبع العملة وتخفيض القيمة الشرائية للأجور.

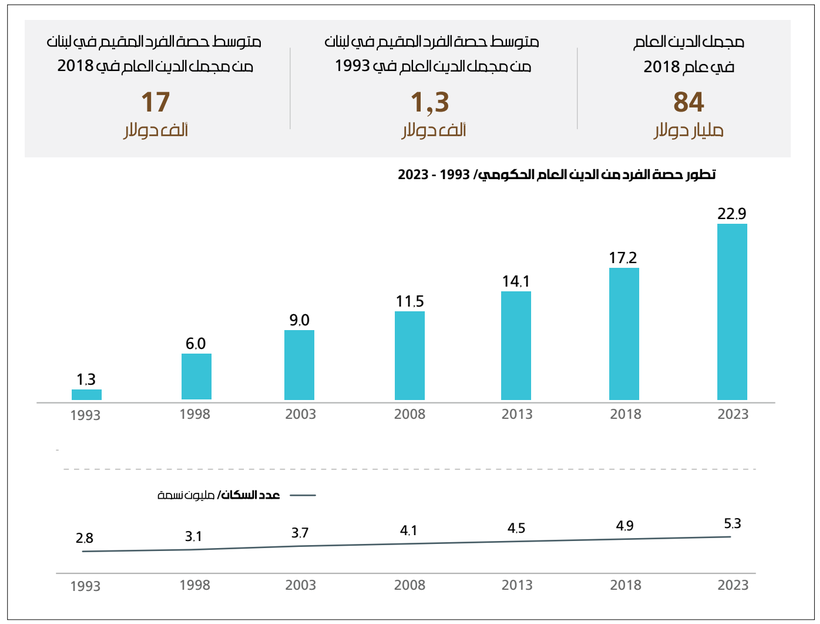

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة المال

أرباح المصارف من ديون الدولة 50 مليار دولار

يتوزع الدين الحكومي اللبناني، الذي وصل في العام 2017 إلى 79,5 مليار دولار، على خمس جهات رئيسية، هي: المصارف التجارية (40 في المئة)، مصرف لبنان (35 في المئة)، المؤسسات العامة (9 في المئة)، الدائنون الأجانب والدائنون الرسميون الأجانب (16 في المئة)، إلا أن المصارف التجارية المحلية تملك حصة الأسد من هذه الديون ذات العوائد المرتفعة جداً، من دون أن تتحمل أي مخاطرة.

1- المصارف التجارية، يبلغ عددها 50 مصرفاً، إلا أن 10 منها فقط تستحوذ على أكثر من 82% من مجمل موجودات القطاع المصرفي وتوظيفاته. توظّف هذه المصارف نحو 31,9 مليار دولار في الدين الحكومي، موزعة بين 18,4 مليار دولار في الدين بالليرة (سندات الخزينة) و13,5 مليار دولار في الدين بالعملات الأجنبية (يوروبوندز). وبالاستناد إلى متوسطات الفائدة على الدين القائم في نهاية 2017 جنت المصارف في العام الماضي 1,2 مليار دولار من سندات الخزينة و850 مليون دولار من سندات اليوروبوندز، أي أكثر من مليارَي دولار. وهو مبلغ يوازي ما دفعه المقيمون في لبنان ضرائب على مجمل دخلهم (الأرباح والأجور). ويُرجّح أن المصارف جنت بين عامَي 1993 و2017 نحو 50 مليار دولار تقريباً من الفوائد على الدين الحكومي.

2- مصرف لبنان المركزي: منذ عام 2009 أخذت حصة مصرف لبنان من الدين الحكومي ترتفع باطّراد، إذ أخذ يكتتب في سندات الخزينة (بفائدة 7% مثلاً) ويصدر في المقابل شهادات إيداع لتكتتب بها المصارف بسعر فائدة أعلى من سندات الخزينة (9% مثلاً)، وصار يموّل هذا الفارق (مع أكلاف الهندسات المالية) عبر الأرباح التي يحقّقها من سندات الخزينة (تقدّر هذه الأرباح بأكثر من 1,5 مليار دولار سنوياً) والأرباح التي تحقّقها الشركات المملوكة من المصرف المركزي (MEA وإنترا وغيرهما)، وعبر تسجيل المزيد من الخسائر في ميزانيته. هذا يعني أن الأرباح التي يحقّقها مصرف لبنان من الدين الحكومي تذهب بدورها إلى المصارف، وعبرها إلى كبار المساهمين والمودعين. وتشير بيانات عام 2017 إلى أن مصرف لبنان يحمل أكثر من 28 مليار دولار، أو 35,3% من مجمل الدين الحكومي، 23,6 مليار دولار موظّفة في سندات الخزينة (تمثّل أقلّ بقليل من النصف)، و4,8 مليارات دولار في سندات اليوروبوندز.

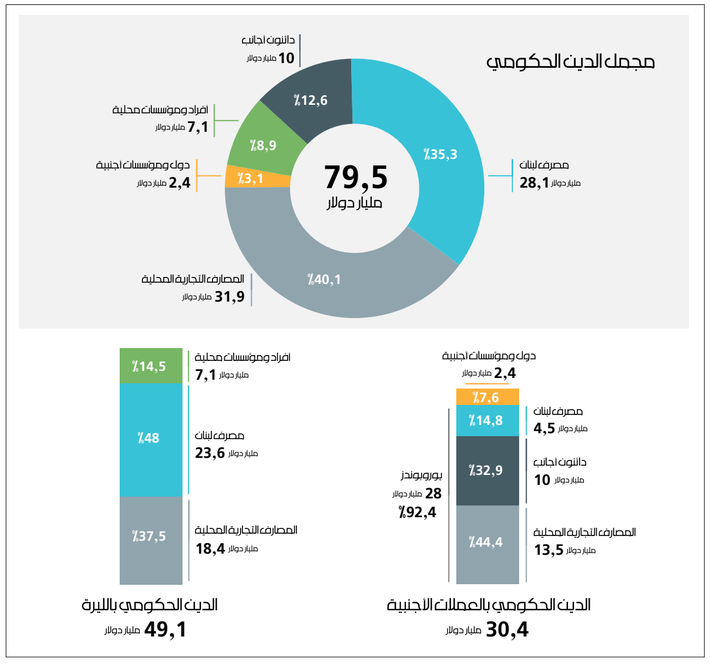

المصدر: بيانات وزارة المال في نهاية عام 2017

280 مليار دولار تحويلات ضاعت في العجز التجاري

منذ عام 1993، تدفّقت إلى لبنان رساميل وتحويلات ضخمة تجاوزت قيمتها 280 مليار دولار، إلا أنها لم توجّه للاستثمار، بل موّلت عجزاً تجارياً بقيمة 261 مليار دولار (بين كانون الثاني 1993 وحزيران 2018، استورد لبنان سلعاً بقيمة تصل إلى 317 مليار دولار، ولم يصدر في المقابل إلا بقيمة 55 مليار دولار)، أي ما يعادل 93 في المئة من التدفقات الخارجية، وغذت مضاربات عقارية (المبيعات العقارية) قدر حجمها بأكثر من 170 مليار دولار، ورتبت مديونيّة عامة وخاصة تبلغ اليوم 4 أضعاف مجمل الناتج المحلي السنوي.

هذه الأرقام تروي القصة الأكثر إثارة لكيفية وصولنا إلى ما نحن عليه اليوم من حالة بائسة. وتفسر سبب حاجتنا المستمرّة إلى المزيد من الدولارات وإدماننا على التحويلات وتدفقات الودائع وطبع العملة!

وبالرغم من أن هذه الآلية نجحت في توفير التمويل للاستهلاك حتى عام 2010، ولو من دون استثمار، لكن منذ عام 2011 انقلبت الآية، إذ لم تعد تدفقات الرساميل تكفي لتمويل العجز التجاري. ووفق حسابات البنك الدولي، بلغ العجز التجاري المتراكم في السنوات الثماني الماضية (2011 - 2018) أكثر من 126 مليار دولار، في حين بلغت قيمة التدفقات الخارجية أقل من 118 مليار دولار، أي أن لبنان عانى من نقص فادح في الدولارات المطلوبة لتمويل عجزه التجاري، بقيمة بلغت 8,5 مليارات دولار، وفق تقديرات مصرف لبنان على أساس المنهجية المعدلة اعتباراً من تشرين الثاني الماضي لاحتساب نتائج ميزان المدفوعات. وهذا العجز يرتفع إلى 13 مليار دولار بحسب حسابات «بلوم بنك» على أساس المنهجية السابقة، وهو ما دفع مصرف لبنان إلى دعم رفع الفوائد مجدداً وإجراء الهندسات المالية للتحكم بالسيولة المتاحة وإغرائها للبقاء، في ما يشبه عملية المصادرة، والدفع بالاقتصاد اللبناني إلى المزيد من التراجع والركود وفقدان التوازن والاستقرار.

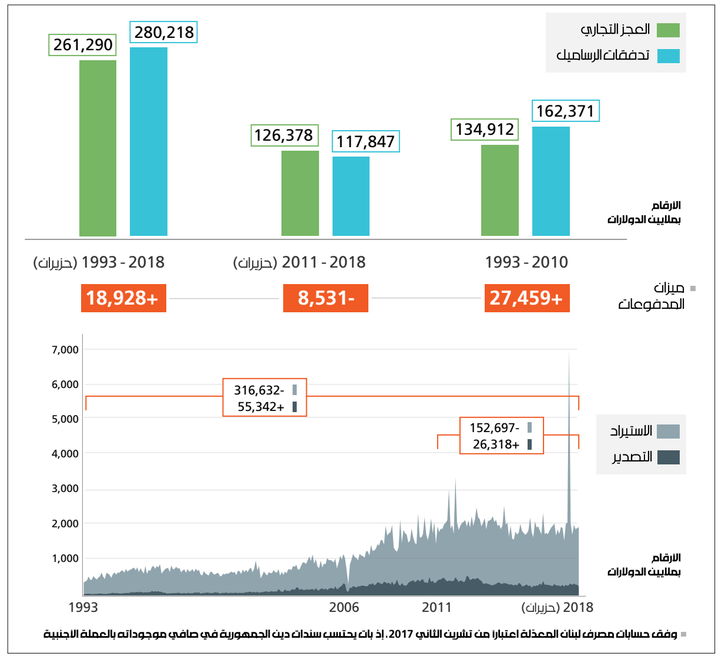

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي - 2018

21 مليار دولار ديون اللبنانيين للمصارف

الأسر اللبنانية مدينة بأكثر من 21,5 مليار دولار، أي أكثر من نصف الدخل المتاح لها للاستهلاك، وأكثر من 40% من مجمل الناتج المحلي... وبالاستناد إلى إحصاءات مصرف لبنان في عام 2017، تضاعفت الديون الشخصية منذ عام 2010، وارتفع عدد المدينين في هذه الفترة من نحو 500 ألف مدين إلى مليون مدين، 80% منهم تقريباً أفراد لجأوا إلى الاستدانة لتمويل استهلاكهم وشراء مساكنهم وسياراتهم وتسديد أقساطهم.

وإذا كان ارتفاع عدد زبائن مؤسسة ما هو مؤشر على نجاحها، فإن المصارف اللبنانية سجّلت نجاحاً باهراً في هذا المجال، فهي رفعت عدد زبائنها المدينين من نحو 34 ألف زبون في عام 1993 إلى مليون و27 ألف زبون في عام 2017، بزيادة تفوق 3000%. كما رفعت قيمة قروضها للقطاعين العام (الحكومة ومصرف لبنان) والخاص (المؤسسات والأسر والأفراد) من 5,6 مليارات دولار إلى 200 مليار دولار، أي 36 مرّة في 24 سنة، بمعدل مرّة ونصف مرة كل سنة.

شجّعت سياسات مصرف لبنان على التوسع في الدين، ولا سيّما عبر دعم فوائد القروض السكنية وتحويلها إلى ما يشبه المطلب الاجتماعي، فارتفعت قيمة هذه القروض من نحو 4,5 مليارات دولار في عام 2010 إلى 13 مليار دولار، وباتت 131 ألف أسرة في لبنان تعيش تحت عبء هذه الرهون وخدمة قروضها السكنية لآجال طويلة تمتد إلى ما بين 20 و30 سنة. كذلك ارتفعت قروض الأفراد من 4,6 مليارات دولار إلى 8,5 مليارات دولار، موزعة على 665 ألف قرض، 15 ألف قرض منها لتسديد أقساط التعلّيم، و91 ألفاً لشراء سيارات، و373 ألف قرض استهلاكي، و4 آلاف قرض لشراء المفروشات والأدوات المنزلية، و182 ألف قرض عبر بطاقات الائتمان... جميع هؤلاء هم ضحايا «النجاح المصرفي».

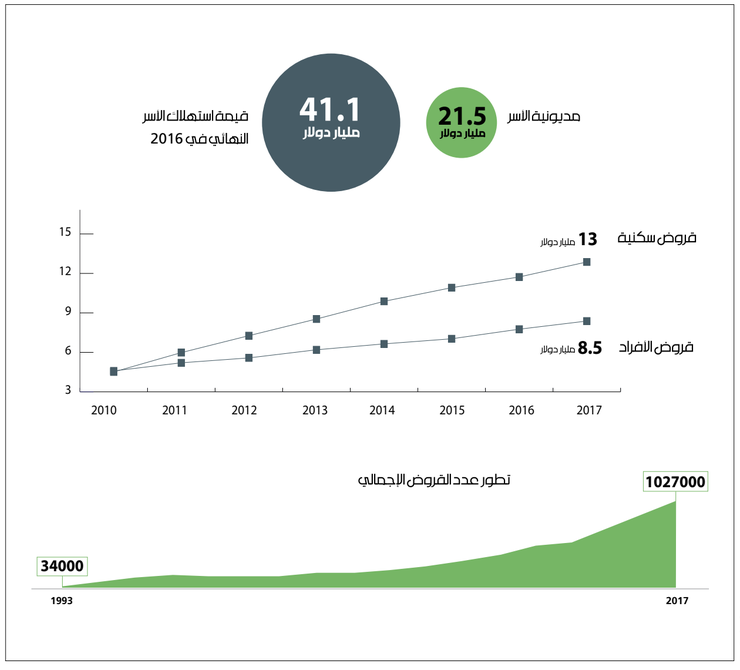

المصدر: البنك الدولي ـ إحصاءات مصرف لبنان ـ حاكم مصرف لبنان رياض سلامة

#لبنان_ينتفض

ثورات العالم على الشاشة الكبيرة: أنا الشعب «لا خوف بعد اليوم»

شفيق طبارة

#لبنان_ينتفض... لحظة تاريخية بحقّ، فالثورات جميلة وكذلك السينما، والأجمل أن تكون السينما هي التي تنقلها، أكان من خلال الأحداث الحقيقية وإعادة سرد قصة الثورة الفعلية أو إنتاج وثائقيات عنها، أو إستعادة قصص تستند إلى شهادات الحاضرين وقتها. تحتوي الثورة على كل الدراما والحركة وطبعاً القصة. عناصر مهمة يرغب بها أي عمل سينمائي. الأفلام التي صنعت عن الثورات هدفها ليس فقط تصوير النضال الشعبي، ولكن أيضاً التأثير اجتماعياً وسياسياً على المجتمع في المستقبل. وطبعاً ليس هناك أفضل من الصورة لأرشفة الثورات. تنفيذ فيلم سينمائي عن ثورة هو عمل دقيق وخطير، يحتاج للكثير من الوقت ولأرضية سياسية

> نقل مايك لي الى الشاشة الكبيرة المذبحة التي غيّرت الديمقراطية البريطانية

> قدّم مراد بن شيخ احد اهم الوثائقيات التي تحدثت عن الثورة التونسية

واجتماعية خصبة مستعدة لمشاهدة حقيقة ما حدث على شاشة كبيرة. نحتاج على الأقل لـ 10 أو 15 سنة بعد ثورة ناجحة ليظهر عمل جيد يعكس نضالاً مجتمعياً أو نضال شعب نحو الحرية.

بالعودة إلى تاريخ السينما، لدينا الكثير من الأفلام والتحف التي عبّرت عن ثورات عربية وعالمية ناجحة منها:

«لا خوف بعد اليوم» (2011) ـ مراد بن شيخ

في 17 كانون الأول (ديسمبر) 2010، قام بائع متجول بإشعال النار في نفسه في سيدي بوزيد، بعد مصادرة عربته من قبل السلطات. تلت ذلك حركة احتجاج ضد نظام الرئيس بن علي، فبدأت الثورة التونسية. لأنّ السينما يمكنها أن ترينا أشياء لا يمكن رؤيتها بالعين المجردة، ولأن هناك لحظات لا يمكن أن ترى إلا من خلال كاميرا سينمائية، يعتبر «لا خوف بعد اليوم» من أهم الوثائقيات التي تحدثت عن الثورة التونسية. هو عبارة عن فسيفساء من مشاهد واقعية من الثورة، لقطات إخبارية ومجموعة من الشخصيات الحقيقية التي لعبت دوراً مهماً في الثورة، مما يوفر صورة متنوعة للثورة التي اطاحت بالنظام الدكتاتوري. عاطفي وخام. عاطفي لأنّ كل ما يحدث في الفيلم حقيقي وواقعي إلى ابعد الحدود، يضعنا في قلب الحدث كأننا موجودون هناك. نستمع إلى النداءات والكلمات التي تنطق مباشرة من المتظاهرين. خام لأنّ الفيلم عرض مباشرة بعد نجاح الثورة. صوّر خلالها وعرض مباشرة بعدها في «مهرجان كانّ السينمائي».

يركز بن شيخ على الشباب الذين تغلبوا على الخوف الراسخ منذ فترة طويلة وحشدوا أنفسهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. يركز على الطبقة المتعلمة الوسطى، مقابلات مع الناس في الشارع وممثلي المعارضة التونسية خارج البلاد توضح التنوع الذي أسقط بن علي بعد 23 عاماً من الحكم القمعي. «إنها ثورة الشعب، ولن نخاف بعد اليوم، هذه تونس الجديدة». هذا أحد التعليقات الذي خرج من فم أحد المتظاهرين الذين تحدوا الخوف. يكشف الفيلم المعاناة التي دفعت الشعب إلى النزول للشوارع. رغم أنّ الفيلم يبدو غير منظم، إلا أنّ قوة رواية الشهود تعطيه الدفع. «لا خوف بعد اليوم» يلتقط في المقام الأول الروح الحقيقية للثورة والاوقات المضطربة. إنها قصة عيش في ظل الخوف وتوقع الخلاص. قصة تهديد بالعنف ورغبة بالحرية، قصة حقيقية لأمل كبير.

«وقائع سنوات الجمر» (1975): محمد لخضر حمينة

بعين سينمائية اخراجية وقلم كاتب بارع، أنجز محمد لخضر حمينة ملحمة تاريخية عن الحرب الجزائرية وأبطالها. «وقائع سنوات الجمر» فيلم حرب حمل الكفاح الجزائري من اجل الاستقلال إلى الشاشة الكبيرة والمهرجان السينمائي الأبرز. تاريخي، ملحمي، حربي، ميلودرامي، كورالي، فردي، رحال وثابت.. طوّع المخرج الجزائري هذه العناصر، عمل بمرونة مثالية وبثبات فاعل لانتاج فيلم نادر عن نضال شعب ضد الإحتلال.

الفيلم مقسم الى فصول، مدعوم ببنية روائية صلبة، بموسيقى ملحمية وتصوير سينمائي بانورامي على غرار افلام الويسترن الهوليوودية. يكسر المخرج الشائع في السينما العربية آنذاك، يربح أحداث فيلمه ويمدّها على ما يقارب ثلاث ساعات ثمّ يجزئها إلى فصول معنونة: «سنوات الرماد»، «سنوات الغربة»، «سنوات الجمر»، «سنوات الحملة»، «سنوات النار»، «الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) 1954» و«الحادي عشر من تشرين الثاني 1954»... وهكذا. نفهم بالتتالي الحقبات الزمنية التي سبقت الثورة، نصل إلى الأسباب فتوالي الأحداث وتطورها. لا يدعي العمل أنه يخبرنا التاريخ الكامل للجزائر أو أنّه يحيط بكلّ التفاصيل التاريخية، ولكنه محاولة لوضع الثورة في السياق التاريخي المنطقي الذي جاءت فيه، لتفسير أسباب اندلاعها، واثبات أن انتصارها ليس صدفة أو اعتباطاً انما تتويج لرحلة طويلة شاقة ودموية من النضال.

دخول محمد لخضر حمينة المسابقة الرسمية لـ«مهرجان كانّ» عن هذا الفيلم لم يكن مصادفة. أعين المهرجان عرفته منذ فوزه بجائزة العمل الأول عام 1967 عن فيلمه «ريح الاوراس». لكنّ «وقائع سنوات الجمر» (1975) بمضمونه السياسي الثقيل والمثير للجدل بسبب قربه زمنياً من انتزاع الجزائر استقلالها من البلد الذي يحتضن المهرجان (13 عاماً)، اثار طبعاً خلافات كبيرة. استعرت النقاشات بين افراد لجنة المهرجان في نسخته الثامنة والعشرين، في ظلّ تخوّف رسميّ فرنسي من اضطرابات قد تنجم عن عرض الفيلم من الجهتين الفرنسية والجزائرية. الفرنسيون لم تشف جراح خسارتهم بعد. أما بالنسبة للجزائريين، فالفيلم منحاز لفرنسا. ورغم عدم رضى طرفي الصراع عن العمل، إلا أنّه شارك في المسابقة الرسمية. ردود الفعل فاقت التوقعات: تهديدات مسّت لجنة التحكيم، تعرّض الوفد الجزائري لتهديدات بالقتل، توزيع رسائل عنصرية، ملصقات احاطت مكان المهرجان، واخرى غيرت اسم الفيلم إلى «وقائع سنوات تطور بلد كانت فاسدة» ثمّ هجومان بالقنابل خلف قصر المهرجان.. وطبعاً مع كل ما حدث، حاز «وقائع سنوات الجمر» على سمعة كانّ الذهبية ليكون الفيلم العربي والأفريقي الأول الذي يفوز بجائزة المهرجان الأولى.

أفلام الحروب والنضال لا ترضي أطراف النزاع، لكنّ حمينة حاول أن يبرر. لم يرد إغضاب أحد على ما يبدو، فنزع الصفة التاريخية عن فيلمه ثمّ اعترف أنّه لم يعاصر تلك الفترة، قائلاً: «أنا لم أصنع هنا فيلماً تاريخياً. فيلمي هذا ليس سوى رؤية شخصية وإن كان يستند الى وقائع محددة (...) لم أزعم أبداً تقديم رؤية شاملة لما كانت عليه الجزائر كلها خلال الفترة التاريخية التي أتحدث عنها، خصوصاً انني شخصياً كنت خلال تلك الفترة أعيش منزوياً في قرية صغيرة».

«معركة الجزائر» (1966) ـ جيلو بونتيكورفو

كم من الالم، من القوة، من العنف، مع جرعة من الحب... مكونات أساسية للولادة الجديدة.. هي الانطباعات الأولى والمشاعر الفورية التي تستحوذ علينا مع اخر مشاهد فيلم «معركة الجزائر». الفيلم توثيق فوري لحرب التحرير الجزائرية، بعد أربعة أعوام فقط على انتزاع الجزائر استقلالها، عُرض العمل الذي يتتبع حياة وتقلبات الثوري الجزائري علي لابوانت، كيف تشكّلت المعارضة المسلحة ثمّ كيف أعادت تمركزها تحت لواء «جبهة التحرير الوطني الجزائرية» من جهة، وموقف الجيش الفرنسي بقيادة الكولونيل ماتيو من جهة أخرى.

«لعبتُ على حبال الأصالة. رفضتُ أي مؤثرات سينمائية لأنني أردت تمرير شعور التواجد هناك للمشاهد، أن يعيش القصة في تلك اللحظة». من كلمات مخرج العمل الايطالي جيلو بونتيكورفو نتراجع إلى ما وراء الكاميرا... إلى المعنى والمغزى العميق لعملية الانتاج والبحث والكتابة والتصوير التي قام بها مع كاتب السيناريو فرانكو سوليناً. سجّل المخرج الايطالي انجازاً سينمائياً بالنسبة لتلك الفترة. تحقّقه هي مزيج من الوثائقي الذي ينقل الواقع الاجتماعي والسياسي مع تقديم سينمائي درامي للقصة. نعيش الأحداث واللحظات التاريخية في قالب سردي يرتبط بالواقعية الجديدة في السينما الإيطالية. وفي الإطار الواقعي الدرامي نفسه، استخدمت الكاميرات المحمولة على الأكتاف. هكذا تمّ تصوير المعارك من بعيد، من مسافة آمنة، تماماً مثل التقارير الاخبارية المصورة من ساحات القتال.

الكادر التمثيلي أيضاً ليس اعتيادياً. بونتيكورفو اختار ممثلين غير محترفين. الغاية إضفاء الواقعية اعتماداً على عاملين اثنين: المظهر الخارجي والتأثير العاطفي. وحده الممثل الذي لعب دور الكولونيل ماتيو هو ممثل محترف.. أمّا السياسي الجزائري ياسف سعدي، أحد أشهر قادة «جبهة التحرير الوطني الجزائرية» واحد منتجي الفيلم، فقد أدّى دوراً تمثيلياً كذلك. يروي الفيلم تطور الاحداث، وحرب الاستنزاف التي عصفت بالأزقة الضيقة من «القصبة». نبصر التطور التدريجي للعمليات على ضفتي الحرب، كيف تنفجر الجبهات بشكل مفاجئ وتنتهي بهدوء مزعج وسواد وموت ورعب. صورة الفيلم بالأبيض والأسود فقط، هي ألوان الحقبة الفعلية التي يغيب عنها الضوء الطبيعي ليحلّ الظلام بظلال من اللون الرمادي.

قبل أن يكون عملاً سردياً قصصياً، الفيلم هو نتاج بحث طويل وشغوف من قبل المخرج والكاتب. عمل تحقيقي توثيقي سبق القولبة السينمائية الفنية: في أماكن الصراع، مع الثوريين، في الصحف والمجلات، في تقارير الشرطة المخالفة لوجهة النظر الثورية... قاوم المخرج الاغراء العاطفي من الجهتين، حاول تقديم الصورة بموضوعية، الأحداث والعنف والتعذيب على لسان الجيش الفرنسي والثوار على حدٍّ سواء.

على الرغم من محاولة بونتيكورفو تقديم فيلم محايد، إلا أنّ الأخير أثار جدلاً سياسياً كبيراً في فرنسا لدى عرضه عام 1966. تم حظره لمدة خمس سنوات لـ «انحيازه» للجانب الجزائري بالنسبة إلى القوة العظمى الفرنسية. بالنسبة إلى الجمهور الفرنسي، كان هذا العمل التوثيقي السينمائي، هو الأول الذي يواجه الجمهورية الفرنسية العريقة. وصلت الأمور إلى حدّ تلقي المخرج الإيطالي تهديدات بالقتل من متطرفين فرنسيين. «الجزائريون لم يضعوا أي عراقيل في طريقنا لأنهم كانوا يعلمون انني سأقدم فيلماً أكثر أو أقل موضوعية. أمّا السلطات الفرنسية، فقد كانت حساسة جداً بشأن القضية الجزائرية»، يشرح المخرج الايطالي. بقي الفرنسيون على حساسيتهم المفرطة. فاز الفيلم بالأسد الذهبي في «مهرجان البندقية» عام 1966، غادر الوفد الفرنسي الرسمي محتجاً. أمّا الجمهور والنقاد، فجابهوا الاحتجاج الفرنسي بالوقوف والتصفيق المطول للعمل المكرّم.

«معركة الجزائر» حالة نادرة واستثنائية بين افلام الحرب الكثيرة. هو لا يقدم الحرب فقط على مستوى الخسائر المادية، إنما يقدم العقول والأفكار والنفوس التي صنعت الحرب وخاضتها. تحليل في أعماق كلا الجهتين. نضال، أفكار تحررية، نزعات ثورية، اعمال قتل جماعية، تعذيب، اضطهاد واستعمار. الموقف الفرنسي لا يعني أنّ الفيلم لم يكن حيادياً. طبيعة الفيلم الوثائقية، تعاون الجانب الجزائري بالإضافة إلى صورة القضية النضالية... عوامل فرضت نفسها. في النتيجة، ليس هذا ذنب السينما، ففي قضايا السياسة والحروب، حتى الشاشة الكبيرة قد تصبح مادة للنزاع.

«المدرعة بوتمكين» (1925) ـ سيرجي آيزنشتاين

كلاسيكي صامت، واحد أهم الأفلام في تاريخ السينما الذي يؤرخ الثورة العمالية في مدينة سان بطرسبيرغ عام 1905. في الأسبوع الأخير من شهر حزيران (يونيو) 1905، قرر طاقم سفينة بوتمكين عدم السكوت على سوء المعاملة وعلى إجباره على تناول طعام فاسد. هكذا، ثار العمال ضد الضباط واستولوا على السفينة. وعند عودتهم، استقبلهم سكان المدينة بالترحاب. وأثناء ذهاب المدنيين للقيصر الروسي (أوتوقراطية تساريست) لإخباره باحتجاجاتهم، كان قرار القيصر بفتح النار على الجميع، مما أدى إلى وقوع آلاف القتلى والجرحى في مشهد دموي على درجات الأوديسا.

الفيلم مقسم إلى 5 أقسام، استخدم الرمزية في مشاهده الأسطورية للوقوف بقوة في وجه الأحداث التي حصلت، وابتعد عن أن يكون فيلماً درامياً عادياً لحقيقة تاريخية. فالعمل يستنكر القمع الاجتماعي والظلم ويمجد حركة الجماهير من أجل العدالة الاجتماعية. هو بمثابة نصب تذكاري، عمل ذو جودة فنية جمالية فائقة، حيث يبعث رسائل كراهية للقيصريين وتعاطف مع السكان والعمال ولمس القضايا بطريقة عميقة مثل الاستبداد، قوة المجتمع، التضامن، الظلم الاجتماعي، لا إنسانية الدولة وطبعاً التمرد. باختصار، الفيلم هو أساسي في تاريخ السينما، ليس فقط لطبيعته الثورية الاعلانية، ولكن أيضاً لمحتواه الرمزي والمباشر والعالي، ومفهومه الفني تقنياً وسردياً.

«فيلم مثل اي شيء آخر» (1968) ــ جان لوك غودار

في أعقاب المظاهرات الطلابية والعمالية التي اجتاحت فرنسا في أيار (مايو) 1968، تبنى جان لوك غودار الثورة ووقف مع العمال والطلاب. واصل انتاج الأفلام في تلك الفترة وتخلى تقريباً عن السينما التجارية لصالح العديد من التجارب السياسية، حيث أعاد تكوين مقاربة للسينما بشكل عام. كان «فيلم مثل أي شيء آخر» أول الأعمال في هذه الحقبة التجريبية الجديدة في مسيرة غودار. يقدم الشريط أفكاراً لإمكانية التغيير الحقيقي، وكيفية تنظيم أعمال ثورية بشكل أفضل. هو عبارة عن مشاهد لمجموعة من الطلاب والعمال يناقشون الثورة في حقل من العشب وتتخلل الحديث مشاهد بالأبيض والأسود وصور وثائقية صوّرت خلال احتجاجات مايو.

«بيترلو» (2018) ــ مايك لي

في 16 آب (أغسطس) 1819، في بريطانيا، وتحديداً في مانشستر في سانت بيتر فيلد، وقعت إحدى أكبر المذابح في التاريخ الانكليزي ضد عامة الشعب. يومها، هاجم الفرسان جمعاً من عشرات الآلاف، معظمهم من الطبقة العاملة، فضلاً عن ممثلي الصحافة والبلديات وأعضاء المنظمات التي تناضل من أجل حقوق عادلة. التجمع المسالم كان للمطالبة بإصلاحات سياسية تضمن التمثيل النيابي العادل. روايات الهجوم الدموي كانت مروعة شغلت الصحافة لفترة من الزمن. 15 شخصاً قتلوا وأصيب المئات. ثارت ثائرة الرأي العام في أنحاء البلاد، فانطلقت شرارة التظاهرات، وكانت مجزرة بيترلو نقطة تحول في عملية تقدم وتعزيز الديموقراطية في بريطانيا. مايك لي قدم الى الشاشة الكبيرة المذبحة التي غيّرت الديمقراطية البريطانية، في فيلم سياسي بالمعنى النبيل للكلمة ومن دون خطابة. يكشف الفيلم المذبحة بشكل خطي قدر الإمكان.. من ساحة معركة واترلو إلى ميدان سانت بيتر مروراً بالدوافع السياسية والاجتماعية التي جعلت العمال والفقراء في مانشستر يطالبون بتمثيل صوتهم وبالمزيد من الديمقراطية.

مشهد من فيلم «بيترلو» (2018) لمايك لي

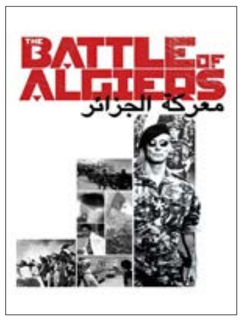

متى «ربيع» السينما العربية؟

الثورات في المجتمع العربي كثيرة أكانت قديمة أو معاصرة. لكن السينما العربية لم تنقل الثورة بصورة جيدة إلى السينما (هناك بعض الأفلام الجيدة التي عبرت عن ثورات عربية قديمة)، لأسباب عدة من بينها أنّ الثورات العربية جديدة.

وكما ذكرنا، فتنفيذ عمل سينمائي عن ثورة، يحتاج لسنوات (أفلام عن الثورة التونسية مثلاً تحتاج بعض الوقت إن صنعت)، والسبب الأكبر هو سياسي وهنا بيت القصيد. لنأخذ مثالاً الثورة المصرية (25 يناير 2011): هل استطاعت السينما التعبير عنها أو تخليد أحد مشاهدها؟ كلا. بعد تجارب سينمائية عدة تناولت أحداث الثورة أو دارت في فلكها، لا يمكن للمشاهد أن يتذكر أفلاماً مهمة عنها. جميعها أعمال ليست بجودة فنية عالية وليس لها مصداقية مثل فيلم «18 يوم» مروراً بأفلام أقحمت الثورة في أحداثها لتستغلها، لا للتعبير عنها كفيلم «صرخة نملة» (إخراج سامح عبد العزيز) الذي عرض على هامش «مهرجان كانّ السينمائي» عام 2011 (سينما على الشاطئ).

أين اختفت مشاهد ميدان التحرير في الذاكرة السينمائية المصرية ولماذا؟ هل يتم طمس الذاكرة المصرية عمداً لصالح السلطة التي لا تريد ذكر يناير من الأساس؟ في عالمنا العربي، الثورة الشعبية غير المدعومة من السلطة لا حياة لها ولا تاريخ. فمن يصنع فيلماً، يتم حجبه أو يصبح صاحبه من المغضوب عليهم، ولا يمكن أن نعول على مرور السنين لمشاهدة فيلم عن ثورة هامة مضت. فنحن مثلاً على بعد 100 عام على أول ثورة شهدت مشاركة المرأة العربية (ثورة 1919). مع ذلك، لم يلتفت اليها صناع السينما في مصر ولو بفيلم يتيم. السبب أننا نسكن في أوطان لا تحتفي بالثورات التي لا يدعمها الحكام ولا تجلب المصالح، فكما يقول الأديب المصري نجيب محفوظ «أصحاب المصالح لا يحبون الثورات». ربما هذه هي الإجابة الشافية.

تحقيق

لم يكن الشارع الرياضي بعيداً عن شارع «الثورة». لا بل شكّل في مكانٍ ما خط دفاع، وضابط إيقاع، وجناحاً قيادياً في مناطق مختلفة. رجال الرياضة من نجوم وجماهير كانوا حاضرين بأشكالٍ مختلفة. وهم الذين لطالما كانوا وقوداً من الوقود الذي استخدمه السياسيون لإطلاق حملاتهم الانتخابية ولأشعال الشارع في بعض الأحيان. ولتعزيز صورتهم الشعبية. لكن هذه المرّة كان الوضع مختلفاً تماماً: رواد المدرجات يشعلون نار الغضب في وجه السياسيين لا في ملاعب التنافس

المدرجات في قلب «الثورة»

الجمهور يقول كلمته: «الشارع ملعبنا»

شربل كريم

لا يمكن فصل الشارع الرياضي عمّا يحصل في شوارع لبنان. هنا يقول شعب الملاعب كلمته بقوة من دون أي خوف. يكشف عن هويته من خلال علم ناديه أو من خلال قميصه، أو من خلال الشعار الذي يحمله. ويأخذ معه حب النادي الذي يعشق إلى ساحات التعبير الحرّ، فالملاعب بطبيعة الحال كانت مساحة واسعة للتعبير عن مختلف الأمور منذ زمن بعيد. السياسيون أرادوها على هذه الصورة أصلاً، فهم قاموا هناك بتغذية النزعة الطائفية فيها، مستندين إلى مناطقية الأندية المتعددة الطوائف، فخُلقت الحساسية الكبيرة بين النجمة والانصار في كرة القدم مثلاً، وكذلك في كرة السلة حيث يقول مواكبو النهضة الكبرى للعبة أن المستديرة البرتقالية لم تكن لتصبح لعبة شعبية في لبنان لولا الصبغة المختلفة لقطبَيها الحكمة والرياضي.

السياسيون أيضاً عمدوا دائماً إلى العمل على كسب ودّ رواد المدرجات، إذ رأوا فيهم المادة القادرة على ملء صناديق الاقتراع لمصلحتهم، فاستمالوهم من خلال تأمين الرعاية والمتمولين للأندية، والأمثلة كثيرة، تبدأ من استجواد تيار المستقبل على الأنصار ثم النجمة (ولو أن التجربة لا تعتبر ناجحة بفعل عدم إمكانية اختصار جمهوره بشارع معيّن)، وأيضاً الرياضي الذي يعتبر من «حصته» السياسية. أما القوات اللبنانية فقاتلت دائماً لكي لا تخسر نادي الحكمة، ليردّ التيار الوطني الحرّ في ساحة كرة السلة مستميلاً الشانفيل من خلال المتموّلين...

إذاً القصة ليست جديدة، لكن الفارق الآن أن الشارع الرياضي بأكمله أصبح مدركاً لكل تلك الخدع، ولم يعد يرضى بجوائز الترضية، الا يرى هو أيضاً الاستنزاف الذي تعيشه أنديته؟ الا يرى أيضاً أن غالبية الأندية متروكة ومنبوذة من قبل مرجعياتها؟ أليس هذا سبباً كافياً ليشعر الجمهور بالقهر في كل مرّة يطارد الفشل ناديه، والسبب هو النقص المادي وعدم اكتراث من هو محسوب عليهم بأحواله وأحوال الرياضة عامة؟

ببساطة، الأهواء تبدّلت، والنظرة إلى السياسيين أيضاً، فهم في نهاية المطاف يقتلون بقراراتهم المتنفّس الوحيد للبنانيين، أي حيث يذهبون لإخراج كل شيء من صدورهم، كون الملاعب هي مساحة للتعبير ولإطلاق الحماسة إلى أقصى الدرجات وللتفوّه أحياناً بأمور لا يمكن قولها لا في المنزل ولا في العمل ولا في الشارع حتى. لكن مهلاً هناك من لم يعد يستطيع أن يشتري تذكرة الدخول إلى الملعب، فهو أصلاً سيتكبّد مبلغاً غير بسيط في حال أراد اصطحاب أطفاله لحضور مباراة ما.

من هنا، أصبح من الأفضل بالنسبة إليه اصطحابهم إلى ساحات «الثورة». هناك على الأقل سيتعلمون رفع الراية الوطنية بعيداً عن الطائفية والمناطقية، ولو أن الكثير من الأهازيج المستخدَمة في الملاعب كانت حاضرة بقوة، لكن بأسماء مغايرة. هي أسماء السياسيين الذين نالوا نصيبهم ممن ظنوا أنهم يملكون أصواتهم وصيحاتهم.

كرة القدم الحاضر الأقوى

المشهد لم يكن غريباً في ساحة رياض الصلح أو غيرها من ساحات التظاهرات، لكن الحال أيضاً يعكس «مناطقية» الألعاب من خلال ردّ فعل المحتشدين إن كان من خلال ذكر رياضتهم المفضلة أو من خلال القمصان التي يرتدونها أو الإعلام التي يرفعونها بموازاة حملهم للعلم اللبناني.

وبالتأكيد الحصة الأكبر هي لكرة القدم، فلا بدّ أن تحضر بقوة كما هي العادة، ولا بدّ أن يشكّل جمهورها عصباً للتظاهرات، ويتحوّل قائداً لأوركسترا الهتافات والموشحات، فالمستديرة هي لعبة الفقراء في نهاية المطاف، والفقراء كانوا في الشارع، وهي لم تفارقهم أيضاً. هنا يحضر المشهد من أوتوستراد الصرفند حيث يقطع شبان الطريق ويستمتعون بتناقل الكرة مقدّمين لوحات مهارية جعلت الفيديو الخاص بهم من أكثر الفيديوهات مشاهدة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

ومن قلب المشهد في بيروت يطلّ شابّ في اليوم الأول من التظاهرات ليدعو جمهور النجمة للنزول إلى الشارع. هنا يمكن الشعور بأن الأمور ستصبح أكثر من جديّة، فجمهور النجمة كان أول من وجّه تحذيراً إلى السياسيين عندما رفع لافتة في مدرجات ملعب مدينة كميل شمعون الرياضية كُتب عليها: «الشعب إذا جاع بياكل حكامه».

لم يمضِ وقتٌ طويل على هذا النداء حتى «أكل» هذا الجمهور قسماً من شوارع بيروت، ليلتقي «ألتراس سويرنوفا» النجماوي مع «ألتراس أنصاري» على قضية وطنية، فالوجع يجمع تماماً كما تجمع مدرجات المنتخب الجمهورين اللدودين تحت راية موحّدة، ولو أن هذا المشهد غاب في الفترة الأخيرة لسبب بسيط، وهي أن هموم المواطنين قلّصت من ارتباطهم باي شيء يرتبط بالوطن. لكن من دون شك ستتغيّر الصورة في الاستحقاق المقبل، إذ مخطئ من يعتقد أنه لن يكون هناك تأثير لـ«الثورة» على إعادة إحياء الروح الوطنية في كل المجالات.

أعداد جماهير كرة القدم تزداد تباعاً، فهناك فتاة تخترق النيران المشتعلة في وسط بيروت حاملةً علم النجمة والابتسامة العريضة تعلو محياها. شبانٌ بقمصان النجمة والأنصار هناك على مسافة قريبة من ملعب الأنصار بعد قطعهم لطريق المطار. هم بدوا وكأنهم يحرسونه بسبب بقائهم لفترة طويلة هناك، فتجميد النشاط الكروي في نهاية الأسبوع جعل كلّ الملاعب ساحات مهجورة، ربما يشعر اليوم أكثر من غيره بمدى ضيق الأزمة المادية التي تعيشها الأندية التي تدور في فلك حضانة السياسيين. وتناقل الجمهور صورة لاعب النجمة ومنتخب لبنان نادر مطر وهو يرتدي قميص التراس «سوبر نوفا» ويحمل العلم اللبناني بين المتظاهرين في وسط بيروت. هو الاعتراض على العهد وحكومته

> الشارع الرياضي بأكمله أصبح مدركاً لخدع السياسيين بعدما لمس الاستنزاف الذي تعيشه أنديته

لكن هذا التوقف القسري لم يبعد روادها عنها، فتعلّقهم بها هو كتعلّق الطفل بوالدته، لذا لم يكن مستغرباً أن يستحضر أحد الشبان فكرة هدم ملعب بيروت البلدي، فيبدأ فتاة في إطلاق الشتائم بحقّ من يجرّد الشباب من كل شيء في هذا البلد.

اللاعبون أيضاً لم يغيبوا عن المشهد، ومنهم الأجانب، فالثنائي التونسي حسام اللواتي (الأنصار) ومراد الهذلي (النجمة) كانا في الشارع. هما اختبرا أصلاً معنى الثورة الناجحة في بلادهما، وربما تبدو «ثورتنا» حتى الآن جزءاً بسيطاً مما عاشه الشارع التونسي الذي عكس فعلاً معنى كلمة ثورة، مُطلقاً ما سُمي حينها بـ«الربيع العربي».

وكما هو حال قطبي الكرة اللبنانية جماهيرياً، حضر لاعبون من الفريقين أيضاً، فتواجد مدافع النجمة علي السعدي قادماً على دراجة نارية خلف أحد أصدقائه، ومثله اللاعب الدولي نصار نصار من الأنصار، والحارس محمد طه من شباب البرج، وزميله السابق في الصفاء حسن مهنّا، الذي ما أنزلهم كلّهم إلى الشارع. أمرٌ تختصره لافتة حملها أحد الشبان وتقول: «حتى العهد الرياضي طلع أقوى من العهد السياسي».

لاعبو الباسكت «مش كلاس»

الأزمة المادية المتفاقمة التي تعيشها كرة القدم على أكثر من صعيد، ليست بعيدة عن كرة السلة أيضاً، فالإنذار الذي كان قد أطلقه قبل أسابيع رئيس الاتحاد اللبناني للعبة أكرم الحلبي كان واضحاً: «اللعبة في خطر، والنقل التلفزيوني في خطر أيضاً».

هو أمر غير مستغرب، إذ أن وزير الاتصالات محمد شقير كان أوضح بتوجهه نحو إلغاء رعاية شركة «ألفا» للنشاطات الرياضية، وهي التي تعدّ عملياً بحسب بعض الجهات «المخلّص» بالنسبة إلى كرة القدم وكرة السلة، وخصوصاً الأخيرة التي كادت تغيب عن الشاشات قبل أن يأتي الحلّ الإنقاذي، ولو أن كثيرين تحفّظوا عليه أو لا يزالون يعترضون على اعتماده.

أمرٌ واضح من خلال إصرار شاب على الإدلاء بطلب وحيد بحسب ما يقول لمراسل محطّة الـ «mtv» في جونية: «أنا بدّي ارجع احضر باسكت على التلفزيون لأن ما عم اقدر احضر المباريات».

طلبٌ تفاعل معه كثر عبر مواقع التواصل ومنهم أسماء معروفة في اللعبة معتبرين أن هذا المطلب يمثّلهم، فنشروا الفيديو الخاص بهذا الطلب المثير للضحك بالنسبة إلى البعض أو غير المهم بالنسبة إلى البعض الآخر. لكن إذا ما نظرنا إلى الشريحة الأكبر من المتوافدين إلى التظاهرات نجد أنهم من الجيل الجديد الذي ينتمي إليه هذا الشاب، ولا يمكن إغفال مدى أهمية الرياضة بالنسبة إلى هذا الجيل ومدى تأثيرها الإيجابي في إبعاده عن موبئات المجتمع.

إذاً جمهور الباسكت «مش كلاس» كما يعتقد البعض، ولا نجوم اللعبة أيضاً، ولو أن الكثيرين ينظرون إليهم على أنهم أثرياء، ويصفهم البعض بأنهم أصيبوا بالجشع ولا يكتفون من جمع الأموال، أو يختصرهم البعض الآخر بأنهم الطبقة الغنية في الرياضة اللبنانية.

هم أثبتوا عكس ذلك، ففي ثاني أيام الثورة أطلّ فادي الخطيب بفيديو مؤثر من الخارج متمنياً لو أنه يتواجد بين المتظاهرين، وواعداً بنزوله إلى الشارع فور وصوله إلى بيروت، وتاركاً كلاماً مؤثراً في الروح الوطنية التي ولدت فيه وفي زملائه الذين شرفوا اسم لبنان أكثر مما فعل كثيرون ممن أسندت إليهم قيادة البلاد، فأخذوها إلى الهاوية. عاد الخطيب ونزل إلى التظاهرات في وسط بيروت.

باسل بوجي وعلي حيدر من بين هؤلاء، وهم ظهروا في وسط بيروت إلى جانب مسجد محمد الأمين كأيّ فردٍ من أفراد الشعب الذي حمل العلم اللبناني حصراً، تماماً على غرار ما حمله هؤلاء النجوم إلى الساحات الدولية. حضر أيضاً إلى التظاهرات روني فهد وعزيز عبد المسيح ووليد ضميطي ونديم سعيد وغيرهم من اللاعبين.

المشهد الختامي في الزوق حيث يبدأ الامتداد باتجاه كل تلك المناطق التي تتنفس كرة السلة، فهناك وسط الحشود التي قطعت الطريق العام، كرة تطير ويتقاذفها المتظاهرون على وقع هتاف معروف: «Defense, Defense» أي «دفاع، دفاع». كلمة مناسبة وفي محلّها، فالكل نزل أصلاً للدفاع عن حقوقه، كرامته، لقمة عيشه، ووطنه المسلوب.

متظاهرة ترتدي قميص منتخب لبنان (هيثم الموسوي)

(عدنان الحاج علي)

متظاهر يرتدي قميص نادي النجمة (هيثم الموسوي)

تعرضت الجماهير للقمع في الملاعب (عدنان الحاج علي)

سبوت لايت

من المدرج إلى الشارع... «نحن الناس»

علي زين الدين

هتافات ضد الحاكم، شتائمُ وصدورٌ عارية، حجارةٌ تُرشق باتجاه القوى الأمنية. تكسيرُ كلِ ما يتكسّر. نارٌ مشتعلة، ودخانٌ يكتم الأنفاس. مواجهاتٌ بالأيدي والعصي أمام ظهورٍ أمنيٍّ مسلّح، وصولاً إلى إطلاق قنابل الغاز المسيّل للدموع نحو الحشود. المشهد مألوفٌ بالنسبة إلى جمهور

> «الشغب» يبدأ حين يُقرع أحد عناصر القوى الأمنية كبته على مشجع

كرة القدم في لبنان. كلّ هذا شهدته الملاعب في السنوات الأخيرة. الحديث ليس عن الحالة التي عاشتها الملاعب في فترة الوجود العسكري السوري. تلك أيامٌ أطلق فيها الرصاص الحي في الهواء، واقتحمت الآليات العسكرية أرض الملعب. تلك أيامٌ ولّت، وذاك جيلٌ يختلف عن الجيل الحالي. هذه أيام جيل لم يعش الحرب الأهلية، ولم يُعاصر الوجود السوري. دخوله إلى الملعب لأول مرة ترافق مع حضور الآليات العسكرية في الحرم الرياضي وفصل الجمهور عن العشب الأخضر بالسياج الشائك. بعضه سمع، وردّد، هتافاتٍ طائفيةً وحزبية، وبعضه لم يفعل، بما أن هذه الظاهرة انكمشت في السنتين الأخيرتين. ما حصل في وسط بيروت خلال الليالي الثلاث الماضية، اختبره الجمهور الرياضي لسنوات. هو الشعب عينه أساساً، من الطبقة العاملة، الفقيرة.

هكذا تبدأ المواجهة. كُسرت النوافذ وحُطمت الأبواب والتهمت النيران كل ما ألقيَ عليها. ومقابل كل ردّ فعل، ردّ فعلٍ آخر. لا يختلف الأمر في الملاعب. «الشغب» يبدأ حين يُقرَع أحد عناصر القوى الأمنية كبته على مشجع، خطيئته النزول إلى أرض الملعب. الجمهور يحتضن الجميع، ولا يقبل بالأذى. أحياناً، يختلف سبب التكسير والتحطيم والمواجهة. أحياناً، ردّ الفعل من قبل الجمهور يولد بسبب غياب الفعل من جانب القوى الأمنية، حين يتفرّجون على من يريد فعلاً تخريب الأجواء. حين لا يُحرّكون ساكناً، ويقبلون بالتخريب. والجمهور لا يحب المتفرّجين. الجمهور يُشجّع، يتفاعل، والصامت بينهم ليس محسوباً عليهم.

في الأيام الماضية هلل الشعب لعدم ظهور أعلام حزبية إلى جانب العلم اللبناني. ألوان الأبيض والأحمر والأخضر طغت. لكنّ علمَي ناديي النجمة والأنصار تحديداً حضرا في كل الساحات. لوناهما من لون العلم اللبناني. أعلام أنديةٍ أخرى رُفعت بالأمس. الهتافات هي عينها. «هيلا هيلا هو...»، والشتيمة في آخر «المعزوفة». أمس شوهد مُكبّر الصوت عينه الذي يستخدمه جمهور النجمة. علم النادي لفّه، والصوت الطالع منه هو نفسه. اسم نائب تبعه اسم زميلٍ له، وبعد كل اسمٍ مُسبّة. الصوت والصورة عينهما في الشارع كما على المدرج. الوجوه تعرّفت إلى بعضها. المشجعون التقوا في الساحات، كما صادفوا اللاعبين أيضاً. قبل فترةٍ رفعوا لافتةً في ملعب مدينة كميل شمعون الرياضية، طالبوا فيها بالإعدام للعملاء، بعد توقيف العميل عامر الفاخوري. بعدها بأيام رفعوا لافتةً ثانية: «الشعب إذا جاع بياكل حكامه». ثم ثالثة: «الفقر سيفٌ حاد، ارحموا جيوب العباد». هذه اللافتات حملها الألتراس من ناديي النجمة والأنصار. هؤلاء تعانقوا في الشارع، رفقة مشجعين من أنديةٍ أخرى. غطوا وجوههم كما يفعلون دائماً، يُنكرون ذاتهم من أجل القضية. تركوا بصمتهم على الحيطان أيضاً. هم مرّوا من هنا، وبقوا. تركهم زميلٌ بالأمس. حسين العطار ارتقى شهيداً في منطقة طريق المطار. «شهيد الثورة الأوّل»، هي العبارة التي لفّت مواقع التواصل الاجتماعي، مرافقةً صورة الشاب العشريني لافّاً علم النجمة على رأسه، واقفاً بين الجمهور على المدرجات، وخلفه الدخان. زفّه الجمهور، وغداً حين يعودون إلى الملاعب سيكون موجوداً معهم، بصورة، أو بكلمة، بدقيقة صمت.

الجمهور هو مُحرّك الثورات. مصر تشهد، وتونس أيضاً، وهتافات الجزائريين سُمعت في كل العالم العربي. لبنان على الطريق عينه. الجمهور يريد الفوز، لكن الخسارة لا توقفه أيضاً. يعود دائماً، ولا يغيب.

اختتم منتخب لبنان لكرة الصالات مشواره ضمن تصفيات المجموعة الثانية لمنطقة غرب آسيا المُقامة حالياً في البحرين، بانتصار ثالث على التوالي، وجاء على حساب نظيره القطري (8-1) بعدما كان قد حسم صدارة مجموعته في الجولة السابقة، وحجز مقعده في النهائيات المقرّرة في تركمانستان في شباط من العام المقبل. وكانت المباراة مناسبة لوداع اللاعب كريم أبو زيد الذي خاض آخر مبارياته مع «منتخب الأرز»، قبل أن يغادر نهائياً إلى أفريقيا لارتباطات العمل.

استراحة

كلمات متقاطعة 3286

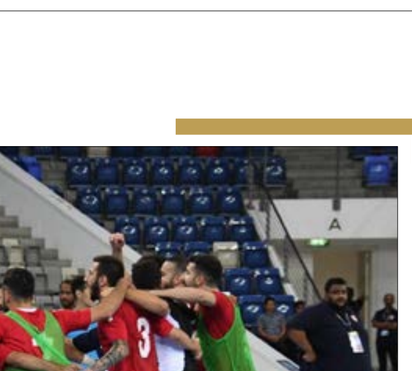

أفقيا

1- كل ذي جناحين – مقول أو في الفم – 2- صنعة من يتعامل مع الحجر – أعداد من الطيور – 3- مخدّر يُستعمل في المستشفيات والمصحّات – آلة بصرية تكبّر الأشياء – 4- رجل من التوراة تحولت زوجته الى شخص من ملح لأنها نظرت الى ورائها عند خروجها من سدوم – للتفسير – 5- نوتة موسيقية – أكبر سلسلة جبال في أوروبا – من مشتقات الحليب – 6- عاصمة نبيال – 7- ظهر وانكشف – لسع العقرب – للتأفف – 8- ضد خاسر – موقع أثري في المغرب نزل فيه إدريس مؤسس الأدارسة – 9- ادخر المال – مدينة فرنسية – 10- أحد عمالقة الموسيقى العربية الراحلين لحن لأم كلثوم وله عدّة أعمال مسرحية

عمودياً

1- جزيرة في الخليج العربي تتبع إمارة رأس الخيمة وهي اليوم تحت السيطرة الإيرانية – 2- يعطف ويشفق – أحرف متشابهة – 3- من يمشي على رجليه دون أن يركب على الحصان – نوع من نبات التبغ له طعم خاص يدخّن ورقه بالنارجيلة – 4- بيت دفيء – من الأشجار – 5- الشاخص من الآثار – حرف جر – 6- إستوضح واستخبر عن الصديق – الإمرأة الأولى في العالم عند اليونان فتحت جرّة مغلقة فانطلقت منها ويلات الإنسانية وشرور العالم – 7- لون بين السواد والبياض – شجر كثيف ملتفّ – 8- نحرّك ونهزّ – فضاء – يواظب على السؤال – 9- أخاف – البحر – 10- عاصمة ولاية إيلينوا الأميركية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- كامل الأسعد – 2- وهران – يودا – 3- بم – كديش – بر – 4- نسناس – أخ – 5- ين – القمل – 6- الم – باولوس – 7- غاندي – سل – 8- نم – أكل – لما – 9- وهن – ورق – 10- عمر الزعني

عمودياً

1- كوبنهاغن – 2- أهمس – لا موم – 3- مر – نيمن – هر – 4- لاكان – دانا – 5- أندس – بيك – 6- 11 – لوز – 7- ابشالوم – رع – 8- سو – حقل – لقنَ – 9- عذب – موسم – 10- دار السلام

sudoku 3286

	7		4		8			5
				1				3
5		1	3		7	9		
	9	8			4			
				8		2	5	7
	5	2			3		9	
		7	6		1			
	3		7					2
2					5	4		1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3285

6	9	8	4	1	2	3	5	7
3	5	4	6	9	7	1	2	8
2	7	1	5	8	3	9	4	6
5	4	9	7	6	8	2	3	1
7	1	6	2	3	9	5	8	4
8	2	3	1	5	4	6	7	9
4	3	7	9	2	1	8	6	5
9	6	2	8	7	5	4	1	3
1	8	5	3	4	6	7	9	2

مشاهير 3286

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

موسيقي ومؤلف وناقد مصري كفيف (1948-2012) أحد أعمدة الموسيقى في مصر. إشتهر في الموسيقى التصويرية للكثير من الأفلام والمسلسلات التلفزيونية

3+6+7+5+8+5=1 الطريق ■ 2+4+9+10 = أمر مخيف ■ 2+11 = بحر

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: يوهانس كيبلر

حول العالم

زوليه يتعرّض لتمزّق في اربطة الركبة

أفاد بايرن ميونيخ الألماني أن مدافعه الدولي نيكو زوليه تعرض لتمزق في أربطة ركبته اليسرى، ما اضطره لإجراء عملية جراحية، وهذا الأمر يعني غيابه عن الملاعب لفترة طويلة. وقال بايرن في حسابه على تويتر «للأسف، تعرض نيكلاس زوليه بالفعل لتمزق في الرباط الصليبي الأمامي لركبته اليسرى السبت وسيخضع لعملية جراحية في وقت لاحق اليوم» (أمس الأحد).

وأصيب زوليه بعد 10 دقائق فقط على بداية مباراة السبت التي انتهت بتعادل مخيّب أمام أوغسبورغ (2-2) في المرحلة الثامنة من الدوري الألماني. وشعر مدرب النادي البافاري الكرواتي نيكو كوفاتش بأن الإصابة خطيرة حسبما أفاد بعد اللقاء، بالقول «تبدو خطيرة. علينا انتظار الفحوص لكن يساورني شعور سيئ جداً». وأمل «ألا يكون الأمر متعلقاً بتمزق في أربطة الركبة، وإلا سنفتقد نيكلاس لفترة طويلة».

اربعة اعوام إضافية لسياكام مع تورونتو

كشفت تقارير صحافية أميركية أن الكاميروني باسكال سياكام الذي أحرز مع تورونتو رابتورز الكندي، لقب دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين في الموسم الماضي، مدّد عقده مع فريقه لأربعة أعوام، في صفقة قد تصل قيمتها إلى 130 مليون دولار. وأفادت شبكة «اي أس بي أن» الأميركية وصحيفة «تورونتو ستار» الكندية، أن اللاعب البالغ من العمر 25 عاماً، وقّع العقد الممدّد السبت، قبل يومين من انتهاء مهلة التمديد للعقد الذي يربطه بالفريق منذ عام 2016.

واختار سياكام في الموسم الماضي اللاعب الذي حقّق أفضل تقدم على مستوى الدوري، بعدما ساهم في تحقيق رابتورز بقيادة نجمه كاهي لينارد المنتقل الى لوس أنجليس كليبيرز، لقب الدوري للمرة الأولى في تاريخه، وذلك على حساب غولدن

ستايت ووريرز بطل الموسمين الماضيين. وحقّق اللاعب الكاميروني ما معدله 19,8 نقطة و7,5 متابعات و3,7 تمريرات حاسمة في المباراة مع رابتورز في موسم 2018-2019.

ويتوقع أن يكون دور سياكام أكبر في صفوف رابتورز في حملة الدفاع عن اللقب مع انطلاق موسم 2019-2020 الأسبوع المقبل، لاسيما بعد انتقال لينارد إلى صفوف فريق مدينة لوس أنجليس. ويدخل مفعول العقد الممدّد لسياكام بعد نهاية الموسم الجديد.

سوريا

انجز مسلحو «قسد» انسحاباً كاملاً من مدينة رأس العين الحدودية في ريف الحسكة لصالح الجيش التركي وفصائل «الجيش الوطني»، في وقت يواصل فيه الاميركيون خروجهم من الأراضي السورية. تطوّرات تفتح الباب على دور روسي أكبر في التنسيق بين انقرة والقوى الكردية، يفترض ان يتضح بعضٌ من معالمه ومآلاته في خلال الساعات المقبلة

«قسد» تنسحب من رأس العين: ترقبٌ للقاء بوتين - أردوغان

تقرير

«الأخبار» داخل قاعدة أميركية

تبدو آثار الدمار واضحة في عدد من غرف السكن الجاهزة، في نقطة أميركية في بلدة قصر يلد شمال تل تمر في ريف الحسكة الغربي، بعدما فخّخها الأميركيون ودمروا الأجزاء التي كانوا يستخدمونها كمقرّ قيادة. وتُبيّن الجولة في تلك القاعدة، التي باتت نقطة تمركز جديدة للجيش السوري، حجم التحصينات الكبيرة التي تم استحداثها في النقطة، ووجود حقول للرمايا، ومعدّات خاصة بشحن الطائرات المروحية. ويقول ضابط في الجيش السوري إن «سيطرة الجيش على هذه النقطة تحمل رمزية الانتصار العسكري والسياسي»، مضيفاً أن «وجودهم هنا يعني أن صمود الجيش والقيادة السورية أجبر المحتلّين على الاندحار». مؤكداً «عزم الجيش على طرد المحتلين ودحر أدواتهم الإرهابية حتى استعادة كامل الجغرافيا السورية».

وأثبتت واشنطن سحب كامل قواتها من محافظتي حلب والحسكة، بعدما انسحب آخر رتل أميركي من مطار صرين باتجاه الحدود السورية العراقية. كما دخلت أكثر من 100 آلية فارغة، برفقة مروحيتين و6 عربات همر، من حدود شمال العراق باتجاه ريف الحسكة لإخلاء القواعد في ريف الحسكة الغربي. وتفيد مصادر محلية «الأخبار» بأن «أكثر من 50 آلية شوهدت ليل أمس تَعبر من جبل عبد العزيز باتجاه الحدود العراقية مُحمّلة بمعدات لوجستية وعتاد وآليات وأسلحة»، بينما تجمّعت آليات أخرى في نقطة اللايف ستون، في سدّ الحسكة الغربي، تمهيداً لانسحابها من كامل النقطة. وترجّح مصادر ميدانية لـ«الأخبار» أن «يُنجَز الانسحاب الأميركي بشكل كامل خلال هذا الأسبوع». لافتاً إلى أن «الأميركيين يعمدون إلى تفخيخ مقارّهم وتفجيرها قبل إتمام الانسحاب من أي قاعدة أو نقطة تمركز»، متابعاً أن «الأميركيين يعملون على نقل مسلحين خطرين من داعش من سجون الحسكة والمالكية والشدادي باتجاه الحدود العراقية، مع نقل عدد من العوائل من مخيم الهول». وتعرب المصادر عن اعتقادها بأن «واشنطن تنقل بعض عملائها من الدواعش من السجون لضمان عدم كشف أيّ أسرار تتعلق بهم، في حال وقعوا في يد دمشق أو موسكو».

تودي السيطرة التركية على راس العين الى قطع اهم طريق يربط مناطق «الإدارة الذاتية» الكردية بعضها ببعض (أ ف ب)

الحسكة - **أيهم مرعي**

بأسرع مما كان متوقعاً، وبعد 12 يوماً من بدء الهجوم التركي، أنجزت «قوات سوريا الديموقراطية» انسحاباً كاملاً من مدينة رأس العين في ريف الحسكة، لتدخلها فصائل «الجيش الحر» الموالية لأنقرة، في ما اعتُبر إتماماً للمرحلة الأولى من الهجوم الذي يستهدف المنطقة الممتدة بين رأس العين وتل أبيض. وجاء انسحاب «قسد» من رأس العين بعد تنسيق ميداني مع الجانب الأميركي، وفق اتفاق وقف إطلاق النار الذي أعلن عنه منذ 3 أيام، وتضمّن السماح لتركيا بالسيطرة على المدينة الحدودية، وإلزام القوات الكردية بالانسحاب من منطقة العمليات العسكرية التركية.

وتؤدي السيطرة التركية على رأس العين إلى قطع أهم طريق يربط مناطق «الإدارة الذاتية» الكردية في محافظتَي الحسكة ودير الزور، بمناطقها في الرقة وريف حلب، ليبقى طريق الرقة القديم (طريق أبيض) يربط بعضها بالبعض الآخر. كما أن دخول المدينة يعني السيطرة على أكثر من 160 كلم بين رأس العين وأطراف عين عيسى، وبعمق يتراوح بين 20 و30 كلم، بما فيه الطريق الدولي من عالية في ريف الحسكة حتى أطراف مدينة عين عيسى غرباً. ويؤشر انسحاب «قسد» من رأس العين إلى استمرار رغبة القوى الكردية في التنسيق مع الولايات المتحدة، على رغم تتالي مؤشرات الانسحاب الأميركي الكامل من الأراضي السورية. وقال القائد العام لـ«قسد»، مظلوم عبدي، لوسائل إعلام فرنسية، إن «قواتهم ترغب في استمرار وجود الدور الأميركي في سوريا لخلق توازن على الأرض»، معتبراً أن «قواتهم اضطرت إلى التنسيق مع النظام وروسيا بعد إعلان الانسحاب الأميركي»، لافتاً إلى «تمسّكهم بخصوصية قواتهم كجزء من منظومة الدولة السورية من خلال تحالف كامل مع الحكومة السورية، واستمرارها في التعويل على الجانب الأميركي في حفظ بعض مكاسبها السياسية والعسكرية. لكن السعي الكردي إلى التنسيق على جبهتَين متضادتَين، الأولى مع واشنطن ومن خلالها مع أنقرة، والثانية مع دمشق وموسكو، يهدّد بخسارة المزيد من الأراضي لصالح الأتراك، إذ تفيد المعطيات الميدانية بقيام الأتراك بالدفع بتعزيزات باتجاه مدينة الدرباسية الحدودية وكامل الشريط الحدودي باتجاه رأس العين، ما يهدد بتجدّد العملية العسكرية بعد انتهاء فترة تعليقها يوم غد الثلاثاء. وفي هذا السياق، تؤكد مصادر مطلعة على مسار المحادثات بين الأكراد وروسيا، لـ«الأخبار»، أن «الأكراد يصرّون على أن يكون الوجود العسكري للجيش السوري رمزياً ومحدوداً، مع استمرار القوة العسكرية لقواتهم في المنطقة»، لافتاً إلى أن «هذا الموقف غير مقبول من الأتراك، الذين يصرّون على إخلاء عسكري وسياسي كامل لقسد والإدارة الذاتية على كامل الشريط الحدودي». ويضيف المصدر أن «الأكراد رفضوا انتشار الجيش السوري في مدينة اليعربية ومعبرها الحدودي مع العراق»، متابعاً أن «دخول الجيش السوري إلى الشريط الحدودي من المالكية حتى الدرباسية كان محسوماً، لولا استمرار الأكراد في التعويل على الأميركيين».

> يرجّح أن تكون الـ48 ساعة المقبلة حاسمة لجهة تجدّد العملية العسكرية التركية من عدمه

استمرار عملها في مناطق وجودها وبإشراف جيش النظام السوري». وربّما تؤشر هذه التصريحات إلى عدم استعجال القوى الكردية إتمام

إزاء ذلك، يرجّح أن تكون الـ48 ساعة المقبلة حاسمة لجهة تجدّد العملية العسكرية التركية من عدمه، إذ إن تلك الساعات ستشهد لقاءين مهمّين: الأول بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان، والثاني بين قيادات عسكرية روسية وقادة أكراد في القامشلي. ومن المتوقّع أن تتحوّل مهمة التنسيق بين أنقرة والأكراد إلى الجانب الروسي، بعد أن ينجز «التحالف الدولي» انسحابه، ما سيكون حاسماً لجهة فتح جبهات عسكرية، أو انتشار الجيش السوري على كامل الشريط الحدودي من المالكية حتى الدرباسية بطول قرابة 240 كلم. كذلك، يتوقع أن يشهد هذا الأسبوع وصول فرق الشرطة العسكرية الروسية للانتشار في محافظة الحسكة، في خطوة ستشكّل أول ظهور لها في هذه المحافظة منذ بداية الحرب على سوريا. وسيعني هذا الانتشار تحوّل مناطق شرق وشمال سوريا إلى مناطق نفوذ لموسكو، التي ستكون اللاعب الرئيس في التنسيق بين مختلف الأطراف، علماً بأنها دائماً ما تؤكد حرصها على إنجاز تسليم سلمي لتلك المناطق إلى الدولة السورية. وترجّح مصادر سورية متعددة أن يعمد الروس إلى «دمج الأكراد في الجيش العسكري للجيش السوري، من خلال الفيلق الخامس التطوعي، في استنساخ لتجارب سابقة في المنطقة الجنوبية». لكن مصدراً كردياً يرفض في حديث إلى «الأخبار» أيّ دمج عسكري مع الجيش السوري، مؤكداً أن «لا تنازل عن ضرورة الحفاظ على الدور العسكري وخصوصية قوات قسد والأسايش بالتنسيق مع الحكومة السورية».

اليمن

انفراجة مؤقتة في أزمة المشتقات النفطية

مع إفراج «التحالف» عن 6 سفن محمّلة بالمشتقات النفطية، تنفرج الأزمة التي شهدتها المحافظات الخاضعة لسيطرة «أنصار الله» على مدى الأسابيع الماضية، والتي كادت تتسبّب بتوقف القطاعات الحيوية. انفراجةٌ لا يبدو أنها ستدوم طويلاً في ظلّ استمرار احتجاز 5 سفن أخرى، والتهديد بمنع إدخال أيّ واردات إلى ميناء الحديدة

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

نجحت ضغوط محلية ودولية في الإفراج عن ستّ سفن مُحمّلة بالمشتقات النفطية احتجزها تحالف العدوان لأكثر من 50 يوماً قبالة جيبوتي، ومنع وصولها إلى ميناء الحديدة، من دون أي مبرر، مُتعمّداً اختلاق أزمة حادّة في الوقود كادت توقف الحياة في المناطق الواقعة تحت سيطرة «أنصار الله». وفور وصول السفن المُفرَج عنها، أعلنت شركة النفط اليمنية حالة الاستنفار، وسارعت إلى تموين العاصمة صنعاء والمحافظات الأخرى بكميات كبيرة كانت كفيلة بإنهاء مظاهر أزمة المشتقات النفطية التي عاشتها المحافظات الشمالية على مدى الأسابيع الماضية، وضاعفت معاناة الملايين من اليمنيين.

تحالف العدوان، الذي لا يزال يحتجز خمس سفن من أصل 11 سفينة، تنصّل كعادته من جريمة تشديد الحصار، التي أدت إلى توقف العديد من المستشفيات ومصانع الدواء عن العمل، وتراكم النفايات في الشوارع العامة. لكن «التحالف»، وبعدما فشل في تبرير تلك الجريمة باتهام «أنصار الله» باستخدام موانئ الحديدة لأغراض عسكرية، وجّه حكومة الرئيس المستقيل، عبد ربه منصور هادي، بتصدّر المشهد وإعلان تحمّل المسؤولية عن تبعات حجز السفن. هكذا، وبعد أيام على تأكيد مصدر مسؤول في اللجنة الاقتصادية في عدن أن لا علاقة للجنة بحجز السفن، تقدّمت وزارة الخارجية في حكومة هادي، الثلاثاء الماضي، من الرياض، وبصورة مفاجئة، بما سمّته «مبادرة» للإفراج عن 10 سفن محمّلة بالمشتقات النفطية. وجاءت هذه «المبادرة» قبيل موعد تقديم المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، إحاطته إلى مجلس الأمن الدولي، حيث شكر الرياض على تعاطيها الإيجابي، مدّعياً أن الحصار قد انتهى، مُخالفاً بذلك إفادة وكيل الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، مارك لوكوك، الذي تخوّف من تأثير أزمة المشتقات النفطية على الجهود الإنسانية للمنظمة الدولية في اليمن.

حكومة هادي برّرت جريمة احتجاز السفن في رسالة إلى الأمم المتحدة، الأسبوع الماضي، برفض سلطات صنعاء تنفيذ القرارات الصادرة عنها بخصوص تنظيم استيراد المشتقات النفطية، قائلة إن هذه الخطوة تستهدف الضغط على حكومة الإنقاذ

> حكومة هادي تحاول اختلاق ذرائع جديدة لتبرير احتجاز السفن خلال الأيام المقبلة

لتسليم إيرادات ميناء الحديدة لصرفها كرواتب لموظفي الدولة. ادّعاءٌ يناقض توجيه «المجلس السياسي الأعلى»، في أيار/ مايو الماضي، بتوريد إيرادات موانئ البحر الأحمر الثلاثة إلى حساب مرتبات موظفي الدولة في فرع البنك المركزي اليمني في مدينة الحديدة، ووضع ذلك الحساب تحت رقابة الأمم المتحدة، على أن يقوم الطرف الآخر من خلاله بتغطية العجز المالي وصرف رواتب الموظفين من دون استثناء وفق كشوفات الأجور والرواتب للعام 2014. وتنفيذاً للتوجيهات المذكورة، صدر قبل شهرين القرار الرقم 49 بفتح حساب في فرع البنك المركزي في الحديدة، يتمّ توريد إيرادات موانئ المحافظة إليه، في خطوة أحرجت حكومة هادي وأثارت السخط عليها بعدما حاولت إجبار تجار المشتقات النفطية على دفع تلك الإيرادات في عرض البحر، وتوريدها إلى البنك الأهلي السعودي بالعملة الصعبة.

حكومة هادي، التي ادّعت أن الإفراج عن عشر سفن محتجَزة يأتي لتخفيف معاناة الشعب اليمني، عادت أواخر الأسبوع الماضي وأعلنت عن التصريح لـ8 سفن فقط بالدخول، لتُلحق بذلك حديثاً مغلوطاً عن التمكن من انتزاع إيرادات الضرائب والجمارك في الحديدة من «أنصار الله» وفق اتفاق ثنائي غير مباشر. وتوقّع وصول تلك الإيرادات من الميناء خلال الفترة المقبلة. وهو ما تم نفيه من قِبَل مصدر مسؤول في اللجنة الاقتصادية العليا في صنعاء، أوضح في حديث إلى «الأخبار» أن عملية الإفراج عن السفن جاءت نتيجة جهود كبيرة بُذلت من قِبَل وزارة الخارجية في صنعاء، والوفد الوطني المفاوض في سلطنة عمان، والذي التقى خلال الفترة القصيرة الماضية بسفراء عدد من الدول كفرنسا وبريطانيا والصين، إضافة إلى المبعوث الأممي. وأشار المصدر إلى أن «صنعاء تتمسّك بموقفها الثابت إزاء اتفاق استوكهولم بشأن الحديدة»، موضحاً أن «خطوة فتح حساب لتوريد إيرادات الموانئ لصالح رواتب موظفي الدولة جاءت وفق الاتفاق غير القابل للانتقاء والتجزئة، وعلى الطرف الآخر أن يقوم بتغطية العجز في ذلك الحساب، انطلاقاً من المسؤولية الوطنية والأخلاقية والدينية تجاه الموظفين الذين يعانون من عقاب جماعي مشين منذ أكثر من ثلاث سنوات، في ظلّ سيطرة حكومة هادي على الإيرادات العامة في المحافظات الخارجة عن سيطرة الجيش واللجان الشعبية، والتي كانت تغطي أكثر من 75% من الموازنة العامة للدولة قبل العدوان».

وعلى رغم انفراج الأزمة في العاصمة صنعاء والمحافظات الأخرى أمس الأحد، وعودة الحركة التجارية والصناعية والخدمية إلى وضعها الطبيعي، إلا أن حكومة هادي تحاول اختلاق ذرائع جديدة لتبرير احتجاز السفن خلال الأيام المقبلة. فبعد دخول السفن إلى ميناء الحديدة بساعات، أصدرت اللجنة الاقتصادية في عدن بياناً جديداً اتهمت فيه صنعاء بمنع التجار من التقيّد بقرارات حكومة هادي المُنظّمة للاستيراد، مهدّدةً بمنع دخول أيّ واردات إلى ميناء الحديدة. وردّت النقابة العامة لمستوردي المشتقات النفطية في صنعاء على ذلك بنفي تعرّض أعضائها لأيّ ضغوط من قِبَل صنعاء، متّهمة «اقتصادية عدن» بمحاولة احتكار الموانئ والابتزاز وفرض رسوم غير قانونية والتعامل مع أعضائها من منطلق سياسي. وأكدت أنها توصلت إلى اقتناع بعدم التعامل مع تلك اللجنة، بعدما ثبت عدم حياديتها وتنفيذها أجندة سياسية لصالح العدوان، مطالبة الأمم المتحدة بالتدخل العاجل لوقف انتهاكاتها، ورفع جميع القيود التي تفرضها على شحنات الوقود.

ادت الازمة إلى توقف العديد من المستشفيات ومصانع الدواء عن العمل (أ ف ب)

السودان

ذكرى «21 أكتوبر» تجدّد الخلافات: الإسلاميون يتظاهرون ضد السلطة الانتقالية

يمكن ان تفجّر ذكرى ثورة «21 أكتوبر» اليوم مصادمات جديدة في ساحة مشحونة سياسياً بعد تمايز الإسلاميين وبعض الحركات المجاورة لهم عن «الحرية والتغيير» و«تجمع المهنيين». وثمّة خطير يمكن ان يلعب عليه العسكريون، خاصة ان الإسلاميين اختاروا التظاهر امام مقرّ قيادة الجيش

الخرطوم ـ **فاطمة المبارك**

يتجدد الصراع في الساحة السودانية هذه الأيام حول قضايا كثيرة، كان آخرها بعد تكفير وزيرة الشباب والرياضة، ولاء عصام البوشي، بسبب تنظيمها أول دوري كرة قدم للنساء إحياء ذكرى «ثورة أكتوبر» 1964 التي أسقطت حكم العسكر برئاسة الرئيس الأسبق إبراهيم عبود، والتي مثلت روحاً للثورة السودانية الحالية. هذا الخلاف الجديد تتصدّره قوى «إعلان الحرية والتغيير» كممثلة عن السلطة، في مقابل تنظيمات محسوبة على الإسلاميين.

واندلعت في جامعة الأزهري في مدينة الخرطوم ـ بحري اشتباكات بين طلاب الحركة الإسلامية وخصومهم، لتنتهي بعدد من الجرحى، حالات بعضهم حرجة، وهو ما ينذر بمواجهات شبيهة إذا تقابلت مسيرات إحياء «أكتوبر». فالحزب الشيوعي و«تجمع المهنيين» ولجان الأحياء (ممثلين عن «الحرية والتغيير») أعلنوا عزمهم على تسيير ثلاث مسيرات سلمية في ثلاث مدن رئيسة هي الخرطوم وأم درمان وبحري، للمطالبة بـ«تنظيف مفاصل الدولة، وحلّ حزب المؤتمر الوطني، وتطبيق العدالة واستكمال الثورة». وعلى الضفة المقابلة، أعلنت أحزاب وجماعات إسلامية في بيان مشترك تبنّيها مسيرة 21 أكتوبر، وإصرارها على الاعتصام أمام القيادة العامة للجيش. وهذه الأحزاب هي «جماعة أنصار السنة المحمدية» و«المؤتمر الشعبي» و«مجاهدو قوات الدفاع الشعبي» و«المنهج السلفي في السودان» و«تيار أنصار الشريعة» و«المؤتمر الوطني» و«الحركة الإسلامية السودانية».

وفيما عاد «المؤتمر الشعبي» وتبرّأ من تلك الدعوة، كشفت مصادر أن قيادات من «الشعبي» و«الوطني» تنوي المشاركة في موكب الإسلاميين. وأشار القيادي في «المؤتمر الشعبي»، عمار السجاد، إلى أنه دعا بصورة فردية إلى المشاركة في المسيرة أمام قيادة الجيش بعد تبرؤ حزبه من الدعوة، مضيفاً في حديث إلى «الأخبار» أن دعوته تخصّ الناشطين والثوار وليست لها صلة بملیونية «الحرية والتغيير». وتابع السجاد: «نريد تصحيح مسار ثورة 19 ديسمبر التي أسقطت حكم عمر البشير... الثورة اختطفها الحرية والتغيير وتجمع المهنيين وتمت محاصصتها مع المجلس العسكري، ولذلك لا بد من تحديد الدعوة في ذكرى 21 أكتوبر لنقول للثوار إن الثورة لم تسقط بعد، وإن العساكر لا يزالون مسيطرين». وزاد السجاد: «نريد أن نلفت انتباه أهل السلطة إلى التزام معايير الكفاءة في الاختيار للمناصب»، و«تبدو بعض الأهداف التي رفعها الإسلاميون متشابهة مع أهداف المسيرة المقابلة، ومنها القصاص للشهداء ومعالجة الجرحى والبحث عن المفقودين».

من جهته، رأى المتحدث باسم «الحرية والتغيير»، وجدي صالح، أن التظاهر أمام القيادة العامة «مناهض لأهداف الثورة»، لأن «الحكومة (الحالية) مدنية ولا يوجد مبرر للذهاب إلى الجيش». جاء ذلك في وقت أفادت فيه مصادر بأن هناك اختلافاً بين مكونات «الحرية والتغيير» نفسها حول هذه المليونية؛ ففي وقت أكدت فيه غالبية المكونات، ومنها «تجمع المهنيين»، دعوة أنصارها إلى الخروج اليوم، أبدى نائب رئيس حزب «الأمة القومي»، الفريق صديق إسماعيل، تحفظه على المسيرة. وفي هذا الإطار، رأى إسماعيل، في حدث إلى «الأخبار»، أن «الثورة الحالية أسست لحكم انتقالي تحيط به ظروف داخلية وخارجية تُهدد استمرارية هذه المرحلة ونجاحها، ومن ضمنها التجمعات التي تتحدث عن شعارات إصلاح ومراجعات لكنها تنخر في أسس المرحلة الانتقالية... رأينا هو التفكير في عمل أكثر إيجابية يدعم مؤسسات الفترة الانتقالية، وسدّ الطريق أمام تجمعات تتسبب في الفوضى».

> هناك خلافٌ حتى بين مكوّنات «الحرية والتغيير» على التظاهر

ومما يشير إلى أن «الحرية والتغيير» لم تكن متفقة في البداية على الدعوة إلى المسيرة، هو أن المبادرة خرجت من «الحزب الشيوعي»، الذي قرر الاحتفال بهذه المناسبة استكمالاً لشعارات الثورة، وللضغط من أجل تكوين «لجنة دولية مستقلة في قضية فضّ اعتصام القيادة»، ثم جاء قرار بقية القوى. لكن القيادي في «الشيوعي»، عضو «الحرية والتغيير»، صديق يوسف، أوضح أن «الحرية والتغيير مجتمعة قررت الاحتفال بذكرى ثورة أكتوبر، وأعلنت برنامجها الخاص بنقاط التجمع» في المدن الثلاث، مضيفاً: «ستطالب هذه المواكب باستعجال حلّ المؤتمر الوطني، ومحاكمة رموزه، وتفعيل لجان التحقيق في مجزرة القيادة العامة». وبينما أشار القيادي في «تجمع المهنيين»، أحمد ربيع، إلى أن الهدف من مسيرات اليوم هو «إحياء ذكرى الثورة»، بيّن عضو لجنة العمل الميداني في «الحرية والتغيير»، شريف محمد عثمان، أن فعاليات الاحتفال ستكون في خمسة مواقع في ولاية الخرطوم، وأن وزير الإعلام في الحكومة الانتقالية، فيصل محمد صالح، سيتحدث بنفسه في مسيرة الخرطوم بحري.

إلى ذلك، أصدر الجيش في وقت متأخر أمس بياناً طالب فيه بـ«إبعاد المواقع العسكرية عن التظاهرات والمسيرات والمواكب السياسية»، قائلاً إنه سيغلق شارع الجيش (الطابية) اليوم من السابعة صباحاً حتى الخامسة مساء. وطالب البيان المتظاهرين بـ«الابتعاد عن نقاط التأمين التي ستكون على شارع الجيش والنقاط الفرعية على الطرق المؤدية إليه».

بريطانيا تلقّى رئيس الوزراء البريطاني هزيمة قاسية في مجلس العموم، بعد خسارته تصويتاً على مشروع قرار سعى من خلاله إلى تأجيل النظر في الاتفاق الذي توصّل إليه مع بروكسل الأسبوع الماضي. وذلك كي يتسنّى للبرلمان الاطلاع على تفاصيله والتداول في شأنه، قبل التصويت عليه بصيغة نهائية. خسارةٌ فرضت على الحكومة الطلب رسمياً إلى الاتحاد الأوروبي تمديد مهلة موعد «بريكست» تحت طائلة الملاحقة القانونية

البرلمان يستعيد المبادرة: «بريكست» نحو تمديد جديد

متظاهرون في لندن يحملون لافتة كُتب عليها: «لن نتخلى عن الاتحاد الأوروبي أبداً» (أ ف ب)

لندن ــ **سعيد محمد**

عشرات آلاف البريطانيين خرجوا، أول من أمس، للتظاهر في قلب لندن وجوار مقرّ البرلمان (ويستمنستر) ضدّ مشروع الاتفاق الذي توصّل إليه رئيس الوزراء، بوريس جونسون، خلال اجتماعه، الخميس الماضي، مع نظرائه الأوروبيين في بروكسل لمناقشة تفاصيل إنهاء عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي. في هذه الأثناء، كان مجلس العموم يعقد جلسة استثنائية، انتهت بعد مناقشات عاصفة إلى اعتماد قرار (بغالبية 326 صوتاً مقابل 306) يتأجيل التصويت على مشروع جونسون، إفساحاً في المجال أمام البرلمان لدراسة تفاصيله. قرارٌ يستدعي، قانونياً، طلب الحكومة من بروكسل تأجيل مهلة التوصل إلى اتفاق نهائي حول تفاصيل «بريكست»، ويفرض على رئيسها العودة إلى البرلمان خلال ثلاثة أيام لتقديم خطة بديلة.

البرلمان المنشطر بين معسكرين تجاه مسالة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، نجح في استعادة السيطرة من سلطة تنفيذية يهيمن عليها عتاة «بريكست» في «حزب المحافظين»، وتسعى إلى حرق المراحل لتنفيذ طلاق نهائي مع الاتحاد قبل انتهاء المهلة المحدّدة في 31 تشرين الأول/ أكتوبر الجاري. وفي الحقيقة، لن يكون هناك اتفاق ذو قيمة ما لم يصادق عليه البرلمان، وهو ما حاول جونسون التحايل عليه عبر محاولته الفاشلة تعليق جلسات مجلس العموم، وحشد تأييد يمين المجلس لقبول مشروع اتفاقه من دون تمحيص.

هزيمة جونسون الجديدة هذه، والتي تُضاف إلى سلسلة هزائم متتالية تلقّاها في المجلس منذ تولّيه السلطة قبل 88 يوماً، وضعته وحزبَه الحاكم في موقف سياسي وتقني لا يحسدان عليه. وفي تصريحات متسرّعة له بعد الجلسة الاستثنائية، عبّر رئيس الوزراء البريطاني عن رفضه الطلب إلى بروكسل، مجدداً، تمديد مهلة «بريكست»، قبل أن يُوجّه رسالة في هذا الشأن إلى رئيس المفوضية الأوروبية، دونالد توسك، إثر نصيحة عاجلة من مستشاريه القانونيين، تفادياً لملاحقته قضائياً، وفق قانون أقرّ أخيراً. توسك، من جهته، أعلن أنه تسلّم طلب التمديد، وأنه سيعرضه على مجلس سفراء دول الاتحاد (أمس)، في انتظار أن يحصل على موقف

> **اضاعت الكتل السياسية فرصاً تاريخية عديدة للتوحّد حول إسقاط الحكومة**

من القادة الأوروبيين (27 دولة) خلال أيام. لكن الإشارات الأولية من برلين وبروكسل ودبلن (والأخيرة معنية تحديداً بسبب عقدة الحدود الإيرلندية الأصعب في مفاوضات الاتحاد الأوروبي، بينما وعد «بريكست»)، والتصريحات المتقاطعة للسياسيين، أنبأت جميعها بوجود توجّه لقبول التمديد، أقلّه حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر.

يميل المراقبون في لندن إلى الاعتقاد بأن جونسون سيناور مجدداً خلال الأسبوع الجاري لإقناع مجلس العموم بالتصويت على مشروع اتفاق «بريكست» كما هو، موزّعاً لأجل ذلك الوعود البرّاقة والمتناقضة أحياناً على الأفرقاء السياسيين. وهو وعد نواب «حزب العمّال» المعارض، مثلاً، بحماية حقوق العمّال البريطانيين بعد «بريكست»، وعدم التراجع عن مكتسباتهم القانونية وفق نظام الاتحاد الأوروبي، بينما وعد عتاة «البريكستيين» بقطيعة تامة مع تشريعات بروكسل، وتحرير قطاعات المال والخدمات من الرقابة اللصيقة. لكن من الواضح الآن أن أجندة الرجل لا تخرج عن توجّه نخبوي الطابع يسعى إلى إدارة بريطانيا ظهرها للتكتل الأوروبي، والتشبيك المعمّق مع واشنطن اقتصادياً وسياسياً.

لا يمتلك بوريس جونسون أيّ تفويض حقيقي من مواطنيه للتصرف في مسألة على هذه الدرجة من الخطورة، وخاصة في ظلّ التبعات المتوقعة على اقتصاد البلاد ومستقبلها. وتبدو مناوراته السياسية متهوّرة وغير قانونية، ومهينة لمجلس العموم. وهو يحتفظ بمقعد رئيس الوزراء بفضل غالبية هشّة حصل عليها حزبه إثر انتخابات مبكرة في عام 2017، حين تحالف مع «حزب الديموقراطيين الوحدويين» (يميني متطرّف في إقليم إيرلندا الشمالية)، والذي يمتلك بضعة مقاعد قليلة في البرلمان. كما أن مشروع الاتفاق الذي حصّله الرئيس العتيد من بروكسل يتضمّن، إلى الأعراض الجانبية السلبية الكثيرة اقتصادياً واجتماعياً وقانونياً ولوجستياً، بذرة تفكّك المملكة المتحدة، وانفضاض الأقاليم الخاضعة لحكم الملكة عنها واحداً تلو الآخر. إذ يُبقي، عملياً، إقليم إيرلندا الشمالية تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، ولكن أقرب إلى دبلن. وتسعى الأخيرة، من دون كلل، إلى إعادة توحيد الجزيرة الإيرلندية وإنهاء الوجود البريطاني فيها إلى الأبد، وتلك مسألة تثير حفيظة إقليميّ اسكتلندا وويلز اللذين صوتت غالبية سكانهما لمصلحة البقاء في التكتّل الأوروبي، وإنْ تطلّب ذلك استقلالهما السياسي.

إلا أن كل هذه الفوضى الغامرة والهزائم المتكررة لرئيس وزراء ضعيف لا تعني بالضرورة أن المعارضة في بريطانيا قادرة على استعادة المبادرة وفرض إيقاعها على الأحداث، علماً بأن العراقيل التشريعية التي وضعها البرلمان في وجه جونسون جاءت من نوّاب أفراد، بعضهم مؤيّد بالفعل لـ«بريكست»، لكنه يريد التوصل إلى اتفاق طلاق منظّم مع بروكسل. وقد أضاعت الكتل السياسية فرصاً تاريخية عديدة للتوحّد حول إسقاط الحكومة ونقل صلاحيات التفاوض على «بريكست» إلى جيريمي كوربن، زعيم أكبرها («حزب العمّال» 263 نائباً)، ولو من خلال حكومة مؤقتة. وليس في الأفق ما يشير إلى حدوث اختراق رئيس في هذا الإطار خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

تتبقى بين يدي جونسون، راهناً، في حال فشله في إقناع البرلمان بالتصديق على مشروع اتفاقه بداية الأسبوع المقبل، ورقة أخيرة لاستعادة السيطرة من ويسمنستر، وذلك عبر طرحه الاتفاق للتصويت الشعبي المباشر. لكن تلك مقامرة كبرى في ظلّ تحوّل في مزاج الجمهور البريطاني في شأن «بريكست»، كما يُقرأ من نتائج 75 من مجموع 76 استطلاعاً للرأي العام، أجريت منذ استفتاء عام 2016 الذي صوّتت فيه غالبية ضئيلة (أقلّ من 52%) لمغادرة الاتحاد. ولعلّ مشهد مغادرة بعض النواب من عتاة «بريكست» مقرّ البرلمان بحماية رجال الشرطة بعد انتهاء الجلسة الاستثنائية، يشير إلى أن المخرج الوحيد الممكن للنخبة البريطانية الحاكمة من هذه الأزمة المعقّدة قد يكون في حلّ الحكومة القائمة، والدعوة إلى انتخابات مبكرة عاجلة علّها تمنح أحد الأطراف شرعية كافية لإدارة الأزمة.

تقرير

«النهضة» تعلن خطّتها: رئاسة الحكومة لنا

أعلنت حركة «النهضة» عن الخطوط العامة التي ستتبناها في تشكيل الحكومة، بصفتها صاحبة أكبر كتلة برلمانية، وأكدت رغبتها في ترؤس الحكومة والتحالف مع القوى «المساندة للثورة». في المقابل، لم يعتبر أي تكتل برلماني - بخلاف «ائتلاف الكرامة» - عن رغبته في التحالف مع «النهضة»

أصدرت حركة «النهضة» الإسلامية، أمس، بياناً بشأن اجتماع «مجلس الشورى» الخاص بها المنعقد يوم السبت، كما نظّمت ندوة صحافية لشرح نقاطه. ومن أهم النقاط الواردة في البيان، «تحمل الحركة مسؤولية تشكيل الحكومة وترؤسها»، ويكون ذلك عبر السعي إلى «تعميق الحوار مع مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، على قاعدة برنامج يضمن لها حزاماً سياسياً واسعاً»، مع الأخذ في الاعتبار «التزام الحركة بوعودها الانتخابية».

تشير الجملة الأخيرة إلى مجموع الوعود التي قدمتها «النهضة» خلال حملتها، ومن ضمنها حزمة مشاريع من بينها تنظيم جمع وتوزيع الزكاة، لكنها تشير أيضاً إلى تعهّدها بعدم التحالف مع حزبَي «قلب تونس» و«الحزب الدستوري الحر»، وفق ما شرح أمس رئيس مجلس شورى الحركة، عبد الكريم الهاروني، في ندوة صحافية. الهاروني برّر عدم الرغبة في التحالف مع هذين الحزبين بشبهات الفساد التي تلاحق الأول، وخصوصاً زعيمه نبيل القروي، والارتباط بنظام زين بن علي وبرامجه في ما يخص الثاني، مع الإشارة إلى أن كليهما رفضا مبكراً التواصل مع «النهضة»، وأعلنا أنهما سيكونان في المعارضة.

وتتجه الحركة، وفق الهاروني، إلى تشكيل «لجنة تفاوض» يرأسها راشد الغنوشي، تتولى الحديث مع الأطراف السياسية التي تريد أن «تُساند الثورة وتكافح الفساد وتحمي المسار الديموقراطي». أما عن الشخصية المرشحة لقيادة

> **تتجه الحركة إلى تشكيل «لجنة تفاوض» مع الأطراف السياسية يراسها الغنوشي**

الحكومة، فيقول الهاروني إن قانون الحركة يعطي الأولوية لتعيين رئيسها، أي الغنوشي، من ناحية المبدأ، لكن المؤسسات هي التي ستختار المرشح، رافضاً الحديث عن أي اسم محدّد.

وتستوجب المصادقة على الحكومة في البرلمان تحصيل أغلبية 109 أصوات من بين 217 صوتاً في المجلس النيابي، لا تملك «النهضة» منها سوى 52 صوتاً بناءً على عدد نوابها، يضاف إليها 21 صوتاً من «ائتلاف الكرامة» الذي رحّب بالتحالف معها. ترتبط المعضلة إذاً بتحصيل بقية الأصوات اللازمة للحصول على الأغلبية، خصوصاً وأن الأحزاب التي تعوّل «النهضة» على التحالف معها تضع شروطاً مشدّدة، أو تفضّل التموضع في المعارضة.

مبكراً، أعلن حزب «التيار الديموقراطي»، الحاصل على 22 مقعداً في البرلمان، أنه في صف المعارضة مبدئياً، لكنه لم يستبعد المشاركة في الحكومة بشرط الحصول على وزارات العدل والداخلية والإصلاح الإداري، مع تفضيل اختيار رئيس حكومة مستقل ووجود برنامج واضح للحُكم. ويبرّر «التيار» هذه الشروط بانعدام ثقته بـ«النهضة» التي يتهمها بالعمل على تكوين جماعات تابعة لها داخل مؤسسات الدولة الحسّاسة. مع ذلك، تطوّر الموقف أخيراً، إذ أعلن الحزب أنه مستعد للتصويت لصالح الحكومة من دون المشاركة فيها، فقط من

«النهضة»: من حقّ الحركة التي فازت بالانتخابات التشريعية أن تقود الحكومة (الأناضول)

أجل عدم تعطيل البلاد، مع الالتزام بالمعارضة.

من ناحيتها، لا ترى «حركة الشعب»، الحاصلة على 16 مقعداً، مانعاً من التموضع داخل صفوف المعارضة، كما تضع شروطاً للانخراط في الحكم. وهي تقترح تشكيل حكومة تكنوقراط مصغّرة تلتزم ببرنامج يضعه داعموها السياسيون. وبموازاة ذلك، تقترح أيضاً تشكيل ما سمّته «حكومة الرئيس»، أي أن يتولى رئيس الجمهورية، قيس سعيّد، تعيين شخصية مستقلة يثق بها على رأس الحكومة وتدعمها الأحزاب في البرلمان. مع ذلك، تبدو الحركة منقسمة، ويُنتظر أن يصدر عنها موقف نهائي موحّد.

أما حركة «تحيا تونس» (14 مقعداً)، التي يتزعّمها رئيس الحكومة الحالي، يوسف الشاهد، فيبدو موقفها ضبابياً، وإن كان أقرب إلى الالتزام بالمعارضة. لم يتحدث الشاهد نفسه عن موقفه من المشاركة في الحكم، لكن تحدث قياديون آخرون في الحركة عن ذلك. وفي تصريحات إعلامية، رأى القيادي مهدي بن غربية أنه يجب على الحركة «الابتعاد عن الحكم وتقييم تجربتها وتجربة رئيسها». أما الأمين العام للحركة، سليم العزابي، فقال، أول من أمس، على صفحته على موقع «فايسبوك»، إن «تحيا تونس ورئيسها غير معنيين بتشكيل الحكومة»، لكنه تمنى أن «ترى الحكومة الجديدة النور في أقرب وقت حتى تمسك بزمام الأمور وتضطلع بمسؤوليتها كاملة».

في مقابل هذه الضبابية والاشتراطات، ترى «النهضة» أن بإمكانها الوصول إلى تفاهم يضمن تحصيل أغلبية داخل البرلمان. وفي ندوته الصحافية أمس، لم يستبعد الهاروني أن تكون تصريحات تلك الأحزاب مناورة لـ«التأثير على التفاوض»، معرباً عن «تفهّمه» لها. ولم يضع الهاروني خطوطاً حمراء كثيرة في ما يتعلق بتشكيل الحكومة، إذ اعتبر أن المسألة الوحيدة «غير الخاضعة للتفاوض» هي وجود شخصية «نهضوية» على رأس الحكومة. ورأى أن «من حقّ الحركة التي فازت بالانتخابات التشريعية أن تقود الحكومة وأن تشكلها على أساس برنامج يضبطه الشركاء».

(الأخبار)

وفيات

إنّا لله وإنّا إليه راجعون
إنتقل إلى رحمته تعالى فقيدنا الغالي المرحوم:
الحاج حسين علي داغر
(أبو محمد)

زوجته: الحاجة أمنة قبيسي.
أبناؤه: الدكتور الحاج محمد (زوجته الحاجة وفاء شهاب)، المهندس سامي (زوجته رنا صرافينجاد)، المهندس طارق (زوجته الدكتورة رنا حمدان).
بناته: المحامية اسماء (زوجة المحامي علي حمادة)، الأستاذة فاطمة (زوجة الدكتور سميح دغيم)، الأستاذة ندى (زوجة المهندس عباس حمادة)، صفاء (زوجة السيد أحمد العجوز).
شقيقه: الحاج جميل علي داغر (أبو علي).
يُوارى الثرى في جبانة بلدته أنصار اليوم الإثنين الواقع فيه 21/10/2019 الساعة الثانية بعد الظهر.
تُصادف نهار الخميس الواقع فيه 24/10/2019 ذكرى مرور ثلاثة أيام على وفاته، وبهذه المناسبة ستُتلى عن روحه الطاهرة أيّ من الذكر الحكيم ومجلس عزاء حسيني في حسينية أنصار الساعة الرابعة بعد الظهر.
تُقبل التعازي في أنصار- حي الضيعة، وفي بيروت نهار الجمعة الواقع فيه 25/10/2019 في مركز الجمعية الإسلامية للتخصّص والتوجيه العلمي- الرملة البيضاء- قرب مديرية أمن الدولة، من الساعة الثالثة بعد الظهر وحتى الساعة مساءً.
للفقيد الرحمة ولكم طول البقاء الراضون بقضاء الله وقدره: آل داغر، قبيسي، حمادة، دغيم، عجوز وعموم أهالي أنصار.

إعلانات رسمية

إعلان
بتاريخ 2019/10/15 صدر عن محكمة تنفيذ عقود السيارات والآليات في بيروت برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري بإبلاغ المنفذ عليه سهيل أحمد العجمي بالطرق الإستثنائية عملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. الانذار التنفيذي وطلب التنفيذ ومربوطاته وقرار الحجز على السيارة رقم /133928/ن نوع هيونداي صادر بالمعامله رقم 2019/321 المقدمه من بنك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل. بوكاله المحامي جهاد أبي صالح وعليه تدعوكم هذه الدائرة الحضور شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لتبلغ الاوراق المشار اليها خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ النشر.
رئيس القلم
قاسم اللقيس

إعلان بيع بالمزاد العلني
صادر عن دائرة تنفيذ شحيم
الرئيسة مايا غازي عويدات
رقم المعاملة 2014/54
طالب التنفيذ: بنك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل/وكيله المحامي مجيد إبراهيم
المنفذ عليهما: لارا المصري وفادي الغزال
الموضوع: استنابة من دائرة تنفيذ بيروت رقم 2013/2784
تاريخ محضر وصف العقار 2015/1/27
تاريخ تسجيله: 2015/3/21
العقار المطروح للبيع: القسم B 5 من العقار رقم /2982/ برجا.
وهو عبارة عن شقة سكنية مؤلفة من مدخل وصالون وطعام وغرفتين نوم ومطبخ وحمامين وغرفة كوي وغرفة مونة وشرفة وهي منجزة منذ العام 2002.
مساحة القسم B 5 من العقار رقم /2982/ برجا هي 114 م2.
قيمة التخمين: ثمن القسم B/ 5 من العقار رقم /2982/ برجا بمبلغ 89,262/ د.أ.
بدل الطرح المقرر /53,557,2/ د.أ.
موعد المزايدة: نهار الإثنين الواقع في 2019/11/4 الساعة الحادية عشرة ظهراً أمام رئيس دائرة تنفيذ شحيم وعلى الراغب في الشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ايداع مبلغ موازٍ لبدل الطرح المقرر في صندوق المحكمة أو مصرف مقبول باسم رئيس دائرة تنفيذ شحيم وعليه اتخاذ محل إقامة ضمن نطاق الدائرة بالاضافة الى رسم الدلالة 5%.
مأمور التنفيذ
طليع شحادة

إعلان
صادر عن محكمة النبطية المدنية العقارية
غرفة الرئيس أحمد مزهر
يدعو قلم هذه المحكمة وسنداً لأحكام المادة 413 أ.م.م. المدعى عليهم مليكة رشدي المصطفى وأشرف وديانا وفادي وهالة عبد الله فياض آخر مقام معروف لهم/المغرب/ والمجهولي محل الإقامة لتبلغ الحكم الصادر في الدعوى المسجلة تحت رقم 2019/232 مدور من المدعي حيدر حسن قعفراني بوكالة المحامي سمير فياض بوجه المدعى عليهم ورثة المرحوم عبد الله فياض بموضوع إحداث حق مرور والذي ينص على الآتي:
أولاً: منح عقار الجهة المدعية رقم 646/ أنصار العقارية حقاً بالمرور عبر عقاري المدعى عليهم رقم 642 و644/ أنصار ووفقاً لاقتراح الخبير عفيف أبو زيد المحدد في تقريره المبرز بتاريخ 2018/7/10 ص 8 المعتبر جزءاً لايتجزأ من هذا الحكم وإلزام المدعي بأن يدفع للمدعى عليهم مالكي العقار رقم 642/ أنصار تعويضاً قدره 38350 دولار أميركي أو ما يعادله بالعملة اللبنانية بتاريخ الدفع وللمالكي العقار رقم 644/ أنصار تعويضاً وقدره 2070 دولاراً أميركياً أو مايعادله بالليرة اللبنانية بتاريخ الدفع وذلك بمثابة تعويض شامل عن الأضرار الناجمة عن تنفيذ حق المرور المقرر بموجب الحكم الراهن للأسباب المبينة أعلاه.
ثانياً: رد كل ما زاد أو خالف من مطالب وأسباب وشطب إشارة الدعوى عن صحائف العقارات موضوعها بعد التنفيذ وإبلاغ من يلزم.
ثالثاً: تضمين الجهة المدعى عليها بالتضامن النفقات وذلك ضمن مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا اعتبارهم مبلغين الحكم ومهلة الإستئناف 30 يوماً من تاريخ التبليغ.
رئيس القلم
محمد عاصي

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

Caritas Lebanon
إعلان عن استدراج عروض لرابطة كاريتاس لبنان
تعلن رابطة كاريتاس لبنان عن رغبتها باستدراج عروض لمناقصات شراء المعدات و الخدمات التالية:
• تأجير سيارات
• خدمات النقل
• لوازم مكتبية و قرطاسية
• حرّاس أمن
• معدات و لوازم معلوماتية
• مواد غذائية و نظافة
• مفروشات للمكاتب
لمن يرغب بالحصول والإطلاع على ملفات المناقصات التوجه إلى مركز كاريتاس لبنان – سن الفيل - شارع دكتور يوسف حجار، مبنى رابطة كاريتاس لبنان، الطابق السادس وذلك ابتداء من نهار الاثنين الواقع في ٢٠١٩/١٠/٢١ لغاية نهار الأربعاء الواقع في ٢٠١٩/١٠/٢٣، من الساعة الـ ٩:٠٠ صباحاً حتى الساعة الـ ٣:٠٠ بعد الظهر أو ارسال طلب على البريد الالكتروني purchasing@caritas.org.lb.
آخر مهلة لتقديم العروض الساعة الحادية عشر من قبل ظهر نهار الثلثاء الواقع في ٢٠١٩/١٠/٢٩ على العنوان التالي: – سن الفيل - شارع دكتور يوسف حجار، مبنى رابطة كاريتاس لبنان، الطابق السادس.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 21 تشرين الأول 2019 العدد 3886

(مروان طحطح)

نصري شمس الدين بالعالي إرمي هالطربوش

بعد حفلتين ناجحتين في تموز (يوليو) الماضي، سيكون الجمهور على موعد مع سهرة جديدة بعنوان «الطربوش» في الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، يخصّصهما «مترو المدينة» (الحمرا) للفنان اللبناني الكبير نصري شمس الدين (1927 ـ 1983/ الصورة). يحيي الأمسية كل من: زياد الأحمدية (عود وغناء)، وزياد جعفر (كمنجة وغناء)، وسماح بو المنى (أكورديون وغناء)، وبهاء ضو (إيقاع)، وجورج الشيخ (ناي). يؤدي هؤلاء باقة من أشهر أغنيات شمس الدين، أبرزها «الطربوش» التي كتبها أحمد المغربي ولحّنها ملحم بركات.

حفلة «الطربوش»: 5 تشرين الثاني ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309636

مسرح تقلا شمعون ولو بعد حين

على الرغم من تردي الأوضاع في لبنان على الأصعد كافة، خصوصاً الاقتصادية التي تؤثر مباشرة على أحوال الفن والثقافة، يتحضّر لبنان لولادة مسرح جديد. مساء اليوم الإثنين، كان يُفترض أن تشهد منطقة فرن الشبّاك (قضاء بعبدا) افتتاح مسرح وسينما تقلا شمعون (الصورة) وطوني فرج الله في «سنتر أبراج» (الطبقة السفلية الأولى)، ليضاف إلى الفضاءات الثقافية الناشطة خارج مركزية العاصمة ويسهم في تنشيط الحركة الفنية في البلاد. غير أنّ الاحتجاجات الشعبية التي يشهدها لبنان هذه الأيام أدّت إلى إرجاء الانطلاقة الرسمية لهذا الصرح الذي سيعمل تحت جناح «الأكاديمية اللبنانية للسينما» (LFA) التي انطلقت عام 2011، على أن يتم تحديد موعد جديد في وقت لاحق.

النغم والسماع في زمن الهزيمة

تحت عنوان «النغم والسماع في زمن الهزيمة»، يستضيف «أونوماتوبيا الملتقى الموسيقي» اليوم حواراً مع الباحث في علم الموسيقى والموسيقي المصري مصطفى سعيد (الصورة). يؤكد سعيد أنّ النغم ما هو إلا «حال تحضّر أيّ أُمّة، فهو آخر ما يزدهر من مظاهر العمران وأوّل ما ينقضّ منها على ما ذكر بن خلدون ورأيناه مشاهَداً بالمعاينة». في اللقاء المرتقب (في حال لم يتم تأجيله بسبب التظاهرات)، محاولة لـ «إيجاد أفكار لنغم في كلّ أشكال النغم فصيحاً وعاميّاً واستهلاكياً»، والإجابة عن سؤال: «كيف يمكن جعل النغم ذا طبعٍ مستقلٍّ غير ممسوخ؟».

«النغم والسماع في زمن الهزيمة»: اليوم ـ الثامنة والنصف مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/398986

الإثنين 21 تشرين الأول 2019 العدد 77
Lundi 21 Octobre 2019 no77

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
دان قزي
بماذا يفكر رياض سلامة

03
محمد زبيب
خدعة تصفير الفوائد في الموازنة

04
علي عودة
الفرص الاقتصادية الضائعة

06
حسن شري
الضوء في آخر النفق

08
غسان ديبة
الرأسمالية اللبنانية و«حرق» الدولة

انخفاض ودائع كبار المودعين: إنهم يهربون بأموالهم

إقفال المصارف منذ اندلاع انتفاضة 17 تشرين الأول/ أكتوبر ضروري للحدّ من عمليات التحويل وسحب الودائع. إلا أن الحكومة والبنك المركزي لم يفرضا حتى الآن أيّ ضوابط نظامية لمنع تفاقم موجة هروب الرساميل، بذريعة أنّ ذلك قد يؤثر سلباً على تدفق الرساميل. يطرح ذلك علامات استفهام كثيرة، لا سيما أن القيود غير المعلنة والاستنسابية لا تصيب إلا أصحاب الودائع الصغيرة والمتوسطة، في حين أن المودعين الكبار وأصحاب المصارف ليسوا مقيّدين أبداً ويهرّبون أموالهم. حتى عندما تكون أبواب المصارف موصدة، أو أقلّه هذا ما تكشفه الإحصاءات

محمد زبيب

واحد من أبرز الإجراءات التي قد تُجبر عليها الحكومة اللبنانية في مواجهة الأزمة القائمة والاستجابة لمطالب الناس المنتفضين ضد الطبقة «الأوليغارشية» المالية، هو ما يسمّى «قص الودائع»، أو فرض ضريبة استثنائية لمرّة واحدة على الودائع التي تفوق حدّاً معيّناً، وعلى أموال المساهمين والرساميل المصرفية، وذلك بنسب تصاعدية، على غرار ما حصل في قبرص في عام 2013. إلا أن جدوى هذا الإجراء وعدالته ستتراجع كلما استطاع كبار المودعين تهريب ودائعهم والنفاذ بثرواتهم ورمي الأكلاف والخسائر على الفئات متوسّطة الدخل وأصحاب الادّخارات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن أن هروب الودائع يساهم بزيادة الضغوط على سعر صرف الليرة ويقوّض إمكانيات التمويل للقطاعين العام والخاص ويسرّع الانهيار الذي يُقلق الجميع.

طبعاً، توجد طرق كثيرة للقيام بعملية «قص الشعر»، بما يؤمّن عدم الإضرار بمصالح أكثرية المودعين، من رواد أعمال وأصحاب مشاريع ومتقاعدين وعمّال وموظفين. ولكن الشرط الرئيس لنجاح هذه العملية يبقى في منع أصحاب المصارف وكبار المودعين من الهروب بأموالهم وتحييدها عن أي إجراء، وهو ما لا تفكّر به السلطات القائمة، بل بالعكس تقوم بكلّ ما يلزم لتأمين الهروب الآمن لهم.

> أكثرية الناس لا تعلم أن مثل هذا الإجراء هو جزء من تقاليد الأسواق المالية الرأسمالية، ولجأت إليه دول عدّة لمواجهة أزماتها الشبيهة بأزمة لبنان اليوم. يعتقد البعض أن ذلك قد يؤدي إلى خسارة جزء من الادّخارات بسبب انعدام الثقة بالسلطة الحاكمة. وأحياناً يواجه الناس سوء فهم لمثل هذه الإجراءات، بسبب الأيديولوجيا المهيمنة التي جعلتهم يعتقدون أن تكدّس الودائع في المصارف هو تعبير عن نجاح باهر وعمل مشروع وحقوق لا يجوز المسّ بها. ولكن في الواقع، الأمر ليس بهذا التبسيط، وتكفي الإشارة إلى أن الودائع وأموال المصارف هي رساميل وهمية خاملة، تمّت مراكمتها في الحالة اللبنانية عبر الفوائد السخية (الفاسدة) المدفوعة من المال العام (الضرائب) وميزانيات الأسر المعيشية (القروض السكنية والشخصية وقروض الأعمال والتجارة).

بالأرقام، يوجد لدى المصارف في لبنان نحو 2,9 مليون حساب، ومن المهم أن نعلم أن 1,7 مليون حساب يحتوي على ودائع لا تزيد عن 3 آلاف دولار، كما أن 32% من الحسابات تتراوح قيمة الودائع فيها بين 3 آلاف و100 ألف دولار، أي أن نحو 92% من الحسابات تحتوي على أقل من 18% من مجمل الودائع يمكن أن لا تطالها أي عملية «قص شعر»، في حين أن أقل من 8% من الحسابات تحتوي على ودائع بين 100 ألف دولار ومليون دولار ويمكن أن يصيبها قصّ جزئي طفيف، ويبقى نحو 0,8% من الحسابات (أي أقل من 25 ألف حساب) تحتوي على ودائع تفوق مليون دولار، وتبلغ حصتها من مجمل الودائع نحو 49% (أي أكثر من 82 مليار دولار) يمكن أن يتم استهدافها تصاعدياً لاسترداد جزء من الفوائد غير المشروعة التي راكمتها في الفترة السابقة.

المشكلة أن السياسة المُتّبعة من الحكومة والبنك المركزي تسمح لكبار المودعين بالهروب، في الوقت الذي يتمّ تقييد حركة الودائع الصغيرة والمتوسطة، فحتى حزيران/ يونيو الماضي، سجّلت الودائع التي تفوق قيمتها 3 ملايين دولار انخفاضاً بقيمة 5,6 مليار دولار وتم تسكير نحو 438 حساباً في هذه الشريحة، وفق الإحصاءات التي حصلت عليها «الأخبار» من مصرف لبنان، والتي تغطّي الفترة من نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2017 حتى نهاية حزيران/ يونيو 2019.

هذه الإحصاءات لا تغطّي الأشهر الأربعة الأخيرة، التي اشتدّت فيها الأزمة النقدية والضغوط على سعر صرف الليرة، ووفق المعلومات التي يُدلي بها مصرفيون فإن وتيرة هروب الودائع الكبيرة تسارعت كثيراً في هذه الفترة، وكانت سبباً من أسباب نقص الدولار وارتفاع عجز ميزان المدفوعات إلى -4,4 مليار دولار حتى آب/ أغسطس الماضي، على الرغم من إعلان مصرف لبنان استدانته نحو 1,4 مليار دولار من الخارج عبر عملية أجراها مع «غولدمان ساكس»، وعلى الرغم أيضاً من إطلاقه المزيد من «الهندسات المالية» لجذب ودائع جديدة من غير المقيمين بأسعار فائدة باهظة جداً.

في 20 شهراً، لم تسجّل ودائع الزبائن لدى المصارف في لبنان أي زيادة فعلية، إذ ارتفعت بنسبة طفيفة جداً (0,5%)، أي أقل من 900 مليون دولار، في حين أن الفوائد، التي سدّدتها المصارف إلى زبائنها في 2008، بلغت وحدها أكثر من 10 مليارات دولار. ما يعني أن الودائع القائمة لم ترتفع أبداً، بل انخفضت كثيراً إذا تم استثناء مساهمة مدفوعات الفائدة في مراكمة هذه الودائع، ولا سيما الودائع الكبيرة منها. ما يعني أننا في ظلّ موجة هروب واسعة للودائع من القطاع المصرفي المحلي.

يتم التركيز غالباً على عمليات سحب الودائع للاحتفاظ بها في المنازل، خوفاً من وقوع أزمات مصرفية. ويجري التداول بأرقام ضخمة بالمليارات للقول إن النزيف مصدره تصرفات أصحاب الودائع الصغيرة والمتوسطة وهلعهم. إلا أن الإحصاءات المتاحة لا تدعم ذلك، من دون أن تنفيه أو تقلل من أهميته، ولكنها تكشف أن المصدر الرئيس لنزيف الودائع من المصارف هو هروب ودائع كبيرة إلى خارج لبنان لا إلى المنازل.

يتابع دان قزي في الجزء الثاني من مقاله: "بماذا يفكر رياض سلامة؟" محاولة استعراض كيفية تصرّف حاكم مصرف لبنان في ضوء الأزمة الراهنة، واللحظات العصيبة منها. وبالنسبة إلى قزي بداية الحل تكون بتشكيل حكومة انتقالية مصغّرة مؤلفة من تكنوقراط لإدارة الأزمة والخروج منها

حاكم مصرف لبنان وحيداً في اللحظات الحرجة

بماذا يفكّر رياض سلامة؟ [2/2]

دان قزي
مصرفيّ متقاعد، باحث في جامعة هارفرد

ينظر رياض سلامة من شبّاك البنك المركزي إلى شارع الحمرا مقابله، حيث يتجمّع المتظاهرون ضدّه، ويقول بينه وبين نفسه: "أصبحت وحيداً الآن، تُركت في هذه اللحظات الحرجة لاتخاذ القرارات الصعبة".

إن غياب أي تخطيط اقتصادي للبلاد يعني أن السياسة النقدية هي التي تقود الاقتصاد، بدل أن يكون الوضع معكوساً وكما يُفترض أن تكون الحال، أي أن تقود السياسة الاقتصادية البلاد. يبدو أن هذا الخلل الرئيس المُطبق على البلاد تمكّن منه أخيراً.

يُدرك سلامة جيّداً أن أي قرار قد يتّخذه سيؤثّر في المتظاهرين في الشارع. سيؤثّر في مستوى معيشتهم ونوعية حياتهم وفرص العمل المُتاحة. وأيضاً سيؤثّر في رجال الأمن المُفترض استدعاؤهم لقمع المظاهرات في حال وصلت إلى مستوى يُهدّد النظام. وكذلك سيؤثّر في فئة الـ1% أي النخبة التي تسيطر على البلاد، وفي الطبقة الوسطى أيضاً. هي مشكلة اجتماعية جدّية وتتدحرج كرة ثلج، ربّما هذه المرّة الأولى في تاريخ لبنان التي تتضخّم فيها مشكلة مُماثلة وتنتشر مثل النار في الهشيم، هكذا بشكل عشوائي، وتطاول كلّ الفئات والطبقات الاجتماعية والاقتصادية، من خلال اليد الخفية لقوى السوق. إنّه توزيع شامل، وربّما عادل، للخسائر.

يمكن لأي اقتصادي هاوٍ رؤية المشكلة والحلّ

اتخاذ إجراءات جذريّة قد يخلق عداوات عدّة وفي وقت واحد. ومع ذلك، كانت المشكلة أكبر بكثير من أن يتحمّلها رجل واحد، فهي تتطلّب بذل جهد يتمّ التنسيق له بين كلّ أطراف السلطة. وفي كلّ الأحوال، لا توجد حبّة سحرية لإزالة الألم، لذلك كان الخيار باتباع سياسة الهبوط الناعم بدلاً من الفوضى الشاملة.

تمثّل التحدّي الأكبر بكون العديد من صنّاع القرار، المُعيّنين سياسياً، لا يفهمون حقيقة الأزمة فعلياً، وبالتالي لم يكونوا قادرين على تقديم حلّ. الكثير منهم لديه الخبرة في تقديم الولاء لرعاتهم الخارجيين أو الخروج بتصريحات إعلامية، فيما القليل منهم مؤهّل فعلاً. أمّا الذين فهموا المشكلة جيّداً، مثل منصور بطيش، فبالكاد يتكلّمون أو يتفقون على خطاب واحد، على الرغم من أن الجهد الذي قد يبذلونه له أهمّية حاسمة لإخراج البلاد من الأزمة وإبعادها عن الهاوية.

يمكن لأي اقتصادي هاوٍ رؤية المشكلة والحلّ، ولا سيّما معظم المحلّلين الاقتصاديين اللبنانيين الذين باتوا شخصيات إعلامية تلفزيونية، علماً أنهم لا يملكون التدريب الكافي أو الخبرة لمكافحة هذا السرطان الذي نواجهه. كثيرون منهم كانوا مفيدين لفترة مُحدّدة، ولا سيّما في مديحهم لحاكم المصرف المركزي. شكّل هؤلاء مجموعة من "الأغبياء المفيدين" (useful idiots) في الأوقات الجيّدة. أمّا اليوم، فتحتاج البلاد إلى شيء مختلف، تحتاج إلى قيادة لإدارة الأزمة. وربّما أكثر ما يحتاج إليه الحاكم هو توقّف هؤلاء الاقتصاديين عن الثناء عليه، وأن ينقلوا إلى "الناس الرسالة الصعبة التي قد تحزّكهم نحو الخوض في "المُقاومة الاقتصادية". في كلّ الأحوال، كانت هذه التدابير الاستثنائية آتية لا محال. في السابق، كان لنا ترف القيام بها في الوقت والمكان اللذين نختارهما... أمّا الآن فهي تحدث بقوّة الأمر الواقع. تمنّى سلامة في هذه اللحظة لو أن الإعلام لم يصوّره يوماً بأنه الجبّار الذي يحمل البلاد كلّها على كتفيه، والقادر على إيقاف أي عاصفة بإشارة من يده.

يبرع الاقتصاديون في تحليل العرض والطلب ومعدّلات الفائدة وغيرها من المعادلات الرياضية. لكن هذا ليس كافياً، لأنه يفتقد للحلّ السياسي. عموماً الخيارات الحتمية ليست في الغالب مفضّلة من الناحية السياسية.

تكمن الإجابة على المشكلة بتقاطع السياسة والاقتصاد. لا سيّما أن كلّ حلّ من الحلول المُقترحة سيضرب الدائرة المؤيّدة لأحد الأحزاب السياسية. فمن هو السياسي الذي قد يجرؤ على إخبار مؤيّديه بأن عليهم التخلّي عن مكتسباتهم؟

البلاد أشبه بحافلة تتّجه نحو هاوية

أغمض سلامة عينيه، وأخذ يفكّر مليّاً. في مخيّلته، تبرز البلاد وكأنها حافلة تتّجه نحو هاوية، فيما الركّاب يتجادلون حول عدد المقاعد التي يمكن لكلّ منهم أن يحصل عليه، بدلاً من محاولة عكس وجهة الحافلة وتجنيبها الوقوع.

العجز التوأم، أي العجز التجاري والعجز المالي، هما بكل بساطة التعبير الصريح عن نزيف الدولارات نحو الخارج واستهلاك الودائع المصرفية. الأمر أشبه بسدّ الجوع عبر القضم من الجسم نفسه ومن دون الشعور بذلك. علماً أن كلّ الحلول تتطلّب نظاماً يكبح استهلاك الدولار. في هذه اللحظة، تساءل سلامة عمّا إذا كان قد اقترف أخطاءً خلال مسيرته: "ربّما كان عليّ تعويم الليرة بين عامي 2008-2010، عندما كانت الدولارات تتدفّق إلى البلاد وتُراكم الفوائض". في حينها، كان يمكن لسعر الليرة أن يتحسّن ويصل إلى ألف ليرة مقابل الدولار، ومع تحوّل ميزان المدفوعات من فائض إلى عجز في عام 2011، كانت قيمة الليرة ستنخفض ببطء لتصل مجدّداً إلى 1500 ليرة مقابل الدولار، ومن ثمّ إلى ألفي ليرة مقابل الدولار اليوم، وهو ما يشكّل هبوطاً ناعماً وتدريجياً. لكن من هو العبقري الذي يستطيع أن يدّعي، اليوم وبصراحة، بأنه رأى هذا السيناريو في السابق؟

إعادة تقييم معركة حصلت في السابق وقرأنا الكثير عنها في كتب التاريخ لا تشبه أبداً، لا من قريب ولا من بعيد، عملية اتخاذ القرارات المصيرية خلال المعركة نفسها.

هنا، أخذ سلامة بطرح التساؤلات حول هندساته المالية: "هل فعلاً أعطيت الكثير للمصارف، لدرجة أن مدراءها صدّقوا فعلاً بأنها أموال حقيقية؟ وبأنهم يحقّقون أرباحاً طائلة بسبب فطنتهم ومهارتهم في العمل المصرفي؟". يدرك سلامة جيّداً أن هؤلاء المدراء قبضوا علاوات طائلة واشتروا شاليهات في فقرا أسوة بعبقارة الاستثمار، على عكس الذين استثمروا في توسيع فروع مصارفهم في الخارج وفشلوا فشلاً ذريعاً، كونهم كانوا يتنافسون مع مصرفيين فعليين ووفق نماذج أعمال مصرفية حقيقية، بدلاً من عالم ديزني الذي كان سلامة مسؤولاً عنه جزئياً، وسمح من خلاله لهؤلاء بالحصول على أرباح مجّانية من دون أي تعب ومن دون أي قيمة مضافة.

> تتطلّب كلّ هذه الخيارات إصدار قوانين ومراسيم حكومية أسوة بما حصل في قبرص واليونان
>
> يدرك سلامة جيّداً أن مدراء البنوك قبضوا علاوات طائلة واشتروا شاليهات في فقرا أسوة بعبقارة الاستثمار

إذا حدّقت في الهاوية، ستراها تحدّق فيك

تنهّد سلامة قليلاً وقال: "لقد كان بإمكان الدولة أو الشعب الحصول على حصص من أسهم هذه المصارف التي أنقذتها، وكان يمكنني منع أي مصرفي من قبض أي علاوة قبل إعادة كل قرش استُخدم في إنقاذ المصارف إلى دافعي الضرائب والمودعين". يتملّك سلامة غضب شديد وهو يفكّر بالأمر، خصوصاً أنه اضطر قبل أشهر إلى تسديد استحقاقات سندات يوروبوندز للمصارف، وهي دولارات قبضوها وأبقوها خارج البلاد.

يعلم سلامة أن هناك حاجة مُلحّة لإجراء عملية جراحية تُخرج البلاد من الهاوية. كان عليه إمّا أن يوازن بين الحفاظ على تراثه وإطالة أمد الاحتياطي لثلاث سنوات إضافية إلى حين انتهاء ولايته، رامياً المشكلة على الرجل الذي سيأتي بعده، أو أن يواجه المشكلة الآنية والطويلة الأمد والتي لن تنتهي بسرعة. إنها مشكلة سياسية فعلاً لا اقتصادية. بمعنى آخر، إنها مشكلة تتفاقم نتيجة حسابات ضيّقة يأخذها في الاعتبار كل زعيم سياسي. من السهل الخوض في لعبة تقاذف المسؤوليات وإلقاء اللوم على آخرين أو العثور على كبش فداء يتّخذ القرارات الصعبة. الأمر مشابه تماماً لحرائق المشرف والدامور. ما الذي كان أسهل، إخمادها أو إصدار بيانات صحافية غاضبة؟

تذكّر سلامة نظرية نيتشيه: "إذا حدّقت في الهاوية ستراها تحدّق فيك". عندها، أخذ ينظر بعمق إلى الاحتمالات الماثلة أمامه:

● تخفيض سعر الصرف: سيؤدّي ذلك إلى خفض مجمل الدَّين على الفور، ورفع الإنتاجية والتنافسية وتقليص المستوردات. يؤمن صندوق النقد الدولي بهذا الحلّ، وقد عبّر عن ذلك مرّات عدّة. ومن المحتمل أن يكون ذلك شرطاً مُسبقاً قبل أن يمدّنا الصندوق بأي فلس. يكره سلامة هذا الخيار، لأنه بكل بساطة يتعارض مع الجوهر الذي بنى إرثه عليه. ولكنّه في المقابل، يتمتع بمزايا عديدة، إذ سيؤدّي إلى خفض رواتب العديد من المنتفعين من وظائف القطاع العام وعكس آثارها الجانبية، وهو أمر لم تتمكّن الحكومة الحالية من تحقيقه بسبب الإضرابات التي قامت بها القطاعات المُتضرّرة. ولكنّه سيضرب أيضاً الأشخاص المطلوب منهم ضبط الإضرابات الشعبية وقمع التحرّكات المدنية مثل الجيش وقوى الأمن الداخلي وأجهزة الاستخبارات. من منا يتذكّر من كان حاكم البنك المصرفي عندما انخفض سعر الصرف في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، ومباشرة قبل تولّي سلامة منصبه؟ لا أحد. كما أن الشعب اللبناني في حينها لم يحاسب أحداً. أسأل 100 لبناني، ممن عايشوا تلك الفترة، عن السبب الذي أدّى إلى انهيار العملة المحلّية، وبالتأكيد ستحصل على 100 جواب مختلف. لقد كانت "قوة قاهرة" تماماً كما أي زلزال. أيضاً، جرّب أن تبحث على محرّك غوغل عن عبارة "حاكم مصرف لبنان"، ولن يظهر في نتائج البحث سوى اسم رياض سلامة. وكأنه لم يكن هناك أي حاكم للمصرف المركزي قبل عام 1993. كما لو أنه أبو البنك المركزي، تماماً كما أن آدم وحواء هما والدا البشرية. على الرغم من ذلك، لا يوجد أدنى شكّ بأن سلامة يحتاج إلى غطاء سياسي قبل أن يخفّض سعر الصرف، فهو لن يتحمّل وحده العواقب. النجاح لديه مئات الآباء، والفشل يتيم.

● توسّع السوق السوداء أكثر وأكثر:

انجل بوليغان ـ المكسيك

تحديد سعر صرف ثابت للمواد الأساسية، وأسعار صرف مختلفة للكماليات والسلع الأخرى. الأمر أشبه بغسل ماء الوجه من دون الاعتراف بخفض قيمة العملة. لا يزال السعر الرسمي، حتى اليوم، مُحدّداً بـ1507,5 – لاحقاً سيتمّ تحديد الكمّيات وعدد العملاء الذين يمكنهم الحصول على الدولارات بهذا السعر، إنّما مع الاستمرار بإنكار حصول تخفيض في سعر الصرف. يدرك سلامة جيّداً أنه لا توجد عملة في تاريخ البشرية خرجت عن نطاق التثبيت وعادت إلى ما كانت عليه – إنها رحلة بوجهة واحدة. لكن، في المقابل، نجحت العديد من البلدان بالاستمرار في مسرحية سعري الصرف لفترة طويلة. لم يكن الأمر مثالياً طبعاً، إلّا أنه شكّل دعماً فعّالاً للسلع الأساسية. إنّما حتى في هذه الحالة، هناك أثر سلبي للنظام اللبناني الفاسد شبيه تماماً لحرائق المشرف والدامور. ما الذي كان أسهل، إخمادها أو إصدار بيانات صحافية غاضبة؟

تذكّر سلامة نظرية نيتشيه: "إذا حدّقت في الهاوية ستراها تحدّق فيك". عندها، أخذ ينظر بعمق إلى الاحتمالات الماثلة أمامه:

● تخفيض سعر الصرف: سيؤدّي ذلك إلى خفض مجمل الدَّين على الفور، ورفع الإنتاجية والتنافسية وتقليص المستوردات. يؤمن صندوق النقد الدولي بهذا الحلّ، وقد عبّر عن ذلك مرّات عدّة. ومن المحتمل أن يكون ذلك شرطاً مُسبقاً قبل أن يمدّنا الصندوق بأي فلس. يكره سلامة هذا الخيار، لأنه بكل بساطة يتعارض مع الجوهر الذي بنى إرثه عليه. ولكنّه في المقابل، يتمتع بمزايا عديدة، إذ سيؤدّي إلى خفض رواتب العديد من المنتفعين من وظائف القطاع العام وعكس آثارها الجانبية، وهو أمر لم تتمكّن الحكومة الحالية من تحقيقه بسبب الإضرابات التي قامت بها القطاعات المُتضرّرة. ولكنّه سيضرب أيضاً الأشخاص المطلوب منهم ضبط الإضرابات الشعبية وقمع التحرّكات المدنية مثل الجيش وقوى الأمن الداخلي وأجهزة الاستخبارات. من منا يتذكّر من كان حاكم البنك المصرفي عندما انخفض سعر الصرف في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، ومباشرة قبل تولّي سلامة منصبه؟ لا أحد. كما أن الشعب اللبناني في حينها لم يحاسب أحداً. أسأل 100 لبناني، ممن عايشوا تلك الفترة، عن السبب الذي أدّى إلى انهيار العملة المحلّية، وبالتأكيد ستحصل على 100 جواب مختلف. لقد كانت "قوة قاهرة" تماماً كما أي زلزال. أيضاً، جرّب أن تبحث على محرّك غوغل عن عبارة "حاكم مصرف لبنان"، ولن يظهر في نتائج البحث سوى اسم رياض سلامة. وكأنه لم يكن هناك أي حاكم للمصرف المركزي قبل عام 1993. كما لو أنه أبو البنك المركزي، تماماً كما أن آدم وحواء هما والدا البشرية. على الرغم من ذلك، لا يوجد أدنى شكّ بأن سلامة يحتاج إلى غطاء سياسي قبل أن يخفّض سعر الصرف، فهو لن يتحمّل وحده العواقب. النجاح لديه مئات الآباء، والفشل يتيم.

● توسّع السوق السوداء أكثر وأكثر:

> تعويم الليرة كان ممكناً بين عامي 2008-2010، عندما كانت الدولارات تتدفّق إلى البلاد وتُراكم الفوائض، ليصل إلى الفي ليرة اليوم

والسهل، من دون أن يتكبّد أي شخص عناء القلق حيال اتجاه الحافلة نحو الهاوية. لذلك يصف الرئيس عون الوضع بـ"الرقص على باخرة التايتانيك". لقد كان الاقتراح المُقدّم لحلّ مسألة استيراد الفيول غير واقعي في بلد يرتكز على منظومة من الاحتيال.

● وضع ضوابط على حركة رأس المال والحدّ من التحويلات من الليرة إلى الدولار:

لقد بدأت المصارف بهذه الإجراءات فعلياً نتيجة شحّ الدولارات لديها، ولكن ليس بطريقة مُحكمة ومضبوطة. لقد سمحوا لنسبة معيّنة من الودائع بالهروب. كان سلامة يشعر بالقلق من تقييد السحوبات بشكل كامل، لأن ذلك يُخيف الرساميل وبحدّ من التحويلات إلى الداخل، بما يفاقم الوضع أكثر. كان قلقاً أيضاً من تركيبة الودائع والرساميل الهاربة، خصوصاً أن خروج العديد من فئة الـ1% الأكثر غنى، يعني أن المخاطر التي قد تنجم عن قصّ الودائع (haircut) ستطاول المودعين الصغار، وعندها سيكون الاقتطاع من الودائع غير متناسب وسيطاول تعويضات ضباط الجيش المتقاعدين والمودعين الآخرين. يدرك سلامة أن عليه القيام بهذه الضوابط قريباً، لكنّه أراد فقط تأجيل الاستحقاق إلى أطول فترة مُمكنة.

● تحويل كلّ الودائع إلى الليرة وتخفيض سعر الصرف:

قد يؤدّي ذلك إلى عدم تطابق أصول المصارف مع المطلوبات المتوجّبة عليها، وهي مشكلة تقنية يُفترض استباقها وحلّها.

● تحويل كلّ الأصول والمطلوبات إلى الليرة:

وهو ما يعني عملياً إلغاء الدولرة من الاقتصاد، ومن ثمّ تخفيض سعر الصرف. لكن في مرحلة ما، يتطلّب اللجوء إلى تدابير مُماثلة، إصدار قوانين لتحويل كلّ العقود بالدولار، مثل الرهون العقارية، إلى الليرة وبالسعر الرسمي الحالي.

● قصّ الودائع التي تتجاوز سقفاً معيّناً:

أو منع المودعين من سحبها مع إعادتها إليهم بعد 20 سنة وربّما أكثر ومن دون أي فائدة. ومع أن الخيارين سيؤدّيان إلى النتيجة الرياضية نفسها، إلّا أن الخيار الثاني أسهل، لا سيّما في بلد لا يفقه ناسه القيمة الزمنية للنقود (time value of money).

● تحويل الودائع إلى أسهم مصرفية (كما حصل في قبرص) أو إلى سندات خزينة.

تتطلّب كلّ هذه الخيارات إصدار قوانين ومراسيم حكومية أسوة بما حصل في قبرص واليونان. تعافت قبرص سريعاً بمجرّد أن انتزعت الرصاصة من جسدها. لكن في لبنان، الجميع يماطل، لأن لا أحد يريد أن يخبر اللبنانيين بالحقيقة المُرّة... ولذلك تستمرّ الحافلة بوجهتها نحو الهاوية.

أصبح واضحاً بالنسبة إلى سلامة أن الطبقة السياسية الحاكمة استسلمت وبدأت تُعدّ العدّة لإطلاق حملة ترامي المسؤوليّات والتفلّت منها. يتساءل سلامة بينه وبين نفسه إن كان هناك أي من السياسيين يريد العمل معه: "هناك العديد من الأشخاص ذوي الكفاءة من مختلف الأحزاب اللبنانية، ومن خارجها، ممن أدركوا خطورة الوضع، وهم على استعداد لإدارة الأزمة والخروج منها. فهل يمكن تشكيل حكومة تكنوقراط مُصغّرة، تضمّ نساءً ورجالاً، من الأكثر كفاءة، تُمنح صلاحيات استثنائية وسلطة اتخاذ القرارات التنفيذية والصعبة، للعمل على حلّ المشكلة؟

إن أردنا يمكننا النجاح معاً، وإن لم نرد فحتماً سنفشل معاً".

ينظر سلامة إلى الساعة، إنها السابعة مساءً. ليس وقتاً متأخراً على رجل اعتاد السهر في مكتبه، لكنّه اليوم مرهق، الأرجح من فارق الوقت بين لبنان والولايات المتحدة التي عاد منها إلى مكتبه فوراً. بنده مرافقه – وسائقه أيضاً – ليجهّز السيارة. لا يوجد لدى سلامة العديد من المرافقين أسوة بغيره من الشخصيات، لم يشعر بحاجته إليهم إذ لطالما كان محبوباً ولو أنه لم يعد اليوم واثقاً من مدى حكمة قراره، فضلاً عن إيمانه بأنه حين تأتي لحظة المرء لا يمكن لمئات الحرّاس والمرافقين أن يردّوا عنه الضرر. غالباً ما يستشهد بحادثة اغتيال صديقه الراحل الرئيس رفيق الحريري، الذي لم تحل ثروته الطائلة وموكبه الضخم من منع ذلك وتوفير الحماية له.

أثناء خروجه من البنك المركزي، كان زجاج السيارة الداكن مفتوحاً قليلاً، تتلاقى عينا سلامة بعينيّ متظاهر يضع رباطاً على رأسه على بعد متر واحد منه. يتحادقان النظر، كلاهما يعبّر عن رمز يتناقض مع الآخر، الأوّل يرمز إلى الشعب الموجوع والآخر إلى المنظومة الرأسمالية اللبنانية... أو ربّما هما الآن مجرّد مواطنين يتواجهان بالنظرات. ظنّ سلامة أن ذلك الشاب سيبدأ الصراخ وسيبدء لرفاقه الذين سيحتشدون حول السيارة لتكسيرها. لكن لم يحصل ذلك. ربّما رأى الشاب الحزن في عيني الحاكم. فكّ الرباط عن رأسه وأعطاه لسلامة، ثم أدار ظهره عائداً إلى حشود المتظاهرين التي تهتف شعارات مناهضة له وللبنك المركزي.

اقتصاد السوء

خدعة تصفير الفوائد في الموازنة!

محمد زبيب

فجأة، صار الحديث عن "إعادة هيكلة الدين العام" مباحاً. قبل يومين فقط، كان مثل هذا الحديث سبعيّ هرطقة وفعل تخريب من أفعال الحاقدين. أما اليوم، فقد بات مطروحاً على طاولة المساومات، ويجري تقديمه كمخرج للسلطة يمكّنها من تجاوز الانتفاضة المستعرة ضدّها في الساحات والشوارع على طول البلاد وعرضها.

وفق المعلومات المتاحة، عرض رئيس الحكومة سعد الحريري، يوم السبت الماضي، اقتراحاً يرمي الى "تصفير الفوائد" في موازنة عام 2020، أي إعفاء الخزينة العامة من تسديد الفوائد على سندات الدين لمدّة سنة واحدة فقط، على أن تلتزم الحكومة ومجلس النواب بتنفيذ جملة واسعة ممّا يُسمّى "الإصلاحات"، في مقدمها خصخصة الاتصالات والبدء بتطبيق خطة الكهرباء، وتقليص القطاع العام، والامتناع عن أي استدانة جديدة، وبالتالي "تصفير العجز المالي" لسنة واحدة أيضاً. ورأى الحريري أن اقتراحه يلبّي شروط "سيدر" للحصول على قروض خارجية للاستثمار في بعض مشاريع البنية التحتية والشراكات مع القطاع الخاص وتحريك النمو الاقتصادي، كما يلبّي شروط بعض الجهات الخارجية التي أبدت استعداداً لإيداع بعض الدولارات لدى البنك المركزي وتعزيز موجوداته بالعملات الأجنبية وإبعاد شبح انهيار سعر صرف الليرة الثابت.

تلقّف العديد من شركاء الحريري في الحكومة هذا الاقتراح، وعَدُّوه بمثابة تغيير مهم في سياسات الحكومة وتوجهاتها، والأهم أنهم رأوا أنه يؤمّن أحد المطالب المرفوعة في الشارع، الداعية الى تحميل المصارف قسطاً من الكلفة المترتبة على تخفيض العجز المالي، بدلاً من التوسع في السياسات التقشفية المؤلة وفرض المزيد من الضرائب على استهلاك الأسر، المستاءة من تدهور أحوالها المعيشية، والقلقة من انهيار قدراتها الشرائية بسبب انخفاض سعر صرف الليرة إزاء الدولار.

ولكن في المساومات التي جرت حتى الآن لبلورة هذا الاقتراح وتحديد آلياته التنفيذية، تبيّن أنه ليس سوى الطريقة التي سيجري عبرها خداع الناس. كيف؟

تقدّر مدفوعات الفائدة في موازنة عام 2020 بنحو 6,1 مليارات دولار، أي ما نسبته 36% من مجمل النفقات و48,5% من الإيرادات. وتنقسم مدفوعات الفائدة بين 3,7 مليارات دولار على الدين بالليرة و2,4 مليار دولار على الدين بالعملات الأجنبية. ووفق بيانات وزارة المال، تحمل المصارف نحو 31% من الدين بالليرة، فيما يحمل مصرف لبنان نحو 55%، وتحمل المؤسسات العامة الأخرى والجمهور نحو 14%. أما الدَّين بالعملات الأجنبية فتحمل المصارف نصفه تقريباً (نحو 16 مليار دولار)، والباقي موزع بين دائنين أجانب ومصرف لبنان وقروض خارجية.

انطلاقاً من هذا التوزيع، يوحي اقتراح الحريري بأن المصارف ستتحمّل ما يوازي حصتها من الدَّين، أي ما لا يقلّ عن 1,1 مليار دولار من الفوائد على الدين بالليرة، و1,2 مليار دولار من الفوائد على الدين بالعملات الأجنبية، وما مجموعه 2,3 مليار دولار، أو 31% من مجمل مدفوعات الفائدة في موازنة 2020، في حين سيتحمّل مصرف لبنان والمؤسسات العامة الأخرى بقية المبلغ المطلوب شطبه، أي نحو 3,8 مليارات دولار، نظراً الى عدم طرح تعريض الدائنين الأجانب لأي عمليّة "قصّ شعر".

تبيّن في المساومات الجارية أن الأمر ليس كذلك إطلاقاً، فالمصارف لن تتحمّل سوى 400 مليون دولار (وربما أقلّ أو أكثر قليلاً)، عبر رفع الضريبة على أرباحها من 17% إلى 35% استثنائياً، لمرّة واحدة في سنة 2020، علماً بأنها حاولت أن تحوّل هذه المساهمة في تحمّل الكلفة الى مصدر ربح دائم، إذ اقترح بعضها أن يكون رفع معدّل الضريبة دائماً وليس استثنائياً، في مقابل العودة الى إعفائها من موجب تسديد الضريبة على ربح الفوائد بنسبة 10% على توظيفاتها.

في المقابل، وافق حاكم مصرف لبنان على طبع ليرات بقيمة 4000 مليار ليرة (ما يعادل 2,6 مليار دولار)، أو استخدام "صندوق تثبيت القطع" لتسديد الفوائد المترتّبة على الدين الحكومي بالليرة، التي ستذهب بمعظمها الى المصارف نفسها، ولكن سيسدّدها مصرف لبنان بدلاً من الحكومة.

حتى ساعات متأخرة من الليل، كانت المساومات لا تزال مستمرة. ووفق مصادر مصرفية مطلعة، لم تسفر عن أي نتائج إضافية سوى إمكانية البحث بزيادة مساهمة مصرف لبنان، بما يؤمن شطب الفوائد على الدين بالليرة، وبالتالي لم يحصل أي تقدّم على صعيد شطب الفوائد على الدين بالدولار، ولا سيما أن استحقاقات سندات اليوروبوندز في العام المقبل تبلغ 2,5 مليار دولار، بالإضافة الى الفوائد (1,9 مليار دولار على هذه السندات و500 مليون دولار على القروض الخارجية الأخرى).

تتوقع المصادر المتابعة أن يفشل اقتراح الحريري في تصفير الفوائد في سنة 2020، وبالتالي سيفشل في تصفير العجز، وسيكون هناك حاجة الى مراكمة ديون جديدة، إذ إن العجز المقدر في الموازنة يبلغ نحو 4,4 مليارات دولار، أي أن شطب الفوائد لن يؤدي الى شطب العجز كلياً، بل تخفيضه الى ما بين 1,4 مليار و700 مليون دولار.

يشرح الحريري لشركائه في الحكومة أن ذلك يمكن تعويضه من خلال العودة الى بعض الإجراءات التقشفية وخصخصة بعض الخدمات والمرافق، ولا سيما شبكتي الخلوي، بمعنى العودة الى السياسات نفسها التي كانت من أسباب انتفاضة الناس.

في الواقع، لا شيء تغيّر كما يجري ترويجه، والحديث عن "إعادة هيكلة الدين" أو "شطب الفوائد" ليس سوى حديث مخادع، ليس لأنه يتعلق بسنة واحدة (2020) لتعود الأمور الى مجاريها وتتراكم الكلفة أكثر فأكثر، بل لأنه يقوم على نقل الكلفة محاسبياً "من العبّ الى الجيبة"، أي من الموازنة العامة الى ميزانية مصرف لبنان، ويعفي المصارف وكبار المودعين وسائر الدائنين من أي كلفة فعليّة، ما عدا "مكرمة" بقيمة 400 مليون دولار لسنة واحدة فقط.

قد يكون من المفيد في هذه المناسبة استعادة تعهدات الحكومة والتزاماتها في هذا الشأن، لأنها على ما يبدو باقية من الثوابت في السياسات المعتمدة، فهل تذكرون البيان الذي تلاه وزير المال علي حسن خليل من قصر بعبدا بعد حديث عابر في مطلع هذا العام عن احتمال اللجوء الى إعادة هيكلة الدين العام. لقد جاء في البيان: "إن هذا الموضوع غير مطروح على الإطلاق، فالدولة اللبنانية ملتزمة تاريخياً وحاضراً ومستقبلاً المحافظة على حقوق المودعين والمصارف وحاملي مختلف سندات الدين السيادية، وذلك تقيداً بتسديد الاستحقاقات والفوائد في التواريخ المحددة لذلك، من دون أي إجراء آخر".

هذا الالتزام لا يزال سارياً، فلا تدّعوا الخدعة تمرّ عليكم، فما يجري الحديث عنه ليس سوى الطريقة لبقاء هذه الحكومة وتفادي سقوطها.

قراءة في تقديرات صندوق النقد الدولي

الفرص الاقتصادية الضائعة

علي عودة
استاذ في الجامعة اللبنانية

أصدر صندوق النقد الدولي منذ أيام قليلة تقريره نصف السنوي عن الأوضاع الاقتصادية العالمية، والـذي يتضمن إضـاءة على التطورات الاقتصادية وعرضاً لعدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية على المستويين العالمي والإقليمي. وبالتوازي مع ذلك، أصدر الصندوق تقريراً عن لبنان (كما غيره من الدول) تضمن إضاءة على الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية الحالية والمستقبلية. مع الإشارة إلى أن الصندوق يُراجع كل ستة أشهر (في نيسان وفي تشرين الأول من كل عام) قاعدة بياناته للمؤشرات الاقتصادية لجميع الدول، بحيث يُعدّل الأرقام الفعلية (أي البيانات التاريخية) بناءً على ما تحقق، والأرقام المُتنبَئة بناءً على التغيّر في الرؤية المستقبلية.

وكما غيره من الدول، تخضع بيانات الاقتصاد اللبناني التي يضعها الصندوق لمراجعة كل ستة أشهر، بحيث يقوم بتعديل البيانات التاريخية بناءً على ما تم تسجيله، والأرقام المستقبلية بناءً على منحى التطورات الحالية والمتوقعة. وبسبب التطورات السلبية جداً المسجّلة خلال السنوات الثلاث الماضية في لبنان، قام صندوق النقد الدولي بتخفيض معظم المؤشرات الاقتصادية بشكل تدريجي، وتقريباً في كل مراجعة أجراها خلال الفترة المذكورة، وهو ما يعكس التدهور المستمر في الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية، وتعمّق العجزين الداخلي والخارجي. وفي ما يلي تحليل لمنحى تخفيض عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية الذي تعرض له لبنان، حيث نعتمد بيانات وتوقعات صندوق النقد الدولي الذي يبدو أنه يتابع الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية في لبنان عن كثب وبشكل دقيق.

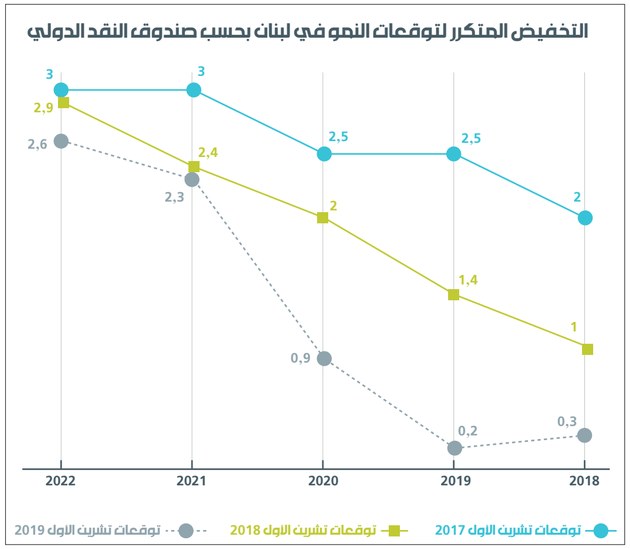

> **يخسر لبنان نحو 8,6 مليارات دولار كان يمكن إضافتها إلى ناتجه المحلي خلال الفترة 2018-2022، وهي ليست إلّا فرصة ضائعة**

1. النمو الاقتصادي

في توقعاته الصادرة في تشرين الأول 2017، قدّر صندوق النقد الدولي نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للبنان بـ 2,00% لعام 2018، و2,50% لعامي 2019 و2020، و3,00% لعامي 2021 و2022. ولكن في تشرين الأول 2018 وبعد توضّح حجم المشكلة الاقتصادية التي تواجه لبنان ومدى سوء العجزين الداخلي والخارجي، خفّض جميع هذه الأرقام إلى 1,00%، 1,40%، 2,00%، 2,40%، و2,85% على التوالي. وبسبب ظهور المزيد من بوادر الانكماش الاقتصادي، خفّض الصندوق في نيسان 2019 تقديراته للنمو عام 2018 وتوقّعاته للأعوام التالية كما يلي: 0,25% نمو محقق عام 2018، ونمو متوقع لعام 2019 بـ 1,30% وعام 2020 بـ 1,95%. إلا أنه أشار إلى انطلاق النمو بعد ذلك بشكل أسرع، بحيث يصل النمو عام 2021 إلى 2,50% وعام 2022 إلى 2,90%. ولكن بعد ستة أشهر (أي في تشرين الأول 2019)، ونتيجة للتراجع المستمر في النشاط الاقتصادي وزيادة الانكماش في معظم القطاعات والاختناقات المتواصلة في عملية صنع القرار وعدم ظهور أية بوادر تحسن في الأوضاع الاقتصادية على المدى المنظور، مع ترافق كل ذلك مع سياسة مالية انكماشية قاسية متمثلة بتخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب وسياسة نقدية اكثر تقييداً، تجلّت بتقييد كبير للائتمان على جانبي العرض والطلب في الوقت عينه، خفّض الصندوق توقعاته كما يلي: 0,20% نمو لعام 2019، 0,86% لعام 2020، 2,34% لعام 2021 و2,57% لعام 2022. مع الإشارة إلى أن التوقعات الأخيرة لصندوق تم تفصيلها في تقريره الصادر في 17 تشرين الأول والذي يضيء على نقاط الضعف المتجذّرة في الاقتصاد اللبناني والمخاطر المستقبلية. وهكذا، يكاد ينعدم النمو خلال العام الحالي، وسيكون ضئيلاً جداً خلال العام القادم. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنه في أوضاع نمو مماثلة، من المفترض تعاون السياستين المالية والنقدية لتحويل منحى الدورة الاقتصادية إلى الأعلى عبر اعتماد سياسات تحفيزية للاقتصاد، وهذا ما لا نراه اليوم.

2. حجم الناتج المحلي الإجمالي

وترافقاً مع تخفيض تقديرات النمو، خفّض صندوق النقد الدولي توقعاته لحجم الناتج المحلي الإجمالي للبنان وكذلك حصّة الفرد من هذا الناتج. ففي التوقعات الصادرة منذ عام (في تشرين الأول 2018)، قدّر الصندوق أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي 56,7 مليار دولار في نهاية عام 2018، و59,7 مليار دولار في عام 2019، و62,4 ملياراً في عام 2020، و65,5 ملياراً في عام 2021، و69,0 ملياراً في عام 2022. إلا أنه عدّل هذه الأرقام في تشرين الأول 2019 لتصبح: 56,4 ملياراً، 58,6 ملياراً، 60,5 ملياراً، 63,1 مليار، و66,1 مليار على التوالي. وبذلك، "يخسر" لبنان حوالي 8,6 مليارات دولار كان يمكن إضافتها إلى ناتجه المحلي خلال الفترة 2018-2022، تُمثل فرصة ضائعة. وتتجلى الخسارة (الفرصة الضائعة) بشكل أوضح في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per capita) بين توقعات تشرين الأول 2017 وتلك الصادرة حديثاً، إذ أشارت الأولى إلى أن حصة الفرد من الناتج كانت لتبلغ 12,082 ألف دولار في عام 2018، فيما أشارت بيانات تشرين الأول 2019 إلى بلوغها 9,251 ألف دولار فقط، أي أن الفرصة الضائعة بلغت 2,831 ألف دولار كان يمكن إضافتها الى مدخول كل لبناني.

2.831
الف دولار قيمة تراجع حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2017 و2019، اي من 12.082 الف دولار الى 9.251 الف دولار

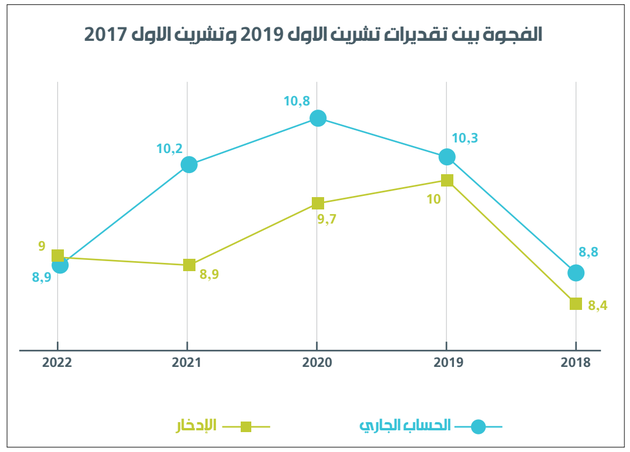

3. الادخار ووضعية الحساب الجاري

يُعد الادّخار أحد أهم المؤشرات التي تعطي صورة عن التطورات الاقتصادية وصحّة الاقتصاد، بما فيها الوضعية الخارجية له (أي وضعية الحساب الجاري وبالتالي ميزان المدفوعات). فعندما يكون الادخار أعلى من الاستثمار يكون الحساب الجاري في فائض، والعكس صحيح. وفي لبنان، ولأن الادخار هو أقل بكثير من الاستثمار (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) فإن الحساب الجاري في عجز مستمر، وقد تزايد بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية بسبب اتساع الفجوة بين هذين المتغيّرين. وبما أن الادخار هو نسبة من الدخل، فإن أي زيادة في الدخل تؤدي حتماً إلى زيادة في الادخار وبالتالي إلى تحسن في وضعية الحساب الجاري. وعليه، فإن الفرصة الضائعة في الدخل القومي تؤدي الى خسارة فرصة تحسين وضعية الحساب الجاري وميزان المدفوعات، وتخفيف استنزاف الاحتياطات الأجنبية وما أدت إليه من اعتماد إجراءات سبّبت فقدان الدولار في الأسواق ونشوء سوق موازية انفلت فيها سعر الصرف. ولتبيان أثر التدهور الاقتصادي على الاستثمار، تُظهر بيانات صندوق النقد الدولي الصادرة في تشرين الأول 2019 أن نسبة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي بلغت عام 2018 حوالي 9,2 مليار دولار أو نسبة 16,8% من الناتج المحلي الإجمالي، بلغ العجز الفعلي بحسب بياناته الصادرة في تشرين الأول 2019 حوالي 14,4 مليار دولار أو نسبة 25,6% من الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة للعام الحالي، فتشير التقديرات الصادرة أخيراً أن يبلغ عجز الحساب الجاري حوالي 15,5 مليار دولار (26,4% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقابل 9,2 مليارات دولار (16,1% من الناتج) بحسب تقديرات تشرين الأول 2017. والأمر نفسه يسري على التقديرات للأعوام 2020-2022.

-4,04%
من الناتج المحلي هي نسبة الادّخار المتوقّعة في العام 2019 من قبل صندوق النقد الدولي وفقاً لتقريره في تشرين الاول/اكتوبر الحالي، بعدما كانت تراوح الـ 5,91٪ وفقاً لتقرير العام 2017

> **لن تتحسّن الأوضاع من دون توفّر إرادة حقيقية للإصلاح وليس لإخفاء الوسخ تحت السّجّادة وتسيير عملية صنع القرار بسلاسة**

عام 2018 حوالي -3,31%، في حين توقع تقرير تشرين الأول 2017 (أي قبل أن تبدأ مؤشرات التدهور الكبير بالظهور) أن تكون النسبة +5,06%. وعليه، تكون الفجوة 8,37% والتي كان يمكن تخفيض عجز الحساب الجاري فيها. مع الإشارة إلى أن الصندوق قام بمراجعة توقعاته للادخار للسنوات القادمة بالتوازي مع مراجعته للأوضاع الاقتصادية. ففي تشرين الأول 2017 توقع الصندوق أن يبلغ الادخار عام 2019 نسبة +5,91% من الناتج المحلي الإجمالي، ولكنه خفّضها إلى -2,27% في توقعاته الصادرة في تشرين الأول 2018 ومن ثم خفضها مجدداً إلى -4,04% في توقعاته الصادرة في تشرين الأول 2019. وفي ما خصّ تأثير انخفاض الادخار على عجز الحساب الجاري، يمكن بسهولة ربط الفجوة بين توقعات الادخار بالفجوة بين توقعات عجز الحساب الجاري، واللتين تكادان أن تتساويا. ففي حين توقّع صندوق النقد في تشرين الأول 2017 أن يبلغ عجز الحساب الجاري للبنان في عام 2018 حوالي 9,2 مليار دولار أو نسبة 16,8% من الناتج المحلي الإجمالي، بلغ العجز الفعلي بحسب بياناته الصادرة في تشرين الأول 2019 حوالي 14,4 مليار دولار أو نسبة 25,6% من الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة للعام الحالي، فتشير التقديرات الصادرة أخيراً أن يبلغ عجز الحساب الجاري حوالي 15,5 مليار دولار (26,4% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقابل 9,2 مليارات دولار (16,1% من الناتج) بحسب تقديرات تشرين الأول 2017. والأمر نفسه يسري على التقديرات للأعوام 2020-2022.

خلاصة

يؤدي التردد في البدء بإصلاح اقتصادي ومالي حقيقي وتكرار الصدمات السياسية الداخلية وتعطل عملية صنع القرار بشكل مستمر، إلى زيادة تدهور النشاط الاقتصادي وتعمّق الركود والانكماش وهو ما يظهر بوضوح في معدلات النمو المتواضعة. وعليه، فلن تتحسّن الأوضاع من دون توفر إرادة سياسية حقيقية وجديّة للإصلاح وليس "لإخفاء الوسخ تحت السجادة"، وتسيير عملية صنع القرار بسلاسة. كما نرى ضرورة إعادة النظر في السياسة الانكماشية النقدية (عبر تحرير تدريجي وموجّه للسيولة المصرفية)، لأن توازي مثل هكذا سياسة مع سياسة مالية تقشّفية قاسية سوف يؤدي إلى مزيد من خفض النمو ليتحول إلى سلبي من دون شك.

مؤشر

اضمحلال الثقة: اللبنانيون يُحجمون عن الادّخار المصرفي

علي هاشم

يتكرّر ظهور المؤشرات الاقتصاديّة التي تعكس تراجع الثقة لدى اللبنانيين بنظامهم المالي ومستقبله، في ظل الأزمة الماليّة القائمة اليوم. ولعلّ أبرز الظواهر التي انتشرت خلال الفترة الماضيّة كان تزايد الطلب على الخزنات الحديديّة، مع انتقال جزء كبير من اللبنانيّين إلى سحب الودائع المجمّدة في المصارف، والادخار في المنازل، خوفاً من آثار الأزمة على النظام المالي وسلامة ودائعهم، بينما قام جزء آخر من المودعين الذين يملكون ودائع أكبر حجماً بتحويل الودائع إلى الخارج للأسباب نفسها. ويبدو أن هذه التطوّرات سرعان ما وجدت طريقها إلى التأثير بشكل كبير على بنية الكتلة النقديّة في الأسواق وتوزيعها، بحسب ما تظهر المؤشّرات النقديّة المختلفة.

منذ بداية السنة، تراجع الحجم الإجمالي للودائع المجمّدة في القطاع المصرفي من 136,56 مليار دولار في نهاية كانون الأوّل، إلى 135,48 مليار دولار في نهاية شهر تموز الماضي. وترتبط معظم التحليلات هذا التراجع بحجم التحويلات الكبير إلى الخارج، وخصوصاً مع بلوغ عجز ميزان المدفوعات اللبناني حدود الـ5,32 مليارات دولار حتّى نهاية شهر تمّوز الماضي. لكن قراءة تطوّرات الكتلة النقديّة وتحوّلاتها تظهر أن جزءاً آخر من هذا التراجع في حجم الودائع يعود تحديداً إلى سحب جزء من الودائع المصرفيّة، وتحويلها إلى مدّخرات على شكل نقود ورقيّة.

عند قراءة الكتلة النقديّة، يتم التمييز بين عدّة مستويات وأشكال منها، وذلك بحسب درجة سيولتها وتوفّرها للاستعمال عند الحاجة. فالمستوى الأول من الكتلة النقدية ـ والذي يشار اليه برمز M1 ـ يشمل مثلاً الأموال السائلة على شكل نقود ورقيّة وحسابات جارية قابلة للسحب في أي لحظة، بينما يشمل المستوى الثاني من الكتلة النقديّة ـ والذي يشار إليه برمز M2 ـ المستوى الأوّل نفسه إضافة إلى أشكال أخرى من الأموال موجودة على شكل ودائع وتوظيفات في الأوراق الماليّة السائلة وغيرها من أشكال الادخار.

وتقوم البيانات النقديّة المتوفّرة عادة باحتساب مستوى النقد المتوفّر لكل من المستويين على حدة، وتحتسب الهامش (أو الفارق) لتحديد قيمة المدخرات المتوفّرة على شكل ودائع مجمّدة في المصارف أو موجودة على شكل توظيفات في الأوراق الماليّة. ويبعني آخر، كلما زاد هذا الهامش، فذلك يعني أن نسبة أكبر من هذه الكتلة النقديّة متوفّرة على شكل توظيفات وودائع، بينما يدل تناقص الهامش على انخفاض هذه النسبة مقابل تحوّل جزء أكبر من الكتلة النقديّة إمّا إلى نقد ورقي أو حسابات جارية قابلة للسحب في أي لحظة. وفي الوقت نفسه، يؤدّي تحويل الودائع المجمّدة في المصارف إلى الخارج إلى تقليص نسبة الودائع المجمّدة من إجمالي الكتلة النقديّة المتوفّرة في الأسواق، وبالتالي تقليص هذا الهامش نفسه.

خلال الأزمة الماليّة التي يمر بها لبنان، شهد هذا الهامش خلال فترة من الفترات توسّعاً ملحوظاً، مع ارتفاعه من حدود 40,56 مليار دولار سنة 2013 إلى 47,95 مليار دولار سنة 2016. وخلال هذه الفترة، كان هذا الارتفاع مدفوعاً بالزيادة الكبيرة في نسب الفوائد التي تمنحها المصارف، وهو ما أدّى إلى امتصاص جزء كبير من الكتلة النقديّة المتوفّرة في الأسواق وتحويلها إلى حسابات مجمّدة. لكنّ تأزم الأوضاع لاحقاً على المستوى المالي، وتزايد الضغوط الناتجة عن الأزمة القائمة، خلقا مع الوقت أزمة ثقة كانت تدفع جزءاً من المودعين إلى الإحجام عن تجميد أموالهم على شكل ودائع مصرفيّة. وتحوّل جزء من هذه المدخرات إلى نقود ورقيّة، بينما قام جزء آخر من المودعين الذين يملكون ودائع أكبر حجماً بتحويل هذه الودائع إلى الخارج. وفي النتيجة، كان هذا الهامش بين الكتلتين يتقلّص تدريجيّاً من 47,95 مليار دولار سنة 2016 إلى 39,38 مليار دولار في شهر أيلول الماضي.

في النتيجة، تظهر هذه المؤشّرات مجدداً أن حجم الأزمة وآثارها أصبحا أكبر من الاحتواء عبر التصريحات التقليديّة، التي تشدد عادةً على سلامة الوضع المالي والنقدي، ويبدو أنّ هناك إقراراً عاماً بوجود ضغوط كبيرة على النظام المالي تهدد قدرته على الاستمرار وفق النموذج القائم اليوم نفسه.

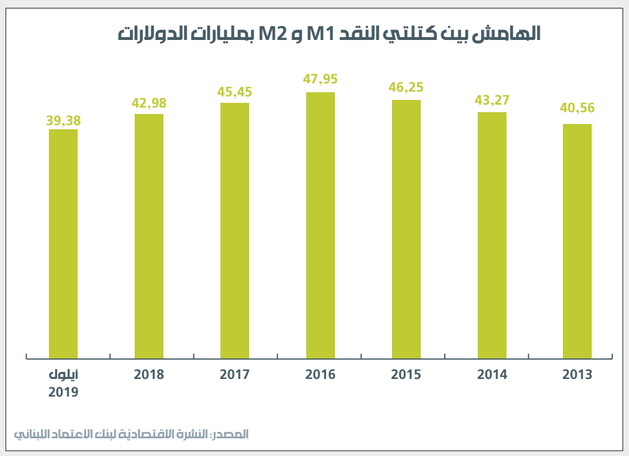

النهوض بصادرات لبنان الصناعية

الضوء في آخر النفق

حسن شري
باحث اقتصادي

"... الحال في الواقع الراسمالي المختلف عن صورته الموجودة في كتب الدراسة، ليس ذلك النوع من المنافسة (على الاسعار) هو الذي يهمّ، وانما المنافسة المنطلقة من السلعة الجديدة، والتكنولوجيا الجديدة، ومصدر التموين الجديد، ونمط التنظيم الجديد ... اي المنافسة التي تتحكم بكلفة حاسمة او افضليّة نوعيّة، والتي لا تضرب في هوامش ارباح الشركات القائمة وناتجها وانما في اسسها وحياتها ذاتها."

جوزيف ا. شومبيتر، الراسمالية والاشتراكية والديمقراطية

لقد تمكّن لبنان من تصدير ما يعادل 2309 سلعات*، وذلك منذ مطلع القرن الحالي وحتى عام 2014. والجدير بالذكر أنّ الصادرات اللبنانيّة اتّخذت منحى تطوريًا خلال الفترة المذكورة، حيث استطاع المصدّرون اللبنانيّون تصدير منتجات أكثر تطوّراً إلى مختلف دول العالم، سواء عن طريق تطوير المنتج (Product Upgrading)، أو تحديث عمليّة الإنتاج (Process Upgrading). فمن جهة، يعني تطوير المنتج تحسيناً في خصائصه ووظائفه، فيُضفي عليه خاصيّة، أو جودة، أو محتوى معرفيّاً أرفع، ما يجعل المستهلك راغباً في دفع سعر أعلى للحصول عليه. ومن جهة أخرى، فإنّ تحديث عمليّة الإنتاج قد يعني عمليات إنتاج أكثر فعّاليّة، سواء من خلال إعادة تنظيم الإنتاج، أو إدخال تكنولوجيا متفوّقة؛ وهذا من شأنه أن يساهم في خفض كلفة الإنتاج، ورفع الإنتاجيّة، وبالتالي يُبشّر بتحسّن في القدرة التنافسيّة للمنتجات اللبنانيّة في السوق العالميّة.

وطبقاً لدراسة حديثة حول اداء الصادرات اللبنانيّة منذ بداية الألفيّة الجديدة وحتّى عام 2014، فإنّ حوالى 466 منتجاً، أو ما يُقارب 20,2 بالمئة من إجمالي الصادرات اللبنانيّة، يندرج تحت إطار التطوير الناجح للمنتجات**. ومن بين هذه المنتجات ينتمي 438 منتجاً إلى عائلة الصناعات التحويليّة. ومن جانب آخر، فإنّ حوالى 270 منتجاً، أو ما يُعادل 11,6 بالمئة من إجمالي الصادرات اللبنانيّة يندرج في إطار النهوض بعمليات الإنتاج. ومن ضمن هذه المنتجات 256 منتجاً تنتمي إلى عائلة الصناعات التحويليّة. وبمعنى آخر، شكّلت صادرات لبنان التحويليّة التي ارتبطت بأحد نوعي الترقية ما مجموعه 694 منتجاً، أي ما يعادل 94 بالمئة من إجمالي الصادرات التي تمّت ترقيتها، والتي تنطوي على قيمة مضافة أعلى، وجودة أفضل.

أمّا بالنسبة إلى توزّع هذه الصادرات التحويليّة على القطاعات الصناعيّة ذات الصلة، فهو على الشكل التالي (انظر الرسم البياني). يحتلّ قطاع الآلات والمعدّات الكهربائية المركز الأول من حيث عدد السلع التصديريّة التي تمّ النهوض بها بنجاح، والتي شكّلت حوالى 33 بالمئة من إجمالي الصادرات التحويليّة التي تمّت ترقيتها. ويليه في المرتبة الثانية قطاع النسيج والملابس والجلود*** (33 بالمئة)؛ فقطاع الصناعات الكيميائيّة والبلاستيك (14 بالمئة)؛ ثمّ المعادن (11 بالمئة)؛ والأثاث، والطباعة، واستنساخ وسائط الإعلام المسجّلة (7 بالمئة)؛ والمطّاط، والمعادن اللافلزيّة (6 بالمئة)؛ والصناعات الخشبية والورقية (5 بالمئة)؛ والأغذية والمشروبات (2 بالمئة)؛ وأخيراً صناعة المركبات ومعدّات النقل (2 بالمئة).

ويُلاحظ أنّ القطاعات الثلاثة الأولى هي قطاعات تشتمل على مستوى عالٍ نسبيًا من المحتوى التكنولوجي؛ أي أنّها تعتمد بشكل ملحوظ على السلع الرأسمالية كالية لتحسين مستوى التقدّم التكنولوجي، نظراً إلى تجسيد هذه السلع للتكنولوجيا والمعرفة الجديدة، والتي تسمح للشركات بتوظيف عمليات إنتاج أكثر كفاءة. ووفقاً للتصنيف المعتمد من قبل "منظمة الأمم المتّحدة للتنمية الصناعية" (UNIDO) حول كثافة استخدام التكنولوجيا لدى مختلف القطاعات الصناعيّة، فإنّ الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بقطاع الآلات والمعدّات الكهربائيّة تعتمد بشكل أساس على كثافة تكنولوجيّة متوسّطة إلى عالية (Medium- to- High Technology). أمّا قطاع النسيج والملابس والجلود فيعتمد على كثافة تكنولوجية متوسّطة (Medium Technology)، فيما يشتمل قطاع الصناعات الكيميائيّة والبلاستيك على أنشطة تتوزّع على طيف واسع من الكثافة التكنولوجيّة، بما في ذلك الأنشطة القائمة على الموارد الطبيعيّة (Resource-based)، وتلك القائمة على التكنولوجيا المنخفضة (Low Technology)، كما المتوسّطة إلى العالية. ومن جهة أخرى، فإنّ هذه القطاعات تشتمل على روابط (linkages) مع القطاعات الاقتصاديّة المختلفة كقطاعي الزراعة والخدمات والأنشطة الصناعيّة الأخرى، وقد تساهم في تعزيز انتشار التكنولوجيا عبر هذه القطاعات الاقتصاديّة، وتحفيز الإنتاجيّة، بالإضافة إلى تعميق الهيكل الصناعي لدى الاقتصاد اللبناني.

بناءً على ما تقدّم، يمكن التسليم في أنّ هذا الأداء التطويري للصادرات اللبنانيّة يشي بوجود قدرات لدى المصدّرين اللبنانيّين، وخصوصاً لدى الصناعيّين في لبنان، تمكّنهم من إنتاج وتصدير منتجات ذات محتوى معرفي وتكنولوجي أرقى نسبياً، وقيمة مضافة أعلى. وهذا بدوره لعب دوراً مهمّاً في زيادة الصادرات اللبنانية، وتحديداً الصادرات الصناعيّة التحويليّة.

وفي الخلاصة، فإنّه نتيجة للاندماج المتنامي للاقتصاد العالمي، سيجد المصدّرون اللبنانيون، وألا سيّما الصناعيّون، أنفسهم في حالة من المنافسة المتواصلة من أجل تحقيق أشكال جديدة من المزايا التنافسيّة التي تضمن لهم الاستدامة، والتوسّع في التصدير إلى الخارج. ولا بدّ من التذكير بأنّ الفائزين في السوق العالميّة هم أولئك القادرون على تطوير قدرات ديناميكيّة (Dynamic Capabilities) مثل الاستجابة إلى الطلب الخارجي وتلبيته في الوقت المناسب، وكذلك الابتكار السريع والمرن للمنتجات القابلة للتبادل، بالإضافة إلى القدرة على الإدارة السليمة، وتكييف الموارد والمهارات التي تتوافق مع بيئة الأعمال المتغيّرة باستمرار، والتي تتميّز بالتغيّر التكنولوجي السريع، وبطبيعة الأسواق المستقبليّة التي يصعب توقّعها.

وفي هذا الإطار، فإنّه لا بدّ لأيّ استراتيجيا صناعيّة في لبنان لكي تجني ثمار العولمة، وترتقي بالصادرات اللبنانية إلى الخارج كمًا ونوعاً، أن تُبنى على فهم واضح للمحدّدات وللعوامل الكامنة وراء زيادة الصادرات اللبنانيّة، ولا سيّما تلك التي تتّسم بمحتوى معرفي وتكنولوجي أعلى، وذلك في إطار تحسين قدرة لبنان على إحداث "تغيير هيكلي معزّز للنمو"، وفقاً للتوصيف الذي جاء في ورقة مالك-ميلان ورودريك (2011).

* يتمّ تصنيف الصادرات اللبنانية بحسب التصنيف الموحّد للتجارة الدولية (SITC revision 3)، وعلى مستوى التصنيف المؤلف من خمسة أرقام.

** للمزيد من المعلومات حول المنهجية المعتمدة وكيفية احتساب مدى تطوّر الصادرات، راجع المؤلّف.

*** إن الأداء التطويري لقطاع النسيج والملابس والجلود حدث على الرغم من الانخفاض الدراماتيكي في حجم القطاع المذكور من 3004 مصانع خلال عام 1994 إلى 273 مصنعاً اليوم، ونتيجة لعقبات عدّة أبرزها إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات هذا القطاع المستوردة، وارتفاع حدّة المنافسة الأجنبية، ولا سيّما من الصين وتركيا وبنغلادش؛ بالإضافة إلى ميل المستهلك اللبناني إلى الماركات العالمية على حساب المنتجات اللبنانية، وذلك لاهتمامه "بالصورة" الخارجية والاجتماعية، واعتقاداً منه بأنّها أعلى جودة.

المراجع:

Kaplinsky, R. and Readman, J. 2005„ Globalization and upgrading: what can (and cannot) be learnt from international trade statistics in the wood furniture sector?, Industrial and Corporate Change, 14(4), pp. 679-703.

Sherry H, 2019„ The Competitiveness and Export Manufacturing Performance: The Case of Lebanon, PhD Thesis, University of SOAS, unpublished, London.

McMillan, M.S. and Rodrik, D„ 2011. Globalization, structural change and productivity growth, National Bureau of Economic Research (No. w17143).

UNIDO and GIZ, 2015. Tool 3: Industrial and Export Upgrading. EQuIP - Enhancing the Quality of Industrial Policies.

الجلة بوليفان ـ المكسيك

94%
من الصادرات الصناعية اللبنانية بين عامي 2000 و2014 او 694 منتجاً تندرج ضمن خانة الصناعات التحويلية وتتصدرها المعدات الكهربائية والآلات التي تشكّل 33٪ من مجمل هذه الصادرات

لا بدّ لأي استراتيجيا صناعية في لبنان أن تُبنى على فهم للمحدّدات المعرفية والتكنولوجية لترتقي بالصادرات

نسب الصادرات التحويلية المطوّرة وتوزّعها بحسب القطاع الصناعي

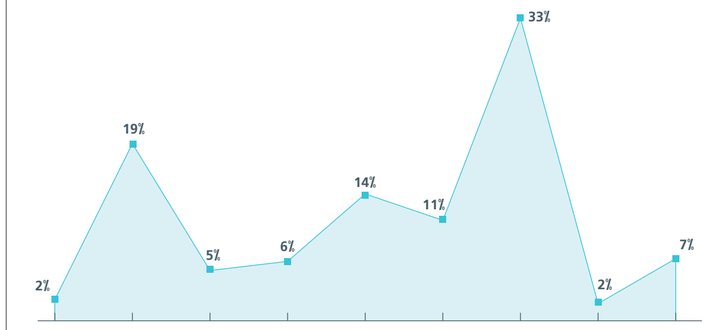

المصدر: حسابات المؤلّف مستخدماً الإحصاءات التجارية الدولية من قاعدة بيانات UN Comtrade. وبناء على التصنيف الصناعي الدولي الموحّد للأنشطة الاقتصادية (ISIC revision 3)

قراءات

اقتصاد الفقر أو فقر الاقتصاد

ديفيد ف. روشيو

أُعلنت في الأسبوع الماضي أسماء الفائزين بما يُعرف بجائزة نوبل للاقتصاد، وهم أبهيجيت بانيرجي وإستر دوفلو ومايكل كريمر، وذلك لجهودهم في تحسين "قدرتنا على مكافحة الفقر على مستوى العالم" وتحويل علم التنمية الاقتصادية إلى "مجال مزدهر للابحاث" عبر مقاربتهم القائمة على التجربة.

وأعلنت الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم أن: "الفائزين لهذا العام وضعوا نهجاً جديداً للحصول على إجابات يُعتدّ بها بشأن أفضل السبل لمكافحة الفقر على مستوى العالم. وباختصار، يقوم النهج على تقسيم هذه المشكلة إلى مسائل أصغر وأكثر قابلية للإدارة، مثل التدخلات الأكثر فعّالية لتحسين النتائج التعليمية أو صحة الطفل. وقد أظهروا أنّ هذه المسائل الأصغر والأكثر دقّة غالباً ما تكون هي الإجابات الأفضل لها عبر اختبارات مصمّمة بعناية تُجرى على الناس الأكثر تأثّراً".

وعلى غرار كل عام، اصطفّ علماء الاتجاه السائد في الاقتصاد للترحيب بالخيار. وأعلن داني رودريك أنّه "اعتراف استحقّوه بجدارة". فيما هنّأ ريتشارد ثالر، الذي فاز بالجائزة عام 2017، بانيرجي ودوفلو وكريمر واللجنة على "جائزة بدت محتومة عاجلاً أم آجلاً". أما بول كروغمان، الفائز بجائزة نوبل عام 2008، فأشار إلى أنّها "جائزة تُثلج الصدر، لعلوم الاقتصاد القائمة على الأدلّة والتي تتمتع بهدف اجتماعي".

لا جديد هنا. فلطالما اغتنم علماء الاتجاه السائد في الاقتصاد مناسبة جائزة نوبل لتهنئة أنفسهم ومقاربتهم المشتركة للتحليل الاقتصادي والاجتماعي، والاحتفال بالملكية الخاصة والأسواق الحرة والحوافز الفردية.

الجديد ربما اليوم هو أنّ من بين الفائزين أول عالمة اقتصاد تفوز بالجائزة (دوفلو) وثالث اقتصادي غير أبيض فقط (بانيرجي).*

ولكن ماذا عن مضمون عملهم؟ سبق أن ناقشت عمل دوفلو وبانيرجي في مناسبات عدّة. وقد كتبت تعليقاً أطول حول "علم التنمية الاقتصادية" كجزء من حلقة دراسية حول كتابي Development and Globalization: A Marxian Class Analysis سيُنشر في مجلة Rethinking Marxism.

أبدأ بالإشارة إلى أنّ الفكرة التي يطرحها بانيرجي ودوفلو وكريمر والاقتصاديون المتخصّصون في التنمية الجديدة هي أنّ طرح "الأسئلة الكبرى" (مثلاً عمّا إذا كانت المساعدة الخارجية مفيدة) أقل أهمية من الأسئلة ذات النطاق الأصغر المتعلّقة بتحديد ما هي مشاريع التنمية التي يجب تمويلها وكيف يجب أن تنظّم. ولهذا الغرض، يقترحون اختبارات ميدانية واختبارات تحكّم عشوائية - لتصميم مشاريع تنمية تُعطي الناس "دفعة" عبر حوافز مناسبة، للانتقال إلى أنواع سلوكيات ونتائج مفترضة في النظرية الاقتصادية السائدة.

نحن هنا إذاً في مرحلة ما بعد الركود العظيم الثاني. بطرق متعددة ومتغيرة، من خلال النظريات المختلفة والمتنافسة التي تشكّل ساحة الخطاب الاقتصادي.

في مرحلة الانتعاش المتفاوت من أخطر أزمات الرأسمالية منذ الركود العظيم في ثلاثينيّات القرن الماضي، وفي الوقت نفسه في مرحلة يزهر فيها الاهتمام بالاشتراكية، وتُناقش على نطاق واسع. ولكن أفضل ما يمكن أن يقدّمه علماء الاتجاه السائد في الاقتصاد هو خليط من البيانات الضخمة والتجارب الميدانية والاختبارات العشوائية. كيف يكون ذلك رداً مناسباً على مستويات التفاوت الاقتصادي المرتفعة (كما يظهر مثلاً في أعمال مختبر التفاوت العالمي World Inequality Lab)، وعلى العمالة غير المستقرة لمئات الملايين من العمال الجدد والقدامى (وهو ما أظهرته أيضاً منظمة العمل الدولية)، وفي ظل توقّعات ببقاء نصف مليار شخص دون خط الفقر المدقع بحلول عام 2030 (وفقاً للبنك الدولي)، وعلى تناقص حصة الأجور في العديد من البلدان (الذي يصدّق عليه صندوق النقد الدولي)، مع اضطرار معظم سكان العالم إلى منح قدرتهم على العمل لمجموعة صغيرة نسبياً من أرباب العمل مقابل أجور راكدة؟ أو على استيقاظ التقليد الاشتراكي الغني، كنقد للرأسمالية وكوسيلة لوضع تصوّر لمؤسسات اقتصادية واجتماعية بديلة وتأسيسها على حد سواء.

أطرح تالياً مسائل حسّاسة ثلاثاً تتعلّق بنوع علوم التنمية الاقتصادية الذي كرّمته جائزة نوبل هذا العام. أولاً، إنّ الافتراض أنّ تقنيات التحليل حيادية وأنّ الحقائق وحدها يمكنها أن تحكم النقاش بشأن أية مشاريع تنموية ستنجح وأية مشاريع لن تنجح، افتراض يقوم على أساس معرفي تجريبي ساذج بشكل خاص. اعتقد كثيرون بيننا أنّهم تجاوزوه بكفاءة واستبدلوه ضمن النظرية الاقتصادية والاجتماعية. من الواضح أن علماء اقتصاد التنمية السائد يتجاهلون أن يرفضوا فكرة أنّ النظريات المختلفة لديها، كشروط وتداعيات، تقنيات مختلفة للتحليل ومجموعة مختلفة من الحقائق.

النقطة الثانية هي أنّ الطبقة عنصر مفقود في أي عمل مرتبط بالسياسة يجريه علماء اقتصاد التنمية السائد اليوم، على الأقل كمفهوم يُناقش علناً ويُستخدم في بحثهم. قد يُحاجج المرء بأنّ الطبقة تكمن في الخلفية. كشبح يطارد كل محاولة لـ"فهم كيف يتخذ الفقراء القرارات" لتصميم برامج فعّالة لمكافحة الفقر ومساعدة العمّال في اكتساب مهارات أفضل لكي يُكافَؤوا بأجور أعلى وهكذا دواليك. ولكنها الطبقات التي ضبطتها وعاقبتها مجموعة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة، والقلق بالطبع هو أن المؤسسات فقدت شرعيتها تحديداً بسبب الآثار الطبقية غير المتكافئة التي تسببها.

> **الطبقة عنصر مفقود في اي عمل مرتبط بالسياسة يُجريه علماء اقتصاد التنمية السائد اليوم**

وبالتالي، قد تكون التوترات الطبقية تتأجّج تحت السطح، ولكن ذلك يختلف عن مناقشتها ونشرها بشكل علني. من الناحية النظرية والتجريبية على حد سواء. لفهم ويلات الرأسمالية المعاصرة. ولكن هذه الخطوة لا تزال خارج علم اقتصاد التنمية السائد.

المشكلة الثالثة هي أنّ علماء التنمية الجدد مثل زملائهم في مجالات أخرى من علم الاقتصاد السائد، يأخذون ذاتية الاقتصاديين والفاعلين الاقتصاديين كأمر مسلّم به ومتجانس. ولكن الاقتصاديين (سواء كانت عقليتهم عقلية منظّر أو مهندس أو سبّاك) يعتبرون خبراء لامبالين ينظرون إلى المشكلة الاقتصادية (مشكلة التراكم الهائل للسلع من قبل الأفراد والدول) كظاهرة عابرة للتاريخ وللثقافات ويكمن دورهم في اطلاع صنّاع السياسة والفقراء والعمّال على المشاريع التي ستُحقق الأهداف المحددة والمشاريع التي ستفشل في ذلك. أما الفاعلون الاقتصاديون، أصحاب أهداف النظرية والسياسة الاقتصادية، فيُعتبَرون صنّاع قرار عقلانيين يحاولون (من خلال قراراتهم المتعلقة بالادّخار والإنفاق ومشاركتهم في أسواق العمل وغير ذلك) الحصول على أكبر عدد ممكن من السلع والخدمات. الأهم من ذلك، أنّه لا الاقتصاديون ولا الفاعلون الاقتصاديون قد تشكلوا . بطرق متعددة ومتغيرة . من خلال النظريات المختلفة والمتنافسة التي تشكّل ساحة الخطاب الاقتصادي.

كرّمت لجنة نوبل أعمال بانيرجي ودوفلو وكريمر على أنّها "تساعد في تخفيف حدّة الفقر على مستوى العالم". إلّا أنّ رأيي الخاص أنّها أثبتت مجدداً فقر الاتجاه السائد في علم الاقتصاد.

ترجمة لمياء الساحلي
anticap.wordpress.com

* المرأة الأخرى الوحيدة في تاريخ الفائزين بجائزة نوبل للاقتصاد كانت إلينور أوستروم (2009) وهي عالمة سياسية، والفائزان الآخران من غير البيض هما سير آرثور لويس (1979) وأمارتيا سن (1998).

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

الرأسمالية اللبنانية و«حرق» الدولة

«قل لي ما هو برنامجك للضرائب، أقول لك ما هي قيَمك»
اليزابيث وارن

في كتابه «إعادة اختراع الرأسمالية في عصر المعطيات الكبرى»، يقول فكتور ماير شونبرغر إن الإنسانية استنبطت عبر التاريخ مؤسسات من أجل حلّ معضلة التنسيق من أجل تحقيق الأهداف: من الأسواق إلى الشركات، وقد كان لهذه المؤسسات على اختلاف كفاءتها دور أساسيّ في تقدّم البشرية. اليوم الرأسمالية في زمن صعود المعطيات الكبرى والتكنولوجيا الرقمية، ستضطر إلى إعادة ترتيب نفسها، بحيث تنتفي الحاجة إلى مؤسسات وتظهر أخرى. نحن في لبنان، بالطبع، لا زلنا بعيدين جداً عن رأسمالية كهذه يُعاد اختراعها، فالرأسمالية اللبنانية بالكاد تستطيع إعادة إنتاج نفسها، بل إنها تتخلف وتعود إلى الوراء يوماً بعد يوم. واليوم، أظهرت الحرائق التي نشبت في العديد من المناطق اللبنانية أننا نعيش في وطن بدون دولة تستطيع أن تقوم بأمور أساسية من صلب عملها في التنسيق والفعالية، الذي أساسه حشد الموارد نحو هدف معيّن. ففي هذه الحالة كان الهدف هو: حماية المجتمع والطبيعة، والموارد كانت: إمكانيات منع حصول الكوارث وإمكانيات السيطرة عليها في حال حدوثها. وهنا فشلت الدولة فشلاً ذريعاً، فعلى مرّ السنين لم تستطع الدولة الاستثمار في حراسة الأحراج والإطفاء، بل أخضعتها للمنطق التسوّلي نفسه في الحصول على المساعدات والمنطق المذهبي نفسه في التعيينات. وحتى في خضم الحرائق، خرج «سياسيان» ليصرّحا، فأظهرا الأزمة بأبشع صورها. الأول، تصريح النائب عن التيار الوطني الحر ماريو عون، والثاني تصريح وزيرة الداخلية، بكل استهزاء، حول طائرات الإطفاء، ما مفاده «هل نحن قادرون على إنفاق بضعة ملايين من الدولارات لشرائها»!

في موضوع الإطفاء، السؤال الأساسي كيف لدولة الدخل الفردي فيها يبلغ حوالى 14,000 دولار، ولديها أكثر من نصف مليون عامل في الخارج دخلهم مرتفع، كذلك فيها طبقة 1% تملك ثروات كبرى، أن لا يكون لديها بضع طائرات لإطفاء الحرائق وتضطر لأن تستعين بطائرات من دول الجوار؟ الجواب يكمن في عدم إمكانية الدولة حشد الموارد في الكثير من أوجه عملها، وهذا ينطبق أيضاً على الكهرباء والطرقات والتعليم والصحة وبناء القدرات الدفاعية. السبب في كلّ هذا النقص الكبير هو في عدم ملائمة النظام الضريبي مستوى الدخل والثروة في لبنان، أي أننا نعيش في حالة عدم تناظر كبير بين القدرات الاقتصادية اللبنانية، وبين بناء مقدرات الدولة.

السويد أم الصومال؟

إن المدخل الأساسي لبناء الدولة الحديثة، أو دولة الديمقراطية الاجتماعية، أو ما أسماها بول كولبير «الدولة الأخلاقية»، هو في النظام الضريبي. فعلى الشعب اللبناني ألّا ينظر إلى الضرائب كما صوّرها له أيديولوجيو اليمين، الذين يريدون أن تبقى الضرائب على الرأسمال متدنيّة، وأن يبقوا على لبنان ملجأ ضريبياً، على أنه قصاص من الدولة ضد الشعب، بل أن يراها كجزء أساسي من الاقتصاد السياسي لبناء دولة حديثة. فما قالته وارن عن الأشخاص، نستطيع أن نقوله عن الدول: «قل لي أي نظام ضريبي لديك، أقول لك أية دولة عندك». فالضريبة الصفر تعني مجتمع البداوة، أي من دون دولة. وهناك من يحلم بإعادة إنتاج هذه اليوتوبيا الفوضوية بشقّيها اليساري واليميني. فالبعض من الرأسماليين الفوضويين يقدمون الصومال اليوم مثالاً على المجتمع الذي استطاع تنظيم نفسه من دون الدولة ومن دون الضرائب. أما الضريبة العالية فهي مترافقة مع المجتمعات المتقدمة، مثل الدول في شمال أوروبا. فليس من المصادفة أن تترافق الضرائب العالية مع السعادة والتقدم وحقوق المرأة وغيرها من المؤشرات على رفاه الشعوب هناك. وهنا على الشعب اللبناني أن يقرر هل علينا أن نعمل لنضع الاقتصاد اللبناني على سكة بناء دولة على طريقة النموذج النوردي، أم أننا نريد أن نتّجه على سكة تدمير الدولة على طريقة النموذج الصومالي، وإن كان بغلاف أكثر حداثة وبريقاً؟

الثروة والضرائب

في المناسبة يدور نقاش واسع في أميركا حول النظام الضريبي. فالآن، يدفع أغنى 400 شخص معدّل ضريبة أقل من المتوسط الأميركي. في كتابه «انتصار اللاعدالة» الذي صدر في 15 أكتوبر، يقول غابرييل زوكمان، والذي يقود الآن حملة في الولايات المتّحدة لوضع ضرائب على الثروة وتغيير النظام الضريبي الأميركي، أنّ متوسط معدل الضريبة يبلغ 28% بينما يبلغ معدل الضريبة التي يدفعها الأكثر غنى 23%. طبعاً في لبنان، الأمر أسوأ بكثير. لنأخذ بعض المحاكاة: غنيّ لديه 100 مليون دولار موضوعة بفائدة عشرة بالمئة ما يجعل دخله السنوي عشرة ملايين دولار. ولنفترض أنه يستهلك بمليون دولار وكل استهلاكه يخضع للضريبة على القيمة المضافة، ينتهي إلى أن يدفع 11 بالمئة من دخله. في المقابل موظف أجره 120 مليون ليرة لبنانية (من الطبقة الوسطى العالية) يدفع ضريبة الأجور، ولنفترض أنه ينفق باقي دخله على الاستهلاك الذي نصفه فقط خاضع للضريبة على القيمة المضافة، ينتهي إلى أن يدفع 16,4% من دخله. يمكننا أن نقيم مقارنات كثيرة، مع أشخاص أعلى دخلاً من الموظف، أو أشخاص يملكون سندات خزينة بالدولار الأميركي، أو أشخاص يملكون عقارات بعشرات الملايين من الدولارات من دون أن يدفعوا ضريبة ثروة عليها وهكذا دواليك. فمن الواضح، على الأقل، أن معدل الضريبة هو أعلى على الموظفين من الطبقات الوسطى من معدلات الضرائب على الطبقات الغنية.

> **عندما يرفض الرأسمال وضع الضرائب عليه ما يؤدي إلى استنزاف مقدرات الدولة، فهو ليس يدافع عن مصالحه ومواقعه الاقتصادية فقط، بل هو يصبح ضد الطبيعة أيضاً**

الرأسمال ضد الطبيعة... وضد المجتمع

في السياق الأوسع، عندما يعارض الرأسماليون وضع الضرائب عليهم، سيكون لهذه المعارضة تأثير على الشأن العام. لو كان الأمر غير ذلك، لكانت عملية الصراع الطبقي بين الرأسمال والعمل هي أمر «خاص» يدور في «المجتمع المدني». لكن لهذا الصراع، أو بالأحرى، الحرب التي تشنها الطبقات العليا ضد الطبقات الوسطى والعاملة في لبنان، تأثيرات على الدولة. ففي لبنان اليوم عندما يلوث الرأسمال الطبيعة، من دون حساب ولا رقيب، وعندما يرفض الرأسمال وضع الضرائب عليه ما يؤدي إلى استنزاف مقدرات الدولة، فهو ليس يدافع عن مصالحه ومواقعه الاقتصادية فقط، بل هو يصبح ضد الطبيعة أيضاً.

ولزيادة الطين بلة، حاولت الحكومة مباشرة بعد الحرائق، فرض الضرائب على المجتمع كافة من دون الرأسمال، وكانت الضريبة - الرمز، هي «ضريبة الرأس» على استخدام الواتساب. وهنا لمرة أخرى، دليل آخر على اندماج الرأسمال بالدولة الطائفية. فالحكومة تغاضت بالكامل عن وضع الضرائب على الأرباح والريع والثروات وحاولت، بكل صلافة شبه - إقطاعية، وضع ضريبة الرأس هذه بذريعة، كما أعلن وزير الإعلام، أن الدولة تتكلف على إيصال هذه الخدمة إلى الشعب! وهنا لا بد لمرة أخرى من طرح موضوع الاتصالات والكهرباء. ففي كل النقاشات حول لبنان، يتم التطرق إلى العجز في قطاع الكهرباء ومدى تأثيره على عجز الخزينة وبالتالي تراكم الدين العام. كما أن وزارة المالية تصدر نشرات دورية عن هذا العجز، إلا أنه لا يُذكر البتة، أن القطاع الآخر في الخدمات العامة، أي الاتصالات، يحقق فوائض للدولة. وهذا الفائض في أكثر السنوات يكاد يوازي العجز في الكهرباء الذي يشهد تقلبات ناتجة عن تأثره بأسعار النفط العالمية. في هذا الإطار، النظرية الاقتصادية للتسعير في الخدمات العامة تعتمد أساساً على سياسة «لا ربح لا خسارة»، أي أنها يجب فقط أن تغطي كلفة إنتاجها مع كلفة الاستثمار فيها، وليس هدفها تحقيق ربح للدولة. بالتالي، علينا في لبنان عند الحديث عن العجز في قطاع الكهرباء ألّا نفصله عن الفائض في قطاع الاتصالات. إن التركيز على الكهرباء فقط هو خطأ اقتصادي وينمّ عن حملة أيديولوجية مركزة، كما فعل الرئيس الحريري في خطابه الجمعة، لوضع اللائمة عليه في تراكم الدين العام والتعمية على دور النظام الضريبي الذي هو الأساس في تراكم هذا الدين، كما التعمية على خدمة الدين العام وارتفاع الفوائد التي لديها الحصة الكبرى في عجز الخزينة وتراكم الدين.

عندما أعلن وارن بافيت في 2006 «أنها بالفعل حرب طبقية، لكن طبقتي، الطبقة الغنية، هي التي تشنها وتربحها»، كانت فعلاً حرباً من جانب واحد. أما الآن، فقد بدأت الحرب المضادة في أميركا كتلك التي يقودها بيرني ساندرز. وفي لبنان أيضاً بدأت الحرب المضادة منذ عدة أيام بعد أن كانت لسنوات عديدة حرباً من جانب واحد. فهي الآن حرب ضد التباعد الهائل في الدخل والثروة وضد مفاعيله على المجتمع والطبيعة. ويصبح هذا الأمر أكثر ضرورة، عندما نعرف أن هذا التباعد في الدخل والثروة هو ليس نتيجة التكنولوجيا أو العولمة أو «المبادرة الفردية»، وإنما بسبب قوة الرأسمال تجاه العمل، كما يتأتى أيضاً إمّا عن احتكار أو ريع عقاري أو خارجي أو سياسي. بالتالي فإن وضع الضرائب العالية عليه لبناء الدولة لهو من الناحية الاقتصادية البحتة، أكفأ بكثير من تركه يتراكم بحرية من دون ضرائب خالقاً السلالات الريعية، ما يجعلنا نتراجع سياسياً وثقافياً واقتصادياً. اليوم الطرح الذي يتداول حول «مساهمة القطاع المصرفي» في الحل، يحاول أن يضفي طابع «العطاء» و«التضحية» الذي طالما اعتادت عليه هذه الأرستقراطية المالية في تعاملها مع الشعب اللبناني.

وهذا اليوم مرفوض رفضاً تاماً، فقد ولّى زمن المساعدات والهبات والتبرعات من الذين راكموا الثروة بواسطة الدين العام للدولة الطائفية. إن الطريق الوحيد للتغيير هو في استقالة الحكومة وقيام حكومة انتقالية خارج منظومة المحاصصة وانتخابات مبكرة وتغيير راديكالي في النظام الضريبي يرفع الضرائب على الأرباح ويضعها على الثروة المكدسة في العقارات وفي الأصول وفي المصارف في الداخل والخارج، ويضع ضريبة عالية على التوريث. اليوم بعد الانتفاضة الشعبية لن يقبل الشعب اللبناني المساهمات الفوقية والاستعلائية من أحد! من هنا يأتي بناء الدولة ليس فقط لمكافحة الحرائق أو لبناء الجيش أو الكهرباء أو السيطرة على عجز الخزينة، بل من أجل قيام دولة عصرية ديمقراطية اجتماعية، أو دولة أخلاقية، ومن أجل وقف مسار التوجه أكثر فأكثر إلى غياهب الظلم والفوضى والتخلف.

انجل بوليغان ـ المكسيك